# تاريخ أبي سعيد

# هاشم بن مرثد الطبراني

(ت ٢٧٨ هـ)

ومعه رسالة في التنبيه على أوهام الأزهري في أعماله

قرأه وعلق عليه

أحمد خليل الشال

دار السقيفة

مكتبة السنة
بور سعيد

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م

رقم الإيداع : ٤٦٢٣ / ٢٠١٠م

الترقيم الدولي : 977-17-8451-X

بورسعيد ـ مصر

هاتف: 0128227950

بورفؤاد ـ أمام مسجد عباد الرحمن

هاتف : 0118233269

قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [آل عمران:١٨٧]

قال النبي ﷺ «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»

[ صحيح البخاري برقم ١٥، ومسلم برقم ٤٤]

قال يحيى بن معين: وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا، وهو لنا محب، ولكن ليس فيه حيلة ألبتة، وما رأيت أحدا قط يشير بالكتاب عنه ولا يرشد إليه.

[ تاريخ مدينة السلام ٣/ ٢٧٤ ]

عن عبد الخالق بن منصور قال: سألت يحيى بن معين عن علي بن قرين، فقال لي: كذاب. فقلت له يا أبا زكريا، انه ليذكر أنه كثير التعاهد لكم! قال يحيى: صَدَق، إنه ليكثر التعاهد لنا، ولكني أستحي من الله أن أقول فيه إلا الحق.

[ تاريخ مدينة السلام ١٣/ ٥١٠]

قال ابن حبان: سُئل على ابن المدينى عن أبيه فقال: اسألوا غيرى. فقالوا: سألناك.فأطرق ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيف.

[ كتاب المجروحين ٢/ ١٥]

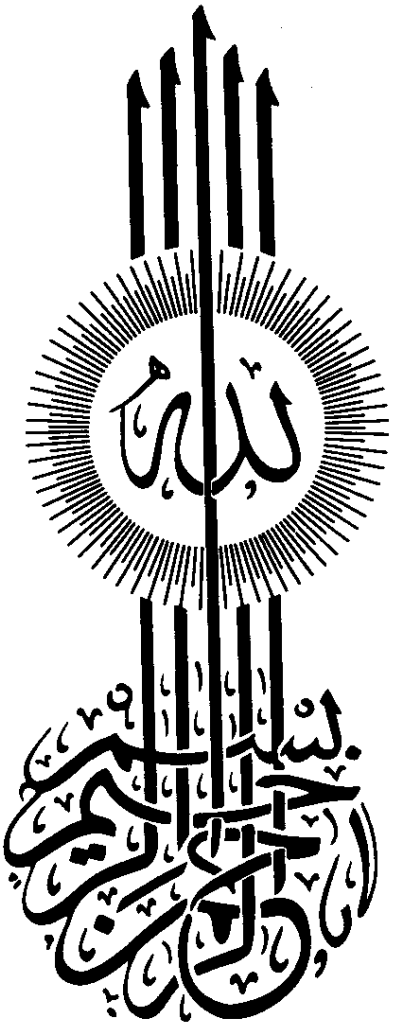
بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أحسن كل شيء خَلَقه وبدأ خَلْقَ الإنسان من طين، ثم جعل له السمع والبصر والفؤاد، وقال في كتابه الحكيم: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء:٣٦]. وصل اللهم على مَن أرسلتَه رحمة للعالمين محمد النبي الأمين ﷺ.

## أما بعـــــد

فهذا تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني أعيد نشره بعد تحقيقه وأنا تحت وطأة أمانة حُمِّلتُها وددتُ لو أنّ غيري كَفَانِيها ثم خرجتُ منها كفافا لا لي ولا عَلَيّ، ذلك أنّ تحقيق التراث مهمة ليست باليسيرة، فالمحقق في رأيي إنْ هو إلا ترجمان بين الله ورسوله وبين الناس، فإن أحسن عمله فقد أدّى الذي عليه، وإن أساء فعليه وزره ووزر من تبعه إلى يوم الدين، إلا من أعذر إلى الله وأخذ هذا الأمر بحقه، فلا عليه بعد ذلك إن اجتهد، فأصاب وأخطأ.

وحق هذا الأمر كبير، فإن أوله نية وآخره جزاء ــ إما ثواب وإما عقاب ــ وبينهما أمور كثيرة لو ذهبتُ أُحصيها ما سلم لنا من محققي هذا الزمان (زعموا !) إلا غُبَّرَات في أوعية سوء، أو كما قال محمد بن سيرين[1].

---

(١) روى ابن عبد البر في جامع بيان العلم برقم ١٠٢٢، والسمعاني في أدب الإملاء ص ٥٦ عن ابن سيرين قال: «ذهب العلم فلم يبق إلا غُبَّرات في أوعية سوء». والغُبَّرات: جمع غبّر، وهو بقية الشيء وآخره.

ومع كل ما ذكرت رأيت قومًا من أهل زماني وقد استهانوا بهذه الأمانة، وادعوا أن التحقيق صَنْعتهم، فاتخذها بعضهم مهنة، وكانت عند آخرين شهوة، وقطعوا مَفَازة مجترئين عليها من غير علم لهم بها ولا زاد، مما أَضَرّ كثيرا بهذا التراث المجيد الذي بذل أصحابُه في أمانة جَمعِه كل نفيس، ولَـمَّا نعاني منه ــ نحن المحققين ! ـ إلا نشره، وأَعْظِم بها مِن أمانة يعانيها المحقق.

أخي القارئ الكريم، قَدَّمتُ بين يدي نجواك بهذه الكلمة وقد علمتُ ما يجيش به صدرك: **مَن أنت؟ وما وراءك؟**

اعلم أخي الكريم أني لستُ إلا شاهدًا لَزِمَتْه شهادة وجب عليه أداؤها جعلتها تقدمة بين يدي هذا العمل ـ الذي سوف يأتي الحديث عنه وعن أسبابه ومنهاجه ـ في حق امرئ أعرفه، خبرت به وبأعماله حتى اطلعتُ منها على ما أُمرت ببيانه، ألا وهو محمد علي الأزهري، هذا الذي ملأ الدنيا بأعماله، وأتعبنا معه في فحصها ونقدها. وقد كنا في غنى عن ذلك لو كان أَعرَض عن هذا الطريق الوعر وسلك طريقا غيره، أو كان أخذه بحقه فأدى أمانة هذا الطريق وكفانا مَئُونته، ولكنه سلك الطريق ولَـمَّا يستوفي شروطه وأركانه، فوقع في محظورات كثيرة كنت أعتذر له في نفسي أنها مِن جِبِلّة ابن آدم على الخطأ والنسيان والغفلة.. ولكن فحشت أخطاؤه وكثرت ونبهته على شيء منها فعرف بعضَها وأعرض عن بعض، حتى بلغ السيل الزُّبى.. ووصل الأمر حد السرقة في عمل رأس مالنا فيه الإخلاص، وبضاعتنا فيه الصدق والأمانة، وهنا لم يعد أمامي من سبيل، إذ إن ما فَرَطَ منه مهما كان فإنه يدخل في باب الخطأ، فلم أجد بُدًّا آنذاك من مشاورة أهل العلم في شأنه، وعلى رأسهم شيخه الذي ينتسب إليه، الشيخ محمود خليل الصعيدي، عسى أن يجد لي في أمر تلميذه مخرجا، فما كان منه ــ بعد أنْ أنكر عليه أمورا ـ إلا أن حَمَّلني أمانة الكشف والبيان، وإن أغضب هذا محمدا الأزهري!

وإلا كنتُ خائنا لأمانة هذا الدين.. وحينئذ لم أجد مفرًّا مِن حمل الأمانة. فاللهَ أسأل أن لا أكون معه فيها ظلوما جهولا، وأن لا يجعل في عملي رياء ولا سمعة.

هذا، وإني لأعلم أن ما أنا بصدده قد يقطع ما بيني وبينه مِن أواصر، فإنْ يفعل فآصرة الدين أحق أنْ تُوصَل، فوالله ما أقدمتُ على ذلك ابتغاء شَينِه، وإنْ يكن فلا يلومنّ إلا نفسه، ويعلم الله كم أنا في هَمٍّ مِن هذا الذي أخوض فيه، فلقد كنت أُجِلّه عن هذا الذي وقع فيه، وما كنت أُحب أنْ أُبتلى به ولا يُبتلى بي، ولكن كان أمر الله قدرا مقدورا. فاغفر اللهم لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم.

أحمد الشال

بورسعيد / ٢٥ صفر ١٤٣١هـ

# رسالة في التنبيه على أوهام الأزهري في أعماله

قال رسول الله ﷺ:

«لا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكم هَيبةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ في حَقٍّ إذا رَآه أو شَهِدَه أو سَمِعَه»[١]

إن أشد شيء على المرء أن يتصدى لنقد إنسان يعرفه، وأشد مِن ذلك أنْ يكون هذا الإنسان ممن يُجَلّ في قلب الناقد، وما كنت يوما أود أن أقف هذا الموقف أبدا، ووالله ما وجدتُه فخرا ولا عزا أنْ يطّلع المرء على زلة لأخيه المسلم فينشرها بين الناس كما يظن البعض ويفرح به، ولكنه الدِّين.

ويَعْظم الأمر حين يكون صاحب الزلة على ثغر من ثغور هذا الدين يظن أنه يَذبّ عنه ـ فيما يبدو له ـ بينما هو يُؤتَى منه بسببٍ من ضعفه، بَلْهَ أسبابًا أخرى! فالنية قد تكون حسنة، ولكنّ الأمر شديد، وإنها أمانة. ولله أنت يا أبا ذر! صدقتَ النية حين قلت: «يا رسول الله ألا تستعملني؟»، ولكن لم تبلغ به قوتُه مبلغ نيته، فأعلنها رسول الله ﷺ صراحة حين قال: «**يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها**»[٢].

هذا، وإن معرفتي بالأزهري تعود إلى زمن ليس بالقريب، كانت الصلة بيني وبينه في غالبها علمية خالصة، تدور في حدود مناقشات حديثية وفقهية، رأيت

---

(١) رواه أحمد ٣/ ٥، وابن حبان في صحيحه برقم ٢٧٥.

(٢) صحيح مسلم برقم ١٨٢٥.

فيه رجلا عاقلا مهذبا ينزع إلى الاجتهاد في طلب العلم، كانت آثار شيخه بادية عليه مما أثار حوله جدلا واسعا. وحين انتهيت من رسالتي للماجستير أعطيته نسخة من جملة نسخ كنت قد بعثت بها إلى جِلّة من شيوخي وإخواني ينقدونها، أبتغي من وراء ذلك استدراك أخطائي، والاستفادة من عقولهم. وكان هو آنذاك قد بدأ حياة النشر، حين دخل غمار المحققين بكتابه (طبقات المدلسين )[١] لابن حجر[٢]، وحين نظرت في عمله هذا شعرت بفرق بين عقل الرجل وبين عَمَله، إذ رأيته ليس من أهل هذا الفن، ولكن اعتذرت له في نفسي بأنّ هذا أول أعماله، وقدّمتُ حسن ظني به وبما يُستقبل من أعماله، منتظرا منه أن يأتي في هذا الفن بجديد يدفع به عن نفسي أثر كتابه الأول، يكون أشدَّ منه قوة، وأَحكَمَ صنعا.

وقد كان الذي انتظرت، فإذا به يهديني بواكير أعماله[٣]، التي اتخذ من مصورة مجموع أحمد الثالث متكأ له ظهر به في ساحة التحقيق والنشر. كنت حينئذ قد شرعت في رسالتي للعالمية (الدكتوراه)، التي فرضت عَلَيّ بحكم موضوعها[٤] وتخصصها مزيد اتصال بأعمال الأزهري[٥]، فأخذت أقلب أعماله بين يدي ونَفْسي

---

(١) كذا نشره بهذا العنوان ! وهو خطأ، والصواب: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.

(٢) ووقَّع الغلاف بعبارة: تحقيق محمد بن علي الأزهري !! وليس الكتاب من التحقيق في شيء.

(٣) خمسة كتب أو يزيد ـ لا أذكر ـ تابعتُ بعدها اقتناء كل أعماله شراء، بعد انقطاعه عن الإهداء رغم طلبي ذلك منه، ومعرفته أن أعماله هذه في مجال تخصصي، فهي عندي وعنده ليست من باب الإهداء الشرفي.

(٤) وهو: أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره، نماذج من عصر الخلافة الراشدة.

(٥) خاصة بعد أنْ اضطرتني هذه الرسالة إلى الشروع منذ سنوات في عمل ضخم في تاريخ الرجال وأحوالهم، قطعت فيه شوطا، يسر الله تمامه.

ترنو إلى ما يدفع عنها أثر كتابه الأول، فإذا بالأثر صار عينًا، وذلك حين استهلّ مجموع سؤالاته بكتاب نسبه خطأ إلى غير صاحبه رغم اتكائه في نشرته على طبعة سابقة لهذا الكتاب[١]!

مِن وقتها وأعمالُه لم تعد تقع في نفسي إلا موقع الحذر والرِّيبة، إذ علمتُ حينئذ ـ عِلْمَ حَقٍّ غَيرَ ظَنّ ـ أنّ الرجل يقصر عن هذا الفن، وأنه ما اتخذه إلا شهوة أو مهنة أو كلاهما معا، فما كنت أُقبِل بعد ذلك على عمل له فيه كتاب إلا جمعتُ له ما استطعت من أصوله خطية كانت أو مطبوعة، فأقابل عملَه تحقيقا جديدا لأربأ بعملي عن خطأ أتابعه فيه، بعدما تبين لي وهنه.

فكان من جراء ذلك أن اطلعت على ما ضاق به صدري من أعمال يفشو فيها الخطأ والتحريف والسقط، ناهيك عن أمور أخرى يأتي الحديث عنها، ولم أجد بعد ذلك بُدًّا من نصيحةٍ وجبت له عليّ من نفسي[٢]، وكان من أشدها ما يخص كتابنا هذا[٣] الذي بين يديك الآن على صغر حجمه بما وقع في طبعته من

---

(١) وهو كتاب سؤالات أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ) لابن المديني، فقد نسبه على الخطأ إلى أبيه عثمان (ت ٢٣٩هـ)!! ولمّا راجعته في ذلك ألقى إثمه على المطبعة وأن الخطأ منها. قلت: كيف ودراستك كلها عن عثمان؟! قال إنه على أية حال قد استدرك هذا الخطأ في كتب أخرى تالية. فلم أثقل عليه بعدها إذ شعرت بما عنده من الحرج من هذا.

(٢) وكان منها: وجوب إصدار طبعات جديدة لكتبه هذه لخطر الفن الذي تعالجه من جهة، فضلا عن انتشارها من جهة أخرى، فتعلل أنّ ذلك الأمر ليس في نية الناشر.

(٣) تاريخ هاشم بن مرثد، الذي غيَّر عنوانه بغير دليل على ذلك، وحين أنكرتُ عليه ذلك اعتذر بمعاذير تخالف ما تعلمناه من قواعد هذا الفن !

تحريفات[١] وسقط زعم أنه كذلك وقع في أصل مصورته لهذا المجموع لدى شيخه بسببٍ من سوء التصوير.

ثم كانت الطامة التي يرجع تاريخها إلى عام مضى، عندما كنت مشتغلا بكتابي جمهرة تصانيف العرب، إذ وقع في يدي كتابه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه، فأخبرته أنّ د. عامر حسن صبري طبعه. فأجابني مستغربا بلهجة المنكِر لما سمع: «**طبعه؟!**». وكأنه بذلك ينكر علمه بهذه الطبعة فهو لا يدري عنها شيئا!

ثم مرّ العام وجاء دور العمل في هذا الكتاب، ولّما رأيت مصورة نموذج المخطوطة التي زعم أنه حقق الكتاب عليها وما فيها من تداخل وعسر شديد تجعل قِراءتها من الصعوبة بمكان، وقلت لنفسي: إذا كانت أخطاؤه في كتاب صغير واضح الخط كتاريخ هاشم بهذه الكثرة، فما بال مخطوطة بهذا العسر لم يطلع في نشرها على طبعة سابقة لها؟ وأيقَنَتْ نفسي أنّ الكتاب لن يسلم سطر منه من تحريف أو سقط من شدة رداءة خط هذا الكتاب[٢]. وبدأت المقابلة.. وكانت المفاجأة.. وهي عدم وجود خطأ يُذكر في قراءة المخطوطة بل كانت تسير وقراءة د. عامر صبري حذو القُذَّة بالقُذَّة، حتى في كثير من التعليقات والحواشي وضبط الكلمات، هذا فضلا عن شيء من دراسة د. عامر للكتاب وصاحبه، فداخلني

---

(١) أريتُه إياها من نسختي لما أنكرها سماعا، ولّما رآها بعيني رأسه طلب نَسْخها فأذنتُ له.

(٢) الأمر الذي جعل د. عامر صبري ــ رغم خبرته وممارسته لهذا الفن ــ يعاني كثيرا في تحقيقها فقال: «وهي ــ يعني النسخة الخطية ــ بخط الإمام الحافظ ابن عساكر، وقد عانيت كثيرا في قراءة النص لوجود تداخل في كتابة الكلمات، ولكنّ الله تعالى وفقني إلى قراءته بالصبر والأناة ومعاودة القراءة مرات، والبحث في بطون المراجع المختلفة..».

الشك وما كدتُ أصدق ما توسوس به نفسي، حتى تمت المقابلة.. و«أَشْبَهَ شَرْجٌ شَرْجًا لَوْ أَنَّ أُسَيْمِرًا»[١].

ولكي أدفع عنه التهمة قمت بتكبير مصورة النماذج الخطية من طبعة عامر[٢] وبدأت مقابلة أخرى ليحل اليقين محل الشك، أنّ الرجل لم ينظر في مخطوطة هذا الكتاب من الأصل إلا عند الأحاديث التي أراد أن يفارق بها طبعة عامر، فاختلس منها قراءة الكلمة والكلمتين بمشقة تَبَيّن له بعدها موضوع هذه الأحاديث وأنها من رواية الطبراني، فرجع بما اختلسه من كلمات ليتم قراءتها على اليسر من المعجم الكبير للطبراني ليوفي بما قاله في مقدمة كتابه: «أثبتُّ الأحاديث الثلاثة التي أخرجها الحافظ ابن عساكر في آخر النسخة، وجعلتها في فصل مستقل عقب المسائل، وذلك للفائدة»! وغفل عن أن الروايات الذي استيسر قراءتها من المعجم الكبير تختلف في بعض ألفاظها عن رواية ابن عساكر الملحقة بالنسخة الخطية التي بخطه!!

أما إنه لم يرجع إلى المخطوطة اكتفاء بقراءة د. عامر، فذلك لِما وجدتُ من متابعته الكاملة لقراءة د.عامر حتى فيما اجتهد الرجل في قراءته[٣]، وفيما لم يستطع

---

(١) مثل يُضرب في الشيئين يتشابهان ويفترقان في شيء.

(٢) وكان قد أثبتَ المخطوطة كاملة في طليعة كتابه عدا ورقة واحدة الأمر الذي جعلني أشك في أن الأزهري اقتنى صورة كاملة لهذه المخطوطة، وأنه اعتمد في قراءة الأحاديث الثلاثة التي في آخر المخطوطة ـ ولم يحققها د. عامر لعدم صلتها بكتابه ـ على نماذج طبعة عامر. وقد أخبرته بهذا عند مواجهته بأمر هذه السرقة، ولا زلت أكررها أني أقطع بأنه لم يقتن مصورة كاملة لهذه المخطوطة وأنه اتكأ على نماذج طبعة د.عامر.

(٣) ومن المضحكات المبكيات في هذا الشأن، أن بعض مواضع في المخطوطة أصابه طمس كامل، فاجتهد د. عامر في قراءتها من بعض المصادر، وجعلها بين حاصرتين، ونبه على=

قراءته وتركه بياضا، بل فيما سقط منه أثناء المقابلة من الحرف والكلمة[١].. ولم يعد إلا مواجهته، فلما حُصر أقرّ باطلاعه[٢] على طبعة عامر، تركته موليًا « وفِي الصَّدرِ حَزَّازٌ مِنَ الوَجْدِ حَامِزُ»[٣]. ليس فقط لأنه أوحى إليّ أولا عدم درايته بهذه الطبعة السابقة عليه رغم أنه أكل منها وشرب، ثم وحيه إلى قارئ كتابه بصنيعه هذا أنه أول من حقق الكتاب، أو فقط لإغفاله ذكر من سبقه إلى عمل استفاد هو منه، أو فقط لأنه سرق جهد محقق تعب في بذله، بل لضياع أمانة العلم ممن كنت أُجِلّه عن ذلك مهما كثرت أخطاؤه وفحشت أن يوقِّع على عمل لم يعان فضيلة نشره بكلمة تحقيق محمد علي الأزهري، ثم ادعاؤه فيما وَسَمه بـ« عمله في تحقيق الكتاب: وأنه نسخ الكتاب من النسخة الخطية المصورة لديه! وأنه قابل بين المنسوخ والأصل!! وأنه صوب ما وقع في النسخة الخطية من الخطأ!!!..» إلى آخر ما يكثر ادّعاءه في مقدمات أعماله.

---

= ذلك في الحاشية، فجاء الأزهري، وحذف الحاصرتين، ووصل القراءة نسقا واحدا، وليس لهذا من تفسير إلا أن تكون واحدة من ثلاث: إما أن يكون وُهب عينًا سحرية قرأتْ ما دون الطمس، وإما أن يكون ابن عساكر أوحى إليه بقراءتها مناما، ولمّا لم ينبه على شيء من هذا فليس هناك إلا أن تكون الثالثة!!

(١) وكل ما فعله هو نفخه المعتاد لحواشي أعماله بما لا طائل من ورائه من تراجم الرجال، وذكر مصادر هذه التراجم. وليته بعد ذلك أتقن سرقته بل فَرَط منه بعض تحريفات، وسَقْطٌ واحد، وأكتفي هنا بذكر السقط فقط لأهميته، وهو واقع في النص ٢٥: «وسمعت عبد الله بن براد يقول سمعت إسحاق بن أبي إسحاق الشيباني يقول [سمعت أبي يقول] كان ابن علاقة من المؤمنين الصادقين». فليحرر.

(٢) وإن شئتَ فانعتْه نَعتًا آخر.

(٣) شطر بيت للشماخ بن ضرار في ديوانه.

ولا أجد بعد ذلك ما أنصح به الأزهري خيرا مما قال رسول الله ﷺ لأبي ذر: «**يا أبا ذر إني أراك ضعيفا، وإني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تَأَمَّرَنَّ على اثنين، ولا تَوَلَّيَنَّ مال يتيم**»[١].

أقول ذلك لأن نَفْسَه ـ فيما شهدتُ وعلمتُ ـ توحي إليه بالتسلط على أعمال أخرى ليس من حقه أبدا أن يعبث بها، إرضاء لشهوته[٢]، وليتذكر قول النبي ﷺ «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**»[٣].

وهذا أوان نقد ما استبان لي من أوهامه في أعماله، أعجل به للتنبيه على ذلك لتوخي الحيطة والحذر، نظرا لخطر هذه الكتب في هذا الفن، إذ من الواضح أنه اتخذ العمل في كتب هذا الفن غاية لن يغادرها حتى يأتي عليها جميعا، وعسى أن أستكمل نقد بقية أعماله في طبعة أخرى لهذا الكتاب، إلا أن ينهض بذلك غيري[٤].

وسوف يكون حديثي عن أخطائه وأوهامه على النحو التالي:

---

(١) صحيح مسلم برقم ١٨٢٦.

(٢) من ذلك ما صرّح لي به عن رغبته في إعادة تحقيق ونشر العلل للدارقطني، وتاريخ الدوري عن ابن معين، وسؤالات الآجري، فضلا عن عزمه على تحقيق مشيخة يعقوب الفسوي !!

(٣) رواه البخاري برقم ٥٢١٩، ومسلم برقم ٢١٣٠.

(٤) وممن رأيته نهض لشيء مِن هذا مَن حمل اسم همام بن سليمان، على شبكة المعلومات، فجزاه الله خيرا، إذ يظهر من نقده على الرغم من وجازته الشديدة أنه من أهل العلم.

## أولا: أخطاؤه المنهجية في التحقيق:

إن عِدّة الكتب التي أخرجها الأزهري خلال خمس سنين ــ هي تاريخه في حياة النشر منذ دخوله في غمار المحققين إلى وقتنا هذا ــ تربو على عشرين كتابا، يصل حجم بعضها أضعاف بعضها الآخر، في فنّ يحتاج إلى الرويّة والصبر والأناة، الأَمر الذي يجعل المرءَ في ريب من هذه التحقيقات، ويصيب القلب بالشك في دقة إخراجها، إذ إن هذه الكثرة في هذا العمر اليسير لمحقق ناشئ لابد أن توقع صاحبها في محظورات كنا ــ يرحمنا الله وإياه ــ في غنى عنها لو أنه لم يعجل.. وكذلك فعل[١]!!

**١ ـ مجانبة الصواب في أكثر ما انتخبه للتحقيق:** ذلك أن أول ما ينبغي أن يراعيه المحقق تقييمه للكتاب المنتخب لتحقيقه أو لإعادة تحقيقه، فإن لهذا ضوابط يهملها كثير من المحققين إما لأغراض تجارية، وإما لحاجة في نفوسهم[٢]، من هذه الضوابط أهمية الكتاب في فنه مع عدم طبعه من قبل، أو طُبع ثم وُجدت له أصول خطية جديدة ذات قيمة[٣] تضيف إلى الكتاب مزيد قيمة من نصوص، أو تصحيح أوهام، أوتوثيق بيان، أو يكون طُبع قبلُ ممسوخا ممن ليس التحقيق

---

(١) ومن آثار هذه العجلة هذا الكتاب الصغير ذو الورقتين الخطيتين الذي بين أيدينا الآن، الذي أقر عند مراجعتي لأوهامه فيه بأنه تعجل فيه !! هكذا ! وكأن تراث هذا الدين أهون عندك من أن تبذل فيه وسعك بكل صبر وأناة من غير عجلة ولا تقصير.

(٢) وما زعمه الأزهري من أنه يبغي بذلك عمل موسوعة جامعة لرجال السؤالات عقب الفراغ من تحقيقها ينظمهم عقدا واحدا في كتاب واحد ليس مبررا ولا عذرا يعذره من صنيعه هذا.

(٣) وأقول ذات قيمة، لأن بعضهم قد يقف على ما لا قيمة له فيتخذ من ذلك ذريعة لإعادة نشر الكتاب من غير طائل.

صنعته، أو يكون الكتاب مفقودا يجمع المحقق شتاته من بطون الكتب يُجلِّيه لقيمته، أو يكون المحقِّق عالما يضيف إلى طبعته شرحا وبيانا وضبطا وإتقانا يكرم بذلك طبعته ويثريها.. إلى نحو ذلك من ضوابط تكون مقنعا للمحقق تضطره إلى معاناة تحقيق كتاب ما أو إعادة تحقيقه. أما ما دون ذلك فإنها أثقالُ أحبارٍ وأوراق تئن تحت وطأتها أرفف الخزائن، لم يُحصَّل من ورائها إلا أكل أموال الناس بالباطل، وشغل عقولهم بما يُظن به الخير.

لكنِ الأزهري ـ وكثير مثله ـ جعل من ضوابط إعادة العمل في كتب سُبق إليها ندرة المطبوع من جهة، وبعض أوهام طباعية وتحقيقية ـ يكفيه أن يُنَبه عليها ـ من جهة أخرى[١] !! وهذا في رأيي ليس مدعاة لأن يشمر المحقق ساعد الجد، وأن تعدّ المطبعة آلاتها والعاملين عليها من أجل أمر يمكن علاجه بأهون من ذلك[٢]، يفرغ بعده المحقق ومعه آلات الطباعة للبحث عما يكون أرفع قيمة وأشد نفعا، وإلا لن يسلم كتاب من جراء هذه الدعوى من إعادة تحقيق ونشر!

---

(١) وآخر ما رأيت عند الأزهري في كتب سُبق إليها لم يجد فيها مغمزا ولا عيبا إعلانه المتكرر في قوله:« ولولا أني أقوم بجمع جميع كتب السؤالات وإعادة تحقيقها في سياق واحد لما أقدمت على إعادة طبعه» (مقدمة طبعته لسؤالات أبي داود لأحمد ص٢٩)، قلت: وهذا قول باطل لا يعرفه محقق ولا عالم، بله الأزهري! ولو كان هذا كلاما معتبرا إذن لوجب على كل باحث في علم أو فن يريد أن ينشئ معجما أو جامعا حديثيا أو فقهيا أو تاريخيا أو لغويا .. أن يحقق كتب هذا الفن أولا ثم يشرع بعدها في عمله وفقا لهذا الشرط الجديد الذي أضافه الأزهري لمعايير إعادة تحقيق كتب فن بعينه!!

(٢) خاصة وأنّا لا ندري، لعل الطبعات الأولى تكون خيرا من تلك الطبعات الجديدة التي لا نأمن أن يقع ـ ولا بد ـ العاملُ فيها في أوهام جديدة قد تكون أخطر من سابقتها مما يعني وجوب طبعة جديدة بتحقيق جديد.. وهكذا لن نفرغ..

أما الأول: فالأمر فيه أن يُخبَر المحقِّق ـ إن كان على قيد الحياة ـ أو الناشر صاحب حقوق النشر بندرة طبعته والحاجة إليها، فيُطلب إلى إعادة إصدار طبعة جديدة، أو مصورة عن طبعته القديمة، فإن طال الأمد فإن قوانين النشر ترفع الحرج عند إعادة الطبع بالنشر أو التصوير لمن ابتغى ذلك، ولنا في الطبعات البولاقية، والهندية، والعثمانية أمثلة على ذلك كثيرة.

أما الثانية: فيغنينا عن ذلك كله إعداد الناقد نقدا لطبعة كتاب وجد فيها ما يستحق النقد ثم ينشر ذلك مقالا علميا في مجلة محكمة إن تعذر الوصول إلى المحقق، مما يبيح للمحقق إعادة النظر فيما نُقد فيه، فيقبله أو يرده، فقد يكون الناقد واهما في شيء من أغراض المحقق، أو يكون الحق مع المحقق بما يورده من حجج وبراهين[١]. وكان هذا دأب الرعيل الأول من المحققين الفحول.

ومن ثم فإننا إذا ذهبنا، في ضوء ما سبق، نقيّم أعمال الأزهري[٢]، وجدنا أكثرها لا فائدة من إعادة تحقيقه إياها، بل أدهى من ذلك أنه أضر بها حين فرض عليها سلطان تحقيقه. فإنه في الوقت الذي أحصى لشيخه محمود خليل في طبعته أربعة أسقاط ـ بزعمه ـ وثلاثة تحريفات[٣]، أحصيتُ أنا للأزهري في

---

(١) وقد وقع الأزهري في شيء من هذا، فيما أخبرني به الشيخ محمود خليل أنه لمّا راجع ما اتهمه به الأزهري من سقط وتحريف في تحقيقه لسؤالات ابن الجنيد وجد أن الخطأ من الأزهري وليس منه! قلت: ومثل ذلك يقع منه كثيرا فيما يأخذه على من سبقه، ثم يظهر عند العمل أن الحق معهم، وليس مع الأزهري، وأكثر ما وجدت ذلك عنده في كتاب معرفة الرجال.

(٢) وكلها إلى الآن أعمال سُبق إليها، سواء عليه أعَلِم ذلك أو قصر عنه العلم فلم يبلغه.

(٣) كان يكفيه فيها أنْ يُعلِم بها شيخه فيستدركها إن رآها صوابا في طبعة جديدة يجعلها الأزهري مصدرا لمشروعه، أو يصحح بها نسخته من طبعة شيخه ثم ينبه على ذلك في=

طبعته[١] ثمانية أسقاط، وأكثر من أربعين ما بين تحريفات وأوهام يأتي ذكرها قريبا.

وهذا كتاب معرفة الرجال لابن محرز عن ابن معين الذي زعم أنه « **كانت هناك عوامل ملحة لإعادة طبع الكتاب من جديد[٢] طبعة علمية محققة.. ثم إن الكتاب طبع طبعة حكومية فكان شحيحا منذ إصداره ولّما تطاول عليه الزمن أصبح في حكم النادر.. والأساتذة الأفاضل الذين تناولوا تحقيقه لم يكونوا من أهل التخصص في علم الحديث والرجال، والعلل، فأتوا في نسختهم بالأوابد.. أضف[٣] عامل الزمن، فقد مضى على تحقيق الكتاب قرابة ربع قرن، وفي هذه الفترة طبع من الكتب المخطوطة والتي كانت في حكم المفقود ما الله به عليم، فتوفُّر المكتبة المتخصصة لدى المحقق[٤] من عوامل إنجاح عمله، بل من الأمور التي لا يتم الواجب إلا بها** ». أو كما قال الأزهري[٥].

ومن يتأمل هذا الكلام يفهم مما قال الأزهري، أنه بذلك سيأتي بطبعة لا تُبارَى في تحقيقها العلمي، ودقة إخراجها على عين واحد من أهل التخصص في

---

= مواضعها من مشروعه، بدلا من أن يعد للكتاب نشرة جديدة يرهق بها أعيننا ويضيع بها وقتنا وأموالنا.

(١) التي من المفترض أن تكون قد برئت من كل سقط وتحريف وإلا فليس هناك فائدة من إعادة نشره للكتاب مرة أخرى، وأكرر أّن ما زعمه ــ أنه يبغي بذلك عمل موسوعة جامعة لرجال السؤالات عقب الفراغ من تحقيقها ينظمهم عقدا واحدا في كتاب واحد ــ ليس مبررا له ليلزمنا وهذا التراث بما ألزم به نفسَه فيسوّغ لها أن تفعل بهذا التراث ما تشاء من غير رقيب عليها ولا نكير، بقوله: «فكان لزاما عليّ القيام بتحقيقه وإلحاقه بالموسوعة». (طبعته لسؤالات ابن الجنيد ص ٥).

(٢) وكان طُبع قبلُ في دمشق بتحقيق محمد كامل القصار، ومحمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير.

(٣) وقع في طبعته (أضعف) وحدِّث عن وقوع مثل هذه التحريفات والأخطاء في مقدمات كتبه وحواشيها ولا حرج.

(٤) والأزهري بأعماله هذه منهم بالطبع !

(٥) مقدمة طبعته لمعرفة الرجال ص ٥١.

علم الحديث والرجال، والعلل.. وأنها بالطبع ستخلو من الأوابد التى ملئت بها الطبعة غير العلمية التى أخرجها غير المتخصصين في علم الحديث، والرجال، والعلل..إلى غير ذلك مما ادعاه لطبعته.

ثم أَحصى من أوابد هذه الطبعة ست عشرة آبِدة جعلها من أوهام المحققين، ولا يسلم لمزاعمه أكثرها، ثم أنشأ مسردا «لما وقع في الطبعة من أخطار[١]» فيه نحو ثمانين خطأ لا يسلم له منها إلا نصفها تقريبا يُردّ أكثرها إلى أخطاء الطباعة التى لا يسلم منها كتاب[٢]، في حين أحصيت له في طبعته أحد عشر سقطا[٣]، وأكثر من مائة وعشرين ما بين تحريفات وأوهام يأتي ذكر أهمها إن شاء الله.

وأقول له بعد ذلك كله: لا تعجل في إخراج موسوعتك الرجالية حتى تعيد النظر فيما نشرتَ[٤]،إلا أن تصرف النظر عن هذا المشروع، فإني لا آمن عليه أن تنشئه على هذا الجرف الهاري، فتحمل وزره ووزر من يعمل به إلى يوم القيامة. وكن على ذُكر بما وعدتَ به وشرطتَه على نفسك في سبيل إخراج هذه الكتب وهو

---

(١) كذا وقع في طبعته ولعلها أخطاء.

(٢) ولو شئت لذكرتها ثم رددتها عليه لدرء المظلمة عن هؤلاء الأساتذة المحققين وطبعتهم التي لا تزال أصح وأكمل من طبعة الأزهري التى مُسخت بما اعتراها من أوهام وسقط، ولكن المقام لا يسمح. والعجيب أنه لم يذكر لهذه الطبعة سقطا واحدا وهو المغرم بإحصاء السقط واتهام الأصول به كما سيأتي في الحديث عن ذلك. ذلك لأن هذه الطبعة بالفعل خرجت كاملة بالنسبة لأصولها التي قوبلت عليها، وهذا يدل على يقظة هؤلاء المحققين الأساتذة، وعلو كعبهم وخبرتهم في ميدان التحقيق.

(٣) من بينها سقط لنصين كاملين !!

(٤)وقد سهّلتُ لك شيئا من إعادة النظر هذه!

زعمك «إخراج كتب السؤالات سالمة مما اعتراها من السقط والتحريف والتصحيف[١]..»[٢].

**٢ ـ قصور تحضيره للعمل المعدّ للتحقيق:** فإن من مسلمات هذا الفن أن يبذل المحقق ما بوسعه في سبيل أن يحيط علما قدر طاقته بأصول الكتاب الذي يعدّ لتحقيقه مخطوطا ـ إن تعددت مخطوطاته ـ ومطبوعا إن كان سُبق إليه. ويكون ذلك كما هو معلوم عند أهله، بسؤال أهل الفن الذي سيخوض المحقق مخاضته بعمله، والتنقيب في كتب الفهارس، والأثبات المختصة بهذا الفن. ولكن لم نجد ذلك عند الأزهري الذي اجترأ على كتب عدة طُبعت قبله لم يُشر إلى طبعاتها بزعم عدم درايته بها، وهذا يقبح به كمحقق، خاصة إذا كان ميدان العمل الذي يعمل فيه مليء بأهل المعرفة بمصادر هذا الفن[٣]، فإما أن يكون عدم الدراية بسببٍ من جهله التام بوجود هذه الطبعات أصلا، وهذا يعني أنه ليس من أهل الفن الذي سيخوض فيه بالتحقيق، وإما أن يكون قد علم بوجودها ثم إنه لم يستطع أن يتحصل عليها فأغفلها! وهذا أقبح به، أن يفني المحقق وقتا من عمره في عمل علم أنه سُبق إليه ثم يهدر فيه وقته وجهده إلا أن يكون له غرض من عَرَض!

وقد رأينا ذلك عند الأزهري في عدة كتب منها: معجم مشتبه أسامي المحدثين لأبي الفضل الهروي[٤]، ومسائل الإمام أحمد برواية البغوي[٥]، وجواب

---

(١) وإني لفي شك مما تدعو إليه مريب !!

(٢) سؤالات أبي عبد الله الحاكم للدارقطني ص٤٥.

(٣) ومنهم شيخه الذي لا أظن يعزب عنه مثل ذلك.

(٤) نشره من قبل نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ.

(٥) نشره من قبل محمود الحداد، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٧هـ.

أبي مسعود الدمشقي للدارقطني[١]، وكتابنا هذا تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني[٢].

ومثل هذا يقال في شأن المخطوط، إلا أن الأمر يكون أشد هنا إذا كان الكتاب طبع على عين محقق سابق على أكثر من خطيّة، يصير الأمر حينئذ حتما لازما على من يأتي مِن بعده وأراد أن يعيد تحقيق الكتاب أن يرجع إلى الأصول نفسها على الأقل، هذا إذا تغاضينا عن وجوب بذله الوسع من أجل الوقوف على نسخ أخرى جديدة.

ولكن رأينا أن الأزهري لا يبالي بهذا كثيرا، إذ وجدناه يقنع بما تيسر له من أصول رغم تعددها أحيانا[٣]، فضلا عن قصور ما تحصل عليه بالنسبة لمحقق النشرة الأولى، مما أفقد هذه الأعمال قيمتها. خاصة عندما تكون هذه الأصول الغائبة عنه تتميز بإضافات ليست موجودة فيما تحصل عليه من أصول أو نسخ، الأمر الذي يُلجئه إلى نسخ هذه الإضافات من الطبعة السابقة عليه ونقلها إلى طبعته، فلست أدري بعد ذلك أي تحقيق هذا الذي يدعيه صاحبه!

ومما يُضرب به مثلا من أعمال الأزهري في هذا الشأن: سؤالات مسعود السجزي للحاكم[٤]، وسؤالات حمزة السهمي للدارقطني، وكتاب من كلام أبي

---

(١) نشره من قبل إبراهيم بن علي آل كليب، بعنوان: الأجوبة عما أشكل الدارقطني، دار الوراق، ١٤١٩هـ.

(٢) الذي طبعه بعنوان سؤالات ابن طالوت ليحيى بن معين. نشره من قبله نظر محمد الفاريابي، وسيأتي الحديث عنه.

(٣) سواء عليه أعلم ذلك أم لم يعلم.

(٤) وإن تعجب فعجب قوله بعد ذلك في مقدمة طبعته لهذا الكتاب يزكي عمله وهو ينظر إليه فرحا فخورا: « وإني أتشرف بأن أضيف إلى المكتبة الحديثية تحقيق هذا الكتاب عن الإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري بهذه الصورة المرضية التي سترونها..»!وبالفعل قد=

زكريا يحيى بن معين رواية ابن طهمان[١]، وسؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد ليحيى بن معين، وسؤالات أبي عبد الله الحاكم للدارقطني[٢]، وجواب أبي مسعود الدمشقي للدارقطني.

---

=رأيناها: كتاب طبع على نقص في كثير من ألفاظه وتراجمه استتم صاحبه بعضها من طبعة سابقة، فضلا عن عدم خلو الكتاب من التصحيفات والمخالفات الكثيرة بين الطبعتين بسبب عدم اطلاع الأزهري على الأصل الخطي الثاني من أصلي محقق الطبعة الأولى الأمر الذي صدني عن إتمام المقابلة مع طبعة موفق عبد القادر السابقة عليه مكتفيا مجرد الاعتماد المطلق على طبعة موفق وإهمال طبعة الأزهري التي يكفي للدلالة على غفلة محققها اتباعه الكثير لأخطاء أصله الواحد منها نسبة السؤالات في طليعة المخطوطة إلى علي بن مسعود!

فما أصاب من قوله السابق إلا وقوعه في نهي الله تعالى ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾، وأُحَذِّره الأخرى ـ وهو في غمرة فرحه بأعماله المرضية ـ أن يقع في زمرة من ﴿يُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾.

(١) ومن عجيب صنعه في هذا الكتاب عند عرضه للأصول الخطية في مبحث "وصف النسخة المعتمدة في التحقيق" أنه عرض أصله الوحيد الذي نشر الكتاب عليه والذي هو ضمن مجموع أحمد الثالث، ثم شفع بعرضه لنسخة لم يطلع عليها، وإنما كانت أصلا ثانيا لأحمد نور سيف الذي سبقه إلى نشر الكتاب قديما، فأوهم بوصفه لها أن هذا الأصل من أصوله التي رجع إليها، حتى إذا انتهى من وصفها نقلًا عن طبعة سيف، شرع في الحديث عن جملة المؤاخذات التي أخذها على سيف في طبعته! ليأتي بعد ذلك في آخر هذا الركام كله سطرٌ يتيم يقول فيه على استحياء: "واعتمدت في تحقيقي لهذه الرواية على نسخة أحمد الثالث". وفي هذا من التدليس ما فيه، خاصة وأنه صوّر نموذجا من هذا الأصل الثاني من طبعة سيف وجعله صنوا لنموذج أصله الواحد في مقدم طبعته هو!

(٢) فقد ذكر د. موفق بن عبد الله في مقدمة طبعته لسؤالات السجزي وجود قطعة جديدة من سؤالات الحاكم للدارقطني ـ بعد تحقيقه إياها ـ ملحقة بمصورة سؤالات السجزي=

**٣ ـ عدم التحقق من صحة نسب وعناوين بعض أعماله:** فإنَّ تهاونَه في ذلك أداه إلى نسبة بعض الكتب إلى غير أصحابها فضلا عن مسامحته مع نفسه في جرأتها على تغيير عناوين كتب عبث بها من أجل حاجة في نفسه، ذلك أن ولوعه بإتمام مشروعه في جامع السؤالات أعماه عن حقيقة أن هذا التراث ملك لأصحابه، وليس ملكا له وحده ولا لمشروعه الذي كان وبالًا علينا وعلى هذا التراث، فإنه من المقرر في قواعد هذا الفن ــ أعني التحقيق ــ أن عنوان الكتاب ملك لمؤلفه وليس لمحققه، وإنْ أراد أن يَشْعر بقبح هذا الأمر فليجعل نفسه مثلا لهذا أن يصدر مشروعه المبجل ثم يُحِيّل إليها ـ أعني نفسه ـ أن إنسانا في حياته أو بعد مماته فرض على عمله هذا سلطان السطو بزعم التحقيق والإضافة وتصويب ما وقع في عمله من سقط وتحريف، ثم عبث بعنوان كتابه هذا، لا شك أن هذا سوف يؤلمه كثيرا.

أقول ذلك لأن في بعض ما قدمه من أعمال ما يشبه ذلك، إذ نسب سؤالات أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة إلى أبيه عثمان، وجعل من تاريخ هاشم بن مرثد سؤالات عثمان بن طالوت البصري للإمام أبي زكريا يحيى بن معين[١]، وأقر الشائع في تسمية كتاب سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم[٢]، هذا[٣] ولا

---

=المحفوظ أصلها في مكتبة تشستر بيتي برقم ٣٩٠٤، ووعد باستدراك ذلك في طبعة لاحق، ويبدو أنه لم يُيسر لذلك.

(١) سيأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن هذا التاريخ.

(٢) راجع تحقيق الشريف حاتم العوني لهذا الشأن في كتابه «العنوان الصحيح للكتاب، ص٨٩».

(٣) وجدير بالذكر ظني أن عنوان كتاب الأجوبة لأبي مسعود عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج (كما جاء في آخر نسخته الخطية)،أصوب من اختيار الأزهري=

ريب عندي أن العنوان الذي أعلنته دار الفاروق عَلَمًا على كتاب مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة شيوخَه[١] على شبكة المعلومات، وفي قائمتها الجديدة لعام ٢٠١٠م، وهو: سؤالات ابن الصواف لعثمان بن أبي شيبة[٢]، إنما هو من

---

= لعنوانه «جواب أبي مسعود الدمشقي لأبي الحسن الدارقطني عما بين غلط أبي الحسين مسلم» متبعا في ذلك غلاف نسخته، ناهيك عن وجود نسخة أخرى لم يطلع إلا على عنوانها فقط في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط بعنوان «شرح على جواب الدارقطني من الأحاديث التي غلط فيها مسلم»، ولذلك كان إبراهيم بن علي آل كليب محقق النشرة الأولى لهذا الكتاب أقرب إلى الصواب، ولو كان الأزهري بذل مزيد تحقيق في هذا الشأن لحرر لنا هذا الإشكال، ولكنه عجل واتبع ما وجده على غلاف أصله دون تمحيص، ومعلوم لدى المشتغلين بالتحقيق خطر الاعتماد المطلق على الورقة الأولى للمخطوط في تحديد عمر المخطوط، أو خطه، أو عنوانه.. دون تحقيق له معايير كثيرة منها الرجوع إلى كتب الفهارس والأثبات والمعاجم والمشيخات والبرامج، ثم البحث عمن نقل عن هذا الكتاب من القدماء، ناهيك عن الدراسة المادية للمخطوط نفسه إن تيسر ذلك للمحقق.. وكل هذا يغفل عنه الأزهري تماما في أعماله، وهي من أصول عمل المحقق.

(١) كذا عنوان هذا الكتاب على طرة خطيته ـ مِن غير «عن»ـ واتبع الأزهري في ذلك د. عامر صبري في جملة ما اتبعه إياه في تحقيق هذ الكتاب!!

(٢) وأنه لمّا أُخذ عليها ذلك بحجة أن ابن الصواف لم يدرك عثمان بن أبي شيبة، أدركت الأمر بذكاء ـ وذلك في ظني بعد مراجعة المحقق صاحب هذا الخطأ الذي كان سوف يوقع الدار في الحرج كما أوقعها من قبل في كتاب سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني!! ويبدو في ظني أن المحقق يعاني من خلط في آل أبي شيبة ـ وادعت على الشبكة اعتذارا مزعوما عن اختصارها المخل الذي أخل بالعنوان الذي على الغلاف (ونسيت أن تستدركه في قائمتها!). وهذا بالطبع اعتذار مزعوم أن يغادر المعلِن فيه عنوانا واضحا على الغلاف إلى غيره ليس موجودا بمرة إلا أن يكونوا أُخبروا بهذا العنوان قبل أن يروا=

كيس الأزهري وليس للدار فيه مدخل، ثم استدرك هو الأمر بعد مراجعته في ذلك.

**٤ ـ المبالغة والتسرع في اتهام النص قبل اتهام الفهم:** فإن من الأصول المتعارف عليها عند خبراء هذا الفن: (اتهام الفهم قبل اتهام النص)، ولكن الأزهري كان كثيرا ما يَقلب هذه القاعدة، بمبالغاته الدائمة في اتهام النصوص والأصول[١] بالخطأ والتحريف والسقط رغم احتمال النص لشيء من أوجه الصحة، إذ إنه غالبا ما يذهب مع خاطره الأول فيخطّئ النص ولو كان له وجه من الصحة بحجة أنه يخالف ما عليه مصادر التخريج. وستأتي نماذج كثيرة لذلك عند الحديث عن أوهامه.

ومما يدخل في هذا الباب إسرافه في قدح أبي حنيفة وأصحابه، وكأنه يتخذ من ذلك دينًا، وقربة تقربه إلى الله زلفى[٢]، ولست أدري أين أخلاق المحدثين في جرحهم وتعديلهم وهو الذي يعمل في ميدانهم، فقد كان له فيهم أسوة حسنة، إذ كان يكفيه في التعليق بأقل مما صنع ليوضح موقف العلماء منه ومن غيره من غير سب ولا شتم[٣]، بل إن ابن معين وهو المعروف بشدة قوله في الرجال لم أجد في

---

=الكتاب من محققه، وهذا بعيد، وإما أن يكون العنوان قد وصل إليهم كذلك على الغلاف ثم أدركتهم عناية الله فسارعوا إلى تغييره ثم اعتذروا بعد ذلك. ولو تم ذلك لهم مع بيان أن الكتاب مسروق من طبعة د. عامر صبري لكان في ذلك ما فيه من تمام التعمية والستر على هذه الجرم الذي سيصبح كشفه بعد ذلك بعيدا.

(١) سواء كانت الخطية أو الطبعات السابقة عليه.

(٢) وبلغ من أمره هذا أنه كان يعترض على ابن معين كلما أحسن القول فيه!!

(٣) ومن عجيب أمره أن يقف على الكذاب معلوم الكذب لدى المحدثين ثم لا يجرحه إلا بما قيل فيه من غير إسراف، بالكلمة والكلمتين!!

قدحه ما يشبه صنيع الأزهري، ولله در البخاري! ولست أقول ذلك للدفاع عن أبي حنيفة أو غيره، أو لدرء ما قيل فيه، ولكن للتنبيه على أن للمحدث أدبا ينبغي أن يراعيه، وخلقا ينبغي أن يتحلى به في نفسه ودينه، وإن أراد الجرح جرح بما يبلغ المقصود بلفظ يدل على ما أراد من غير إسراف ولا تقتير.

وتأمل ـ للدلالة على ذلك ـ ما جاء في تعليقه على قول ابن معين، رواية هاشم[١]: «أبو خالد[٢]، كذاب ليس بشيء»: «**هكذا كان أصحاب أبي حنيفة، ما بين أفَّاك وكذاب، حتى إن أتقاهم قال فيه الإمام أبو[٣] الحسن الدارقطني رضي الله عنه: (أعور بين عميان)، وذلك لأنهم وإمامهم هذا النعمان قد تربوا على فتات الرأي ومخلفات منطق الرومان، وفلسفة الفرس، ونبذوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وراءهم ظهريا، فأضلهم الله وأعمى أبصارهم، وأخزاهم، وفضحهم. وما جرني لهذه الغلظةإلا لأن كثيرا ممن ينتسبون إلى العلم من إخواننا لا يزالون يحسنون الظن بهؤلاء، بل ويذكرونهم بالعلم والفقه، يتجاهلون كل ما ورد فيهم من تجريح، حتى قال لي بعضهم إن جرح هؤلاء خاص بجانب الرواية أما فقههم فلا غبار عليه**».

وهكذا جعل الأزهري انتسابَ شرذمة من أهل الجهل إلى العلم ـ كما يُتَذوق من وصف الأزهري ـ سببًا في سَبّ أناس لا ندري ما حالهم عند الله الآن، ولله در ابن معين حين قال: «إنَّا لنطعنُ على أقوامٍ لعلهم قد حَطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة»[٤]. ولست أدري هل يدخل في هؤلاء الذين ينتسبون إلى العلم إمامُه الذي يقتات من كتبه ـ أعني يحيى بن معين ـ حين قال فيه: «كان أبو

---

(١) طبعته التي بعنوان سؤالات عثمان بن طالوت ص ٦١.

(٢) جعله الأزهري يوسف بن خالد بن عمير، وليس كذلك، راجع تعليقي على النص ٢١.

(٣) في الأصل: «أبي» وأظنه خطأ وأن الصواب ما أثبتُّ!

(٤) تاريخ دمشق ٣٥/ ٣٦٥.

حنيفة لا بأس به وكان لا يكذب»[١]. وقال مرة أخرى: «أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب»[٢]. وأسأله كذلك هل يدخل يحيى بن سعيد القطان في هؤلاء وقد قال ابن معين: «قال يحيى بن سعيد القطان لا نكذب الله ربما رأينا الشيء من رأى أبي حنيفة فاستحسناه فقلنا به»[٣]. وأعجب من ذلك معارضته لابن معين حين بلغه قول حماد بن سلمة: «أعض الله أبا حنيفة بكذا وكذا، لا يكني، فقال ابن معين: أساء أساء». فقال الأزهري: « لم يسئ حماد رحمه الله فإن مثالب أبي[٤] حنيفة.. ومن بعده أكثر من أن تحصى».

أقول: قد كان في غنى عن ذلك كله أن يُثبت أقوال أهل العلم فيه منصفا من غير مداخلة منه أو مبالغة توقعه في مثل هذا الحرج، فإن أَبَى إلا إبداء رأيه، فلْيعلمْ ما يقول، ولْيحترز لألفاظه، فإنه بذلك لم يقدح في أبي حنيفة فقط بل أساء أيضا إلى طائفة من أهل العلم لن يبلغ معشار أحدهم ولو أنفق ما في الأرض جميعا ومثله معه.

٥ ـ **عدم الدقة في المقابلات**: وهو من أصول عمل المحقق إن لم يكن هذا هو المقصود من كلمة تحقيق، وهو إقامة النص سليما من التحريف والسقط حتى يقرب من الصورة التي أرادها المؤلف لكتابه، وضعفه في ذلك أدى إلى تفشي التحريفات والسقط في أعماله. ولهذا حديث مستقل يأتي إن شاء الله.

---

(١) معرفة الرجال ١/ ٧٩.

(٢) معرفة الرجال ١/ ٧٩.

(٣) تاريخ الدوري برقم ٢٥٣٠، ومعرفة الرجال ١/ ٣٨.

(٤) في الأصل:« أبا» وأظنه خطأ وأن الصواب ما أثبتُّ!

**٦ـ التصرف المطلق في النص:** من المعلوم عند المحققين أن المحقق لا يتدخل في النص المكتوب إلا أن يكون الخطأ لا يختلف عليه اثنان[١]، إلا في حال عدم وثوقه بخطيَّته، وذلك عندما يتبين له بالآيات البينات أوهام الناسخ، وعدم ضبطه بسبب كثرة تصحيفاته الفاحشة، فضلا عن أخطائه المتكررة الواضحة. أما في حال قلة الأخطاء في النسخة الخطية فإنه يدل غالبا على الجهد الذي بذله الناسخ في ضبط نسخته، وأن ما فَرَط منه إنما هو مما لا يسلم منه بشر، وحينئذ فإنه ينبغي التحرز والحذر إذا همّ المحقق بالتصرف في النص بالتقويم والإصلاح، والتصرف الأمثل عند أهل هذا الفن، ترك لفظ الناسخ وروايته كما هي في متن الأصل، ثم التعليق بما شاء ـ أعني المحقق ـ عند هذا الموضع في الحاشية. والسبب في ذلك هو احتمال صحة ما عليه الأصل.

ولكن من يستقرئ تحقيقات الأزهري يجد هذا الأمر ديدنه، وهو تدخله المطلق في النص بزعم تقويمه من التحريف والوهم، على الرغم من اجتماع الأصول كلها أحيانا على هذا الذي جعله خطأ أو تحريفا أو وهمًا، والخطير في ذلك أني اكتشفت عند فحصه لبعض هذه الأعمال أنه كثيرا ما يترك التنبيه على هذه التدخلات، فيُظن مع ذلك أن هذا واقع في الأصول، وليس كذلك. ولعظيم خطر هذا الأمر أدلل على ذلك بنماذج[٢] توضح هذه الحرية المطلقة التي أباحها الأزهري لبَنانِه تعبث كيف تشاء في النصوص، سواء نبّه على ذلك أم لم ينبه:

---

(١) كخطأ في كتابة آية برواية المصنف، وكانتقال نظر الناسخ مثلا من نص إلى آخر بعد التثبت من ذلك، ونحو ذلك مما يعين عليه غالبا تعدد الأصول الخطية والمطبوعة للكتاب.

(٢) وأقول نماذج لأن ما سيأتي موجز لما تيسر لي من أربعة كتب فقط من أعماله أحصيت له فيها ما يزيد على خمسين موضعا تصرف في قراءة بعض ألفاظ نصوصها، أردت إثباتها جميعا، ولكن رأيت الأمر سيطول جدا، فوجدتُ فيما سأورده مقنعا وشاهدا على ما أقول.

* كتاب العلل لابن المديني:

- (نص٤٠): قال مسروق ما شبهت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا كالإخاذة يجتمع فيها الماء الإخاذة تكفي[١] الراكب والإخاذة تكفي[٢] الراكبين والإخاذة تكفي أكثر من ذلك أحسبه شعبة الشاك وليس بالشاك في نفسه والإخاذة تكفي[٣] الفئام من الناس وقد سألت عمر وعثمان وعليا فلما لقيت عبدالله كفاني.

- (النص ٤٣): وكلهم كان فيهم عيب كان الحارث أعور وعبيدة أعور ومسروق أحدب وكان علقمة ــ يقولون[٤] ــ مقعدا وكان شريح كوسجا.

- (النص ٧١):.. كثير مولى الصلت[٥]، ونسطاس..

- (النص ١٢٦): روى عنه الناس وسهيل بن أبي صالح وأبو عبيد صاحب سليمان[٦] بن عبدالملك.

---

(١) جعلها: الإخاذ تلقي. وقد أحسن حسام بو قريص محقق الطبعة السابقة بترك الأصل على ما هو عليه.

(٢) كسابقتها.

(٣) كسابقتها.

(٤) جعلها «يقول». ثم قال: «في الأصل: يقولون، وهو خطأ»!

(٥) جعله «كثير بن الصلت». ثم قال: «في الأصل: كثير مولى الصلت، وهو تصحيف». وقد أحسن بو قريص محقق الطبعة السابقة بترك الأصل على ما هو عليه، ثم علق بقوله(ص٨٢):« لم أهتد لمن ترجم له، وله قصة في طلاق البائن من الأمة أخرجها عبد الرزاق في المصنف.. وقد اختلف في اسمه في هذه القصة على ثلاثة أوجه».

(٦) جعلها «أبو عبيد حاجب سليمان». ثم قال: «في الأصل: صاحب، وهو خطأ». قلت: وليس بخطأ، ولكنه وجه صحيح، ولهذا الرجل روايات في المصادر بهذه الكنية، وترجمه البخاري بهذه الكنية أيضا في كتاب الكنى ص ٨٥.

- (النص ١٥٠): رواه سنان عن عبدالملك بن عمير[١].

- (النص ١٥٩): ورواه الأعمش يخالف عاصما في إسناده فرواه عن أبي صالح عن أبي سعيد ولا يحفظ من حديث سهيل[٢].

- (النص ١٦١): رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن أبي الحجاج عن أبي هريرة. وهذا غلط. ورواه يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الزبير عن النبي ﷺ، ورواه هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن أبي الحجاج أنه سأل النبي ﷺ ما يذهب عني مذمة الرضاع قال غرة عبد أو أمة. وحديث ابن إسحاق عندهم خطا وأدخل حديثا في حديث، والحديث عندي حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله ابن الزبير عن النبي ﷺ لا تحرم المصة والمصتان. وحديث هشام بن عروة عن الحجاج بن أبي الحجاج أنه سأل النبي ﷺ ما يذهب مذمة الرضاع. وعن هشام بن عروة عن الحجاج بن أبي الحجاج عن أبي هريرة الرضاع ما فتق الأمعاء[٣].

---

(١) جعله: «[قال علي: حديث] رواه شعبة عن عبد الملك بن عمير». ثم قال: «تحرف في الأصل إلى: سنان.. والتصويب من مسند أحمد». قلت: هذا خطب جلل أن يتصرف في ذلك النص كل هذا التصرف متهما إياه بالتحريف مهما كانت مبرراته.

(٢) جعله: «ولا يحفظ من حديث عاصم». ثم قال: «تحرف في الأصل إلى: سهيل. وسهيل ليس له علاقة بهذا الحديث، وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه، وقد غفل عن ذلك الأعظمي، والقلعجي، وبو قريص ــ هم أصحاب الطبعات السابقة عليه للعلل ــ». قلت: وهذا قبيح أيضا، وكان يكفيه أن يصنع صنيع من سبقه ثم يعلق بما شاء، وما أدراك لعل ابن المديني اطلع على طريق غير محفوظ لم نعرفه إلا من خبره هذا، وكم صنع الدارقطني في علله مثل ذلك، إذ كان لسعة حفظه يأتي بطرق لا نعرفها إلا من طريقه.

(٣) جعله: «رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن الحجاج[١] عن أبي هريرة. وهذا غلط. ورواه يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن الزبير عن النبي ﷺ، ورواه=

- (النص ١٧١): الحكم بن عبد الأعلى الجريري(١)، عن أبي العلاء.

*** سؤالات أبي جعفر بن أبي شيبة لابن المديني:**

- (النص ٨١): وسألت عَلِيًّا عن أبي الزبير المكي فقال ثقة ثبت واسمه محمد بن مسلم وكان مولى حكيم بن حزام(٢).

---

=هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج[٢] [عن أبيه][٣] أنه سأل النبي ﷺ ما يذهب عني مذمة الرضاع قال غرة عبد أو أمة. وحديث ابن إسحاق عندهم خطا وأدخل حديثا في حديث، والحديث عندي حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله ابن الزبير عن النبي ﷺ [لا][٤] تحرم المصة والمصتان. وحديث هشام بن عروة عن[عن أبيه][٥] عن الحجاج بن الحجاج[٦] [عن أبيه][٧] أنه سأل النبي ﷺ ما يذهب مذمة الرضاع. وعن هشام بن عروة [عن أبيه][٨] عن الحجاج بن الحجاج[٩] عن أبي هريرة الرضاع ما فتق الأمعاء». فهذه تسعة مواضع في نص واحد تصرف فيها الأزهري حيث يشاء، متهما إياها جميعا بالسقط والتحريف والتصحيف، ولن أعلق إلا على تصرفه في اسم الحجاج، حيث قال في أول موضع منه:« تصحف في الأصل إلى الحجاج بن أبي الحجاج». قلت:ليس بتصحيف بل له أصل في مصادر القدماء، وهو خطأ من الرواة قديم، قال الترمذي: «حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن أبي الحجاج الأسلمي عن أبيه أنه سأل النبي ﷺ فقال ما يذهب عني مذمة الرضاع فقال غرة العبد أو الأمة. سألت محمدا ـ يعني البخاري ـ عن هذا الحديث فقال الصحيح عن حجاج بن حجاج عن أبيه ولا أعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد ومن قال الحجاج بن أبي الحجاج فهو خطأ». (علل الترمذي الكبير ص ١٧٩)، فكيف يتهم الأزهري أصله بالتصحيف بعد ذلك! هذا وبقية المواضع لها مخارج كأن تكون هذه الأسانيد حكاية لها، وليس رواية. وأيًّا كان الأمر، فإنّ ما فعله سيء قبيح.

(١) جعله: «سعيد بن إياس الجريري». ثم قال: «تحرف في الأصل إلى الحكم بن عبد الأعلى الجريري، ولم ينتبه أحد من الثلاثة الذين حققوا الكتاب من قبل»!

(٢) في الأصل:«حرام»، ولم ينبه الأزهري على ذلك.

- (النص ٢٠٤): سمعت عليا يقول يونس بن بكير قد كتبت عنه وليس[١] أحدث عنه.

- (النص ٢٤٠): عن أبي ذئب عن عبد الله بن أبي رافع وهذا خطأ وإنما هو عبد الله بن أبي نافع[٢].

- (النص ٢٤٥): سمعت عليا يقول قتاده سمع من المغيره بن سلمان[٣].

*** سؤالات ابن الجنيد لابن معين:**

- (النص ٢٦١): ليس هذا الحديث بشيء، محمد بن أبي عطاء هو محمد بن أبي يحيى[٤].

---

(١) جعله: «ولست». ثم قال: «وهو الأثبت للمعنى فأثبتُّه».

(٢) كذا النص في الأصل، فجعله هو: « عن أبي ذئب عن عبد الله بن رافع وهذا خطأ وانما هو عبد الله بن أبي نافع». ولم يعلق على الأولى وعلق على الأخرى تعليقا غير مُبِين لطرفي النص قال فيه: «كذا في الأصل، والمطبوع، وهو تصحيف قديم من النساخ، إذ راوي الحديث عن أبي هريرة هو أبو رافع نفيع الصائغ المدني».

(٣) كذا النص في الأصل، فجعله هو: « المغيره بن سليمان». وترجمه في الحاشية على أنه ذلك الذي جعله في المتن، ولم يزد على هذا، فجمع بين خطأ القراءة، وعدم تحرير إشكال الترجمة. وقد أخرج أحمد لهذا الرجل في مسنده، فجاء في نسخ منه المغيره بن سليمان، وفي أخرى المغيره بن سلمان، وعلق الشيخ أحمد شاكر على إشكال اسم والد هذا الرجل فكان مما قال: «الظاهر أن اختلاف النسخ والمراجع فيه قديم». يعني في اسم والد المغيرة، ما بين سليمان، وسلمان. (مسند أحمد حديث رقم ٥٧٣٩ طبعة شاكر).

(٤) جعله:« ليس هذا الحديث بشيء، محمد بن أبي عطاء هو [إبراهيم بن ] محمد بن أبي يحيى»! ثم قال: «ما بين المعكوفتين سقط من الأصلين، وأثبته من تهذيب الكمال». قلت: وما عليه الأصل هو ما عليه طبعة سيف السابقة، مما يعني مخالفة الأزهري الأصول جميعا بصنيعه هذا.

- (النص ٣٥٢): قال لنا يحيى بن معين: سعيد بن يسار أخو أبي مرثد[١].

- (النص ٣٥٣): ونوفل ليس بشيء، عن علي[٢]، عن النبي ﷺ في ذوات الدر.

- (النص ٤٥٠): وسمعت يحيى يقول: ابن أبي ذئب عن جبير بن صالح[٣].

- (النص ٥٤٠): غزوان الرقاشي وحمصة[٤] الرقاشي بصريان.

- (النص ٦٣٨): وذكروا الفضل بن سخيت أبا العباس المسندي[٥].

---

(١) جعله الأزهري: « أخو أبي مزرد»! ثم قال: «تحرف في النسختين إلى مرثد». وكان قال قبل ذلك في مقدمة طبعته عند نقده طبعة سيف (ص٤٠): « الترجمة ٣٥٢، وعنده (٣٢٥): سعيد بن يسار أخو مزرد ـ كذا في كلام الأزهري بينما هي في طبعة سيف: أخو أبي مزرد ـ تحرف في الأصلين إلى أخو أبي مرثد، ولم ينتبه الدكتور فأثبتَه على التحريف ». انتهى كلام الأزهري. قلت: كذا هو في الأصول قديما، وحكاه الباجي في التعديل والتجريح (٣/ ١٢٣٩) عن ابن الجنيد عن ابن معين كما هو في الأصول الآن، ثم أورد الخلاف في هذا عند من خالف ابن معين، وكذلك هو في تاريخ الدوري برقم ٢٠٦٠، وراجع التاريخ الكبير للبخاري ٣/ ٥٢٠، والكنى له ص ٧٤.

(٢) جعله الأزهري: « ونوفل ليس بشيء، [عن أبيه] عن علي » مخالفا بذلك الأصول! ثم قال: «الزيادة من سنن ابن ماجه». قلت: له وجه، وكأنه يريد حكاية الإسناد، وليس روايته.

(٣) جعله الأزهري: « ابن أبي ذئب عن جبير بن [أبي] صالح » مخالفا بذلك الأصول! قلت: له وجه، وراجع المؤتلف والمختلف للخطيب ١/ ٣٦٦.

(٤) كذا في طبعة سيف، وبعض النسخ، وبعضها الآخر: «حممة». وجعلها الأزهري: «حميضة»، ولم يذكر شيئا من هذا الخلاف.

(٥) كذا في الأصل، وطبعة سيف، وجعلها الأزهري: «السندي» دون أن يذكر شيئا من هذا الخلاف.

- (النص ٧٨٨): عفان عن مبارك عن الحسن بن[١] عبد الله بن قدامة عن السعدي.

- (النص ٨٠٩): سألت يحيى عن الحكم بن عبد الله[٢] الرعيني.

- (النص ٨٢٩): قال يحيى وأنا اسمع فضيل بن غزوان عن ابي حازم[٣].

- (النص ٨٦٠): قال لنا هارون بن مرة[٤] ويحيى بن معين يسمع.

- (النص ٨٧٣): سفيان بن عيينة عن إسرائيل بن أبي موسى[٥].

*** كتاب معرفة الرجال:**

- (النص ١٣٦): سمعت يحيى مرة أخرى يقول محمد بن أبى حميد حدث عنه الدراوردى ليس [....][٦].

- (النص ٨٢٠):وسمعت يحيى يقول قال حدثنى حسين بن صالح[١].

---

(١) كذا في طبعة سيف والأصول جميعا، وجعلها الأزهري:«عن»، ثم قال: «تحرف في النسختين إلى «بن».

(٢)كذا في طبعة سيف والأصول جميعا، وجعلها الأزهري:« الحكم بن عمرو الرعيني». ثم قال: «تحرف في الأصلين إلى « الحكم بن عبدالله ».

(٣)كذا في طبعة سيف والأصول (بالحاء المهملة)، وجعله الأزهري:« عن أبي خازم » بالخاء، ولم يتكلم في ذلك بشيء.

(٤)كذا في طبعة سيف الذي قال:«هكذا في الأصل، وفي ث، ص: مروة، وفي تاريخ بغداد: سروة»، ولم يعجب الأزهريَّ شيء مما في الأصول فجعله:« بن سروة » متبعا تاريخ بغداد.

(٥)كذا في طبعة سيف والأصول جميعا، وجعله الأزهري:« إسرائيل أبي موسى ».

(٦)كذا في طبعة دمشق، إذ إن في الأصل طمسا، وجعله الأزهري:« [بشيء] ». ثم قال: «..مطموس في الأصل، وانظر النص ٤٥». قلت: وما أدراك، لعله قال في هذ الموضع شيئا آخر، كأن يكون ليس بثقة، مثلا!

- (النص ١٦٠٩): سمعت علي بن المديني يقول: يحيى حدثنا ابن سعيد قال: سألت أبا عوانة عن عطاء بن السائب قال: سمعت منه قبل وبعد؟ قال علي: قبل الاختلاط وبعد. قال: فقلت: تفصل بينها؟ قال: لا[٢].

**٧ ـ عدم مراعاة مقتضى حال النص الذي يعلق عليه:** وأبرز ما ينهض شاهدا على هذا صنيعه في كتاب معجم مشتبه أسامي المحدثين، فهذا كتاب في المشتبه والمختلف من أسامي المحدثين، فإذا بالأزهري يقلبه ـ بتحقيقه إياه ـ كتابا في الجرح والتعديل، متجاهلا موضوع الكتاب، فكانت إحالاته، وتعليقاته، وتخريجاته تخص جانب الجرح والتعديل، دون النظر إلى حاجة الكتاب الماسة إلى الضبط والتخريج من المصادر المختصة بمثل موضوعه، الأمر الذي أدي إلى ظُلم الكتاب وإظلامه بما حُشي فيه وليس منه.

**٨ ـ مخالفته لبعض ما اشترطه على نفسه:** إنّ مَن يطلع على قول الأزهري: «علقت باختصار على بعض النصوص التي تحتاج إلى تعليق، واختصرت قدر

---

(١) كذا في الأصل، وطبعة دمشق، وجاء في حاشية المخطوطة ما يؤكد ما في الأصل، = =وفيها: (كذا عنده حسين). ولكن يأبَى الأزهري بعد ذلك إلا أن يجعله: «[حسن] بن صالح»، ثم يقول: «تصحف في الأصل إلى حسين، وكتب الناسخ في الهامش: كذا عنده حسين. والصواب ما أثبتُّ»!

(٢) كذا النص في الأصل وطبعة دمشق، وجعله الأزهري: «سمعت علي بن المديني يقول: سألت أبا عوانة عن عطاء بن السائب قلت: سمعت منه قبل الاختلاط أم بعد؟ قال: قبل الاختلاط، وبعد. قال علي: فقلت: تفصل بينها؟ قال: لا». وهذا عبث بالنص ما بعده عبث. وأقبح من ذلك كله عدم إشارته إلى شيء من تصرفه هذا مطلقا !!!

الإمكان، فلست من أنصار نفخ الكتب»[١]، ثم ينظر إلى الواقع العملي لكتبه يجد قولا يخالف فعلا، فلا تجد لشرطه هذا أثرا في أعماله التي تضخّم بعضها تضخما لا فائدة من ورائه لكتب لا يطلع عليها إلا ثلة من المختصين بهذا الفن، فصارت أكثر حواشيه بالفعل لا طائل من ورائها، لأن تعليقاته لن تغنيهم عن النظر في مصادره التي أكثر منها النقل والرجوع إليها وإلى غيرها مما لم يذكره الأزهري، ويزداد الأمر سوءا وقبحا عندما يستخف بعقول هؤلاء الباحثين المختصين فيعلق على أمور بديهية يَعْلمها غلمان الكتاتيب، كأن يعرِّف بعمر بن الخطاب[٢]، وعثمان بن عفان[٣]، وعائشة أم المؤمنين[٤].. فما أقبح هذا الاستخفاف بعقولنا[٥].

ومن ذلك أيضا شرطه بضبط ما أُشكل[٦]، فإذا به يشكِل علينا ما يضبط، بوهمه في كثير مما ضبط[٧]، وإن تعجب فعجب صنيعه أن يضبط نحو: (فَقَال،

---

(١) مقدمة طبعته لعلل لابن المديني ص ٢٧، ٢٨، وقال في موضع آخر: «علقت باختصار على بعض النصوص التي تحتاج إلى تعليق، واختصرت في ذلك أيما اختصار كي لا أملل= =القارئ الكريم، أو أرهق الباحث، أو ينتفخ الكتاب بما لا فائدة من وراءه» سؤالات حمزة السهمي للدارقطني ص ٧٢.

(٢) انظر مثلا: مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه ص ٥٤ هامش ٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٨ هامش ٣، عرّف به في أربعة أسطر كاملة.

(٤) المصدر نفسه ص ٥٦ هامش ٣.

(٥) ويدخل في هذا الباب ما سيأتي ذكره من التكرار الممجوج لتراجم المصنفين عند تعدد كتبهم.

(٦) انظر مقدمة طبعته لسؤالات ابن الجنيد ص ٤٩، وطبعته لمعرفة الرجال ص ٥٩.

(٧) وسوف يأتي ذكر نماذج كثيرة عند الحديث عن أوهامه.

كَانَ، عَنْ، بْنِ..) ويهمل نحو[١]: (عفازة، بزوان، داور، عرادة، المؤمل، الدرفس، بزيع، الجلاس، رزين، المقير، صرمة)[٢].

٩ ـ **تكراره المجوج لترجمة المصنفين عند تعدد تصانيف أحدهم**: وهذا ليس من مناهج التحقيق عند اشتهار المحقق بكتب مصنف بعينه، أو عدة مصنفين تكرر العمل في مصنفاتهم، فإنه يُكتفى بترجمة الواحد منهم في أول كتاب له يعمل فيه المحقق، إذ لا طائل من وراء ذلك غالبا إلا تضخيم الكتاب بغير فائدة.

١٠ ـ **كثرة الأخطاء اللغوية، والنحوية، والمطبعية في مقدماته**، وحواشيه بدرجة مهولة تصيب بالاضطراب، والسأم، والغيظ، وهذا لا يحتاج إلى بيان لفحشه، وتفشيه.

## ثانيا: أوهامه وتحريفاته:

« عَلَى أَهْلِهَا تَجْنِي بَرَاقِشُ» ضُرب هذا القول عند العرب مثلا لمن عمل عملا يرجع ضرره إليه، ذلك أن الأزهري أسرف كثيرا في وَسْم أعمال سابقيه بهذه التهمة ـ الأوهام ـ وتبعاتها من التحريف والسقط، مما يعني بذلك أن أعماله ستأتي على التمام نقيةً من كل ما اتهم به غيرَه، أو كما قال أبو كبير الهذلي[٣]:

وَمُبَرَّأً مِنْ كُلِّ غُبَّرِ حَيْضَةٍ ... وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ وَدَاءٍ مُغْيِلِ

---

(١) هذه النماذج الآتية من كتاب واحد من أعماله شرط على نفسه ضبط المشكل هو سؤالات ابن الجنيد صفحات: ٩٦، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٢١.

(٢) ومن قبيح ما أهمله في هذا الشأن ما جاء في النص ١٠٧٣ عن ابن محرز قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: حدثنا عن سفيان عن عاصم..» فترك ضبط كلمة «حُدِّثنا» على الرغم من مسيس حاجة هذه الكلمة إلى الضبط.

(٣) شرح ديوان الهذليين ٣/ ١٠٧٣.

خاصة وأني لا أكاد أقف له ـ وهو في قمة زهوه وفخره عند وصف أعماله وحصره لأوهام سابقيه وأخطائهم[١] ـ على ما يعتذر منه البشر من نقصهم وقصورهم.. مما يوحي بعصمة أعماله من كل مكروه وسوء. فكان الجزاء من جنس العمل، وهو أني عند حصري لأوهامه وأخطائه لن أغادر صغيرا ولا كبيرا[٢] إلا ما لابد منه بد من أخطاء وتحريفات غير مؤثرة لابد من الإعراض عنها نحو "سمعت، وسمعت. قال، فقال، وقال"[٣]، وإلا فلن نفرغ من هذه الرسالة أبدا!

وأوهام الأزهري[٤] متعددة الاتجاهات، فمنها ما يخص فهم النص وقراءته، ومنها ما يخص الضبط، ومنها ما يخص تخريجات الرواة.. واذكروا أن ما سأورده من أوهام، وتحريفات، وأسقاط، إنما ذلك ما تيسر لي جمعه من بعض كتبه وليس جميعها.

**١ ـ أوهامه وتحريفاته في قراءة النص وضبطه:**

---

(١) مهما جَلَّت أو دَقَّت، حتى أخطاء الطابعين حَمَّل المحققين أوزارها من غير شفقة.

(٢) وذلك لمتون بضعة كتب من أعماله ـ دون مقدماته وحواشيه ـ تكون نموذجا شاهدا على ما أقول، بعد أن وجدت أن حصر كل ما وقفت عليه من كتبه جميعا سوف يضخم هذه الرسالة جدا، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وعلى كل باحث في كتبه ـ أعني الأزهري ـ أن يحذر لعمله من مثل ما أدلل عليه.

(٣) على الرغم من أن الأزهري كان يحصي بعضها لمن لم يقف لهم على كثير أخطاء من باب تكثير الأوهام من التحريف والتصحيف لهم!

(٤) ومنها تحريفاته وتصحيفاته، أما أسقاطه، فقد فصلتُ ذلك حديثا مستقلا.

## * كتاب تاريخ هاشم بن مرثد[١]:

- وأول أوهام هذا الكتاب: العنوان الذي غيّره الأزهري إلى«سؤالات عثمان بن طالوت البصري ليحيى بن معين» من غير دليل، ولا مبرر لصنيعه هذا[٢]، خاصة وأنه ليس له فيه سلف يقول مثل قوله، بل إن الكتاب لم يعرف عند القدماء إلا بتاريخ هاشم بن مرثد، ولهذا نبأ يُفَصَّل القول فيه تفصيلا عند الحديث عن هذا الكتاب إن شاء الله.

- وَسَم عمله في نشرته لهذا الكتاب بـ«جمعه وحققه»، وهذا أمر لم أعهده في أعمال المحققين إلا أن يكون الكتاب ضائعا ثم يعمد المحقق إلى جمع نصوصه من بطون كتب القدماء، أما وللكتاب أصل خطي يقوم عليه عمل المحقق فهذا أمر لا أعرفه، إلا أن يكون للأزهري مذهب آخر في هذا الفن فليتحفنا به![٣].

- (النص ٢)[٤]:سمعت (سمع) أبا زكريا..

- (النص ٢٠): وبلغني أن رجلا دعاه، يعني (أي) عكرمة..

- (النص ٢٤):وسمعته يقول[٥]: ابن زبالة كذاب..

---

(١) وهو كتابنا هذا، واعلم أن أصل هذا الكتاب لا يزيد عل ثلاث صفحات خطية، ومن ثم فإن ما وقع فيه من أخطاء وأوهام وسقط على صغر حجم الكتاب ينبئ عن مدى ضعف محققه ـ زعم ـ وأنه لا ينهض لأن يشامم أهل هذا الفن ممن أخذه بحقه.

(٢) إلا أمنية تتراءى له بكرة وعشيًّا في صورة جامع سؤالاته، ولو أن الأمر بيده لجعل كل كتاب في الرجال فيه نقل عن إمام من أئمة الجرح والتعديل، سؤالات.

(٣) بقي أن أنبه إلى أن كلمة [له]، سقطت من صيغة دعائه لنفسه ولوالديه وللمسلمين المثبتة على غلاف هذا الكتاب، مما يعني عدم دخوله في بركة هذا الدعاء!! فليحرر.

(٤) سوف أجعل أوهام الأزهري وأخطاءه بين قوسين بعد القراءة الصحيحة للكلمة.

(٥) كذا جعلها الأزهري نسقا واحدا مع خلو الأصل من كلمة يقول، ومن ثم كان عليه أن يضعها بين حاصرتين ليبين ذلك.

- (النص ٢٧):وسمعت يحيى يقول: (سليمان)[١] ابن الشاذكوني..

- (النص ٢٧):لا ينبغي (أن)[٢] يكتب عنه..

- (النص ٣١): وسمعت يحيى يقول: ولا (ليس) لسنين أبي جميلة..

- (النص ٣٨)[٣]: يقول: لأبي المطبب (المُتَطَيِّب) أحب أن [إنْ] تأذن لي في الملين. قال: والله يا أبا مسهر، سهل [أسهل] عليك بطنك..

- (النص ٤٥):قال الأوزاعي (الأوراعي)..

- (النص ٤٥):إلا أن يكون نسي (نسيى)..

- (النص ٥٦): حدثنا محمد بن عبد الرحمن، ثنا ابن سواء،ثنا همام[٤]..

- (النص ٥٧): حدثنا محمد، ثنا ابن سواء، ثنا همام[٥]..

- (النص ٥٩): حدثنا محمد، ثنا ابن سواء، ثنا سعيد[٦]..

- (النص٦٠):سنة سبع وستين،وما رأيناه (ومار أيناه) يزداد إلا رفعة.

*** كتاب معرفة الرجال[١]:**

---

(١) كذا أضاف الأزهري هذه الكلمة إلى النص نسقا واحدا من غير حاصرتين ولا تنبيه رغم خلو الأصل منها.

(٢) كذا أضاف الأزهري هذه الكلمة إلى النص نسقا واحدا من غير حاصرتين ولا تنبيه رغم خلو الأصل منها.

(٣) مع التنبيه على وقوع سقط كبير في هذ النص يأتي عند الحديث عن أسقاطه.

(٤) كذا النص في الأصل، ولكن لم يعجب الأزهري هذا فجعله «حدثنا محمد بن سواء، حدثنا همام»، ثم علق على ذلك في الحاشية بقوله:«تحرف في الأصل إلى: محمد بن عبد الرحمن بن سواء»!

(٥) كذا النص في الأصل، في حين جعله الأزهري «حدثنا محمد بن سواء، حدثنا همام»!

(٦) كذا النص في الأصل، في حين جعله الأزهري «حدثنا محمد بن سواء، حدثنا سعيد»!

- (الصفحة ٧١): زعم أن اللوحة سقطت من الطبعة الدمشقية، وليس كذلك فهي مثبتة بها ١/ ٤٩ !!

- (النص ٤٧): عن علي بن أبي علي اللَّهَبِيّ (اللِّهِبَي)..

- (النص ١٩): ثم ذهب فادَّعاها (فدَّعاها) فحدث بها..

- (النص ٨٥): كان من ولد (لد) سعيد بن العاص..

- (النص ٩١): وسئل عن يزيد بن عياض(عياص) بن جعدبة..

- (النص ١٠٩): وذكر له يحيى بن بكير[٢] (أبي بكير) المصري..

- (النص ١٢٢): أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد الإيامي (الأَيَامي)..

- (النص ١٢٦): كان إلى جنب منزله حانوت (حانوتا)..

- (النص ١٢٧): الا أصعر (أصغر) أبتر مولي الجواسنة..

- (النص ١٣٠): وذكر المسيب بن شريك. فقال أبو خيثمة: (فقال: أبو خيثمة): لم يكن..

- (النص ٢١٣): عن إبراهيم حدثنا عنه الحِمانى (الحَّماني)..

- (النص ٢١٦): قيس بن ربيع أى شيء آفته (أفته)..

- (النص ٢٣٣): عن فضيل بن مرزوق الرؤاسي (الرَّقاشي)..

---

(١) وهو الكتاب الذي حمل فيه على محققيه حتى حَمَّلهم أخطاء الطابعين، من غير رأفة ولا شفقة، فلم يعتذر لهم بما يعتذر به لنفسه دائما ـ عند مواجهتي له بأن أعماله هي الأخرى يكثر فيها التحريف والخطأ ــ من أن هذا مما لا يُعفى منه بشر، وأن النقص من جبلة الإنسان.. إلى آخر ذلك من مثل هذه الاعتذارات التى جعلها عذرا لنفسه فقط دون غيره. هذا وقد قابلته على المطبوع والمصادر، لعدم توفر المخطوطة لدي، فإنْ زعم زاعم أنه قد تكون قراءته للمخطوط في بعض هذه المواضع اختلفت عن قراءة محققي الطبعة الأولى، أقول: فلِمَ لَمْ ينبه، وهو المغرم بهذا؟

(٢) كذا في المطبوعة ولم ينبه الأزهري على ذلك!

- (النص ٢٣٧): عن على بن ثابت الجزرى (الجزاري)..

- (النص ٢٦٩): أبو سفيان المَعْمَرِي (المَعْمِرَي)..

- (النص ٢٨٠): أهل المخرِّم (المخرَّم)..

- (النص ٣٥٠): موسى المخرِّمي (المخرَّمي)..

- (النص ٣٧٢): وسألت يحيى عن عبد الله بن بشر الذي يحدث عنه مُعَمَّر (مُعْتَمِر)[1]..

- (النص ٣٧٧): فقيل له برجمي (يرجمي)..

- (النص ٤١٢): وذكر أيوب السختيانى وخالد الحذاء (الخذاء)..

- (النص ٤٤٥): القعنبى ثقة (ثق) مأمون لا يسأل عنه لو ضاع كتابه..

- (النص ٤٧١): وسمعت يحيى يقول ابن علية كان ثقةً مأمونً صدوقً مسلمً ورعً تقيً (مأمونًا صدوقًا مسلمًا ورعًا تقيًا)[2]..

- (النص ٥٣١): الذي يروي عنه مُعَمَّر (مُعَمِّر) الرقي..

- (النص ٥٤٧): أبو عوانة (عوالة) أثبت منه..

- (النص ٥٥٦): خمسين ألف مسألة (سألة)..

- (النص ٥٥٨): لم يكن أحد من الناس يقوم (يقول) فى سليمان مقامه..

---

(١) وراجع تعليقا طريفا على ضبط هذا العلم لبشار عواد في تهذيب الكمال ١٤/ ٣٧٧، هامش (١).

(٢) ما بين القوسين صنيع الأزهري مع اتهام ما عليه الأصل بالتصحيف ـ وقد فعل الأزهري مثل هذا كثيرا جدا في مثل هذه النصوص ـ وقال: « والصواب ما أثبته، وهو تصحيف بيّن»، قلت: وليس كما قال، فإن رسم التنوين المنصوب بغير الألف جائز ثابت في أصول صحيحة عتيقة من كتب الحديث وغيرها بخطوط علماء أعلام. وراجع تعليق الشيخ أحمد شاكر على صنيع الربيع في نسخته ـ كما هو الأمر هنا ـ في رسالة الشافعي. وراجع أيضا فهارس الرسالة ص ٦٦١، برقم ٢٨.

- (النص ٥٦٩): قال يحيى بن معين وشعبة ثقة ثبت ولكنه يخطىء فى أسماء رجال (الرجال) ويصحف..

- (النص ٥٧١): وجاءني (وجاء في) رجل فقال..

- (النص ٥٧٥):أيما أحب إليك فى قتادة سعيد أو هشام (أبو هشام)..

- (النص ٥٨٦): أشعث (أشعت) القمي..

- (النص ٥٩٠): قال: شعيب (شعب) بن دينار..

- (النص ٥٩٣):سمعت أحمد بن حنبل يقول: قال عثمان بن عمر: قال يونس: ( قال عثمان بن عمر قال: يونس،) ليس أحد أروى عن الزهرى من عقيل..

- (النص ٥٩٧): يروي سفيان بن عيينة عن (من) عمرو بن يحيى..

- (النص ٦٣٢): سمع من الجريري (الحريري)..

- (النص ٦٩٣): ابن شبرمة عمه (عمة)..

- (النص ٧١٤): سمعت يحيى يقول سهل، أبو أسد. فقال له عبد الله ابن رومى أبو محمد اليمامى: سهل الفزاري؟ (فقال له عبد الله بن رومى: أبو محمد اليمامى، سهل الفزاري؟) قال: نعم.

- (النص ٧١٩): أبو سعيد بن أبي عروبة روى عنه (منه) شيء.

- (النص ٧٤٤): يزيد بن زيد السوائي (السواني)..

- (النص ٧٥٨): أبو رُهْم السَّمَعِي (أبو رُهّم السَّمْعِي)[1]..

- (النص ٧٧١): ابن عجلان (عجلان) مولى بني مروان..

- (النص ٧٩٣): قال: فصار (صدار) أعلاه أسفله..

- (النص ٨١٢): قال سفيان الثورى: جِحَرَة[1] قذر (حجرة قذر)..

---

(١) قال السمعاني: «السمعي: بكسر السين المهملة، وفتح الميم، وقيل بسكونها». وقال صاحب التقريب: أبو رهم بضم الراء، السمعي بفتح المهملة والميم.

- (النص ٨٢٥): فبت خارجا فلما (فملا) أصبحت..

- (النص ٨٣٠): قال لهم حين أتى السقيفة (الثقيفة)..

- (النص ٨٣٣): وكان نعي (نعيم) قد لزمه..

- (النص ٨٤٠): كان ابن عُلية (عليه)..

- (النص ٧٤٥): اكتب (أكتب) لى حديث عمرو بن دينار فى وصية علي فإنى سمعته من عمرو ونسيته فكتبته (فكتبت) له..

- (النص ٨٥٠): بشر المَرِيسِي (المِرَيْسِيّ)..

- (النص ٨٥١): فمسح على خفية فمسح (فصح) مسحا بينا..

- (آخر ص ٢٢٩): بلغت وأبو عبد الله أحمد بن محمد الآبنوسى (الآنبوسي) ومحمد بن علي بن زاذان من أوله (زوله)..

- (النص ٩٣١): أخبرنا شريك عن (من) الأعمش..

- (صفحة ٢٥٠): حكى (مكي) ذلك عنهم أبو العباس..

- (النص ٩٧١): تحفظ هذا من حديث سفيان (سيفان)..

- (النص ٩٧٥): حدثتني (حدثني) أنت عن (من) عبيد الله بن عمر..

- (النص ٩٨٧): ما هذه البقلة الخبيثة أو (أبو) الردية..

- (النص ٩٩٠): ثم جاء فرآنا (فرأنا) ونحن قعود..

- (النص ٩٩٢): راوية (رواية) بقيراط وقوصرة..

- (النص ٩٩٣): أنأمر لك بخفين (بخفيق)..

- (النص ٩٩٨): يقوته كل (كان) يوم رغيف..

- (النص ١٠٠٠): قال ابن إدريس: حدثناه (حدثنا)..

- (النص ١٠٢٥ البيت ٤):.. من سراة بني نصر (نفر)

---

(١) جِحَرَة، جمع الجُحر: كل شيء تحفره الهوام والسباع لأنفسها.

- (النص ١٠٢٥ البيت ٨):.. راحت في مفارقهم (مفاقهم)..
- (النص ١٠٣٠ البيت ١):.. المال ينفد (ينفذ)
- (النص ١٠٨٧): لبني (ليتني) نصر بن معاوية..
- (النص ١٠٩٨): فقال له خيثمة (أبو خيثمة) [١]..
- (النص١١٠٨): كان سماك بن حرب يقول لي: يا شُعبَ (يا شعبة)..
- (النص ١١١٣): ثم يقومون فينسخونها (قينسخونها)..
- (النص ١١٥٦): روى (ري) عنه عبيد الله بن موسى..
- (النص ١١٥٩): طلحة بن نافع من (هو) أهل مكة..
- (النص ١٢٤٩): سمعت أحمد (يحيي) بن حنبل..
- (النص ١٣٠٥): عن اسم أبي عثمان النهدي (الندي)..
- (النص ١٢٧٥): عثمان بن كبران (كبرن)..
- (النص ١٢٨٧): عمرو بن أخطب، وهو جد (جده) عزرة..
- (النص ١٢٩٣، ١٢٩٤): سمعت يحيى بن معين يقول أبو الكنود الذى يروى عنه اسمه سعد بن مالك وجدت فى كتابه عنه[٢]..
- (النص ١٣٠٥): عن اسم أبي عثمان النهدي (الندي)..
- (النص ١٣٢٠): روى عنه غير شعبة؟ قال: لا أعلمه ( لا أعمله)..
- (النص ١٣٣٥): أبو بكر بن أبي (أي) الأسود..
- (النص ١٣٥٧): الذي كان بفيد (يفيد)..

---

(١) ولست أدري أيهما أصوب.

(٢) جعل الأزهري عبارة «وجدت فى كتابه عنه»، بداية نص جديد برقم ١٢٩٤، والصواب أنها جزء من النص ١٢٩٣، كما في تاريخ الدوري رقم ٥٤٠٤: «أبو الكنود الذي يروى عنه المصريون اسمه سعد بن مالك وجدته في كتاب عنه».

- (النص ١٣٨٦): أخبرنا (أخبرن) أحمد..

- (النص ١٤٣٨، ١٤٤٢): الصنابحي (الصنابح) بن الأعسر..

- (النص ١٤٤٢): ليست له صحبة. والصنابحي: الأحمسي (ليست له صحبة، الصنابحي الأحمسي)..

- (النص ١٤٦١): ما كتبنا (كتبا) عن أبي نعيم..

- (النص ١٤٦٢): كنت عند (عن) سعدويه..

- (النص ١٥٠٠): وسمعت (وسمت) يحيى بن معين..

- (النص ١٥٢٤): ليس به بأس إذا حدث عن (عنه) ثقة..

- (النص ١٥٣٠): وسمعت (وسمت) يحيى بن معين..

- (النص ١٥٤٨): وسمعت يحيى بن معين يقول: سأل (سئل)بلال..

- (النص ١٥٥٢): بئس الشِّعب (الشَّعب) جياد..

- (النص ١٥٧٣): عن يعقوب القمي، عن أبي عمرو الشيباني (أبي عمرو والشيباني)..

- (النص ١٥٧٥): وكنية زيد العمي أبو (أو) الحواري..

- (النص ١٦٠١): دخل يحيى بدواة (بداواة)..

- (النص ١٦٣٤): فبعضها حدث به عبد الواحد وبعضها حدث به ثابت بن يزيد وغيرهما (وغيره)..

- (النص ١٦٣٨): يوما وأنا أحدث وعندي (أحدثو عندي)..

- (النص ١٦٥١): يقول: طلحة بن يزيد (زيد)..

- (النص ١٦٥١، ١٦٥٢): مولى قَرَظَة (قُرْظَة)..

- (النص ١٦٥٦): يقول: سمعت شعبة، أو (أبو) بلغني عنه..

- (النص ١٦٦١): قول حذيفة في عثمان (فقال: عثمان)[1] خير عندنا..

- (النص ١٦٦٤): حدثنا أحمد بن محمد (محد) الفزاري..

- (النص ١٦٦٤): في مثل حاله أقدمه (أقدمة)..

- (النص ١٦٧٣): بعد موت الواقدي بيوم أو يومين وذكروا مِن الواقدي، فقال: حسده (بيوم أو يومين، وذكروا من الواقدي؟ فقال: حسده)..

- (النص ١٦٩٠): كنا إذا سمعنا بحديث (بحديث)..

- (النص ١٦٩٥): أن يحدثوا بالسريانية أو (أبو) بالفارسية..

- (النص ١٦٩٧): أبجد هوز حطي (حطيي)..

- (النص ١٧٢١): عن أبيه عن جده (جدة)..

- (النص ١٧٣٢): ما كُتب عنه حرف واحد (حرفا واحدا)..

- (النص ١٧٧٠): والمشايخ المدنيين (المدنين)..

- (النص ١٧١٩): عن حسين الأشقر؟ فقال عثمان ( فقال: عثمان)..

- (النص ١٧٢٠): عَبَدتُ اللات (عُبِدتْ اللات)..

- (النص ١٧٩٨): فكلمني أبو نعيم في (ي) أن أذهب..

*** سؤالات ابن الجنيد لابن معين:**

- (النص ٦): ولأبي النَّضر (ولأبي النُّضْر)..

- (النص ٢٢): عبد الرحمن عن (من) صفوان..

- (النص ٣٩): عن المُشْمَعِل (المِشْمَعِل)..

- (النص ٤٥): مؤثر، ومَرْثَد (ومُرثِد) واحد..

- (النص ٥٥): لا يقتل مسلم (فسلم) بكافر..

---

(١) كذا هذه الزيادة عند الأزهري وليست في طبعة دمشق، ولم ينبه.

- (النص ٦٦): خيالُ تُكْنَى وخيالُ تُكْتَمَا (خيالٌ تَكَنَّى وخيالٌ تَكَتَّما)
- (النص ٦٧): الحجاج بن فُرَافصة[1] (فَرَافِصَة)..
- (النص ٩٥): لا والله لا حدثتك (أحدثك) بحديث أبدا..
- (النص ١٨١): والان بن قِرفة (قُرفة)..
- (النص ١٩٢): اذهب فأفت (أذهب فافت) بهذا..
- (النص ١٩٩): أما لأن قلت ذاك (ذلك)..
- (النص ٢٧٨): قد رأى أبا لَبِيد (لُبَيْد).
- (النص ٣٢٣): ولكنه يبلى (بلي) من الناس..
- (النص ٣٣٤): أي يشغب (شغب) في الحديث..
- (النص ٣٤٠): تفسير ورقاء، عمن حملتَه (حملتُه)..

- (النص ٣٤١، ٥٣٣): أشعث بن بَرَاز[2] (بُرَاز)..
- (النص ٣٤٥): سألت يحيى عن (من) أحمد بن جميل..
- (النص ٣٤٧): ومنهم من يرويه (يروه)..
- (النص ٣٥٢): فسعيد بن يسار أبو الحباب أفي (أي) هؤلاء هو؟..
- (النص ٣٦٢، ٣٦٣): مُعَمَّر (مُعَمِّر)..
- (النص ٣٦٨): يعني سليمان (بن بلال)[3] أني كنت..
- (النص٣٨٩):عن أبي المتوكل الناجي؟فقال (اسمه)[4] علي بن داود..

---

(١) انظر تبصير المنتبه ٣/ ١٠٧٠.

(٢) انظر تبصير المنتبه ٤/ ١٤١٣.

(٣) زيادة ليست في الأصل.

(٤) زيادة ليست في الأصل.

- (النص ٤٠٤): عن عبد الله المدني (المديني)..

- (النص ٤١٠): عن ابن عون (عن نافع)[١] عن ابن سيرين..

- (النص ٤٢٢): أو واحدا (إحدى) وعشرين ألفا..

- (النص ٤٣٥): قال: لا، الزم (لا ألزم) ما قال معاوية..

- (النص ٥٣٦): وكان أبو الأسود النضر بن عبد الجبار راوية (رواية) عنه..

- (النص ٥٩٨): زياد بن عِلاقة (عَلاقة)..

- (النص ٥٩٩): ما أحد يسميه (يسمه) يحيى..

- (النص ٦٣٣): متى هلك لَبِيد (لُبَيْد).

- (النص ٦٨٦): محمد بن ذكوان، والحسين (والحسن) بن ذكوان ليسا بشيء، فغضب يحيى وقال: أما الحسين (الحسن)..

- (النص ٦٨٦): قل (قال)[٢] لابن عرعرة: اذهب فازرع..

- (النص ٧١٩): عن عمر بن عبد العزيز طويل [ثم قال يحيى ايش عندك قلت حجاج عن عقبة بن سنان حديث طويل][٣] كلام..

- (النص ٧٥١): حدث أبو سلمة التَّبُوذَكي (التُّبوذكي)..

---

(١) زيادة ليست في الأصل.

(٢) وراجع تعليقه على هذه الكلمة في حاشية كتابه!

(٣) ذكر الأزهري أن «ما بين معكوفتين ساقط من النسختين وأثبته من تاريخ بغداد». في حين أثبته أحمد نور سيف في طبعته من النسخة الثالثة «ص» وهي النسخة التي لم يرها الأزهري، وشتان في عُرف المحققين بين أن تكون الزيادة من أصل ثابت من أصول الكتاب، وبين أن يُزاد النص من مصدر خارج عن أصول الكتاب!! وهذا عندي من الأدلة أيضا على عدم مقابلة الأزهري نشرته لهذا الكتاب على التمام بطبعة سيف.

- (النص ٧٥٦): يعني زوّج ابن (روح بن) سماعة إبراهيم..

- (النص ٧٦٤): قال (قالك) كان ليس به بأس..

- (النص ٧٧٤): عطس رجل عند (عن) ابن عمر..

- (النص ٧٨٢): تداووا من العذرة (العزرة) بالقُسْط (بالقِسط) والوَرْس (والوَرَس)..

- (النص ٨١٤): يوسف بن ميمون الصباغ (بن الصباغ)..

- (النص ٨١٨): شيخ ضعيف الحديث[1] (ضعيف والحديث) ليس بشيء..

- (النص ٨٢١): سألت (سئل) يحيى عن بشير..

- (النص ٨٢٦): قال يحيى وأنا أسمع هشام بن عروة قد رأى عبد الله ابن عمر[2] (عبيد بن عمير)..

- (النص ٩٢٥): إنما هذا زيد بن طلحة (صلحه)..

*** العلل لابن المديني:**

- (النص ١): فلأهل (فالأهل) المدينة..

- (النص ٨): فلأهل (فالأهل) المدينة..

- (النص ١٦): مولى لحدان (حدان)..

- (النص ٢٠): مولى خزيمة بن خازم (حازم)[3]..

- (النص ٣٢): وعلي، وأبو (وأبي) موسى..

- (النص ٣٤): بعضهم على بعض يرقون (يرقوق)..

---

(١) كذا في الأصل، وطبعة سيف.

(٢) كذا النص في طبعة سيف، وقال هناك: «في الأصل عبد بن عمر، وفي ث، ص: عبيد بن عمير، والصواب ما أثبته كما في الجرح». ولم يعلق الأزهري على شيء من هذا!

(٣) اتبع الأزهري الأصل على خطأه.

- (النص ٣٨): وعبد الله وأبو (وأبي) الدرداء..
- (النص ٤٥): إلا حديثين يختلف (مختلف) عنه في أحدهما..
- (النص ٤٦): ممن يقول (نقول) بقولهم ويفتي (ونفتي) بفتواهم..
- (النص ٧٠): وابن عمر وأبو (وأبي) سعيد..
- (النص ٨٠): عن يحيى بن عابس (قال:)[1] قال: عمار..
- (النص ٩٤): معنى حدثهم حديث (حدث) الناس..
- (النص ٩٧): فكان (فكأن ) الضحاك يكون بالبوادي..
- (النص ٩٨): وحرك رأسه (وقال:)[2] وما أراه سمع..
- (النص ١٠٢): في رجل وطئ (وطيىء)..
- (النص ١٠٩): ولقي عَدي (عُدي) بن حاتم..
- (النص ١١٠): عمارة بن أوس (أويس)..
- (النص ١١٠): ومرداس بن عروة (وعرفجة بن شريح)[3]..
- (النص ١١١): سمعت عرفجة خفى (أخفى) كلمة..
- (النص ١١٤): عامتها تدور (يدور) على حوشب..
- (النص ١١٥): وكذلك سلمة (مسلمة) بن علقمة..
- (النص ١٢٦): وروى عنه هلال بن ميمون الرقي (الرملي)..
- (النص ١٣١): أبو زكير (ذكير) النحوي..
- (النص ١٣٢): سمع من عمر، ومن عثمان (عمرو بن عثمان)..
- (النص ١٤٧): عبد الله بن جعفر يخالف (فخالف) ابن أبي ذئب..

---

(١) ما بين القوسين زيادة من الأزهري ليست في الأصل، ولم ينبه.

(٢) ما بين القوسين زيادة من الأزهري ليست في الأصل، ولم ينبه.

(٣) كذا جعل الأزهري ما بين القوسين تابعا لهذا النص، وصوابه أنه بدء النص ١١١.

- ( صفحة ١٢٩): فما (فيما) رواه معمر..

- (النص ١٨٤): ضرغامة بن عليبة الغنوي (العنوي)..

- (النص ١٩٨): يونس بن ميسرة بن حلبس (خلبس)..

- (النص ٢٠١): وجعلت أحب أن أعرف (مَن)[١] بشر..

- (النص ٢١٤):كان إذا انصرف من الصلاة(صلاته)وما أراه سمع..

- (النص ٢٣٠): عن عبد الله بن مسعود إلا من هذه (هذا) الطريق..

- (النص ٢٣٢): رواه عبد الملك، ولا يُروى (رُوي) عن خالد..

- (النص ٢٣٣): قال علي: في حديث عبد الله[٢]..

- (النص ٢٣٣): عن غير واحد من قومه من جُعفَى (جعفٍ)..

## ٢ ـ أوهامه في تخريج الرواة:

### * كتاب تاريخ هاشم بن مرثد:

- (النص ٤١): وسمعت يحيى يقول: ذكوان ليس به بأس[٣].

- (النص ٢٣): وسمعت يحيى يقول: وأبو خالد كذاب ليس بشيء[١].

---

(١) ما بين القوسين زيادة من الأزهري ليست في الأصل، ولم ينبه.

(٢) جعل الأزهري قول: «في حديث» بين حاصرتين، ثم قال:« زيادة على الأصل يقتضيها السياق». قلت: كيف وهي مثبتة في الأصل أصلا!!

(٣) وقد جعله الأزهري: أبا صالح السمان، وهو خطأ، وراجع الكلام على هذا النص مفصلا في تعليقي على النص٤٠ من هذا الكتاب.

* كتاب معرفة الرجال:

- (النص ٨٢): وسمعت يحيى وسئل عن السرى[٢] فقال ليس بشيء.

- (النص ٢٠٣): وسمعت يحيى وقيل له في أبي إبراهيم الأنصاري، من هو؟ قال: لا يعرفونه[٣].

- (النص ١١٢): قلت ليحيى بن معين شعبة حدث عن أبى قزعة من هو قال لا أعرفه[٤].

- (النص ١٣٨): وسألت يحيى عن محمود بن مصعب؟ فقال: ثقة، لا بأس به[٥].

---

(١) هو عمرو بن خالد، أبو خالد القرشي، كما جاء عن تاريخ هاشم نفسه في: تهذيب الكمال ٢١/ ٦٠٥، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٣. وقد جعله الأزهري: يوسف بن خالد بن عمير السمتي.

(٢) كذا في المطبوعة الدمشقية، وقرأه الأزهري: "السدي" وترجمه على أنه السدي الصغير محمد بن مروان، قلت: ولعل ما عليه الطبعة الدمشقية هو الأصوب، وأنه السري بن إسماعيل إن شاء الله، وانظر: الجرح والتعديل ٤/ ٢٨٢، وتهذيب الكمال ١٠/ ٢٢٩.

(٣) علق الأزهري على هذا النص بقوله:«سيتكرر برقم ١٤١٨». قلت: بل صاحبنا هنا غير صاحب الترجمة ١٤١٨، ذلك أن صاحبنا هنا ولده.

(٤) جعل الأزهري صاحب هذه الترجمة سويد بن حجير (في طبعة الأزهري: جحير!). قلت: وما أراه أن ابن معين قصد رجلا غير سويد، ذلك أن أبا قزعة سويد أحد الثقات= =المشهورين، وقد عرفه ابن معين نفسه في تاريخه رواية الدوري (برقم ٤٣٢٧، والكنى والأسماء للدولابي)، فقال هناك: « قد روى شعبة، عن أبي قزعة، وأبو قزعة هو أبو قزعة سويد ». كما أن رواية شعبة عن أبي قزعة سويد مشهورة في المصادر.. قلت: ولعل أبا قزعة المقصود في هذا النص هو أبو قزعة هارون، قال الذهبي في الميزان: لا يعرف.

(٥) كذا النص في طبعة دمشق، في حين قرأه الأزهري: محمد بن مصعب، وهذا مشكل جدا، ذلك أن ابن معين كان سيء الرأي في محمد بن مصعب كما قال البخاري (التاريخ

- (النص ٤٠٠): وسمعت يحيى يقول: محمد بن قيس ثقة[١].

- (النص ٤٤٧): وسمعت يحيى وسئل عن محمد بن أبى إسماعيل فقال ثقة كوفى يروى عن الشعبى[٢].

- (النص ٤٦٥): قلت ليحى بن معين شعبة حدث عن أبى الزرقاء، قال: ثقة. قلت: كوفى قال: نعم. قلت: يسمى؟ قال: لا. قلت: روى عنه غير شعبة؟ قال: لا[٣].

---

الكبير ١/ ٢٣٩)، وراجع ترجمته في تاريخ بغداد، وتاريخ دمشق ٥٥/ ٣٩٨، ولم يوردا هذا التوثيق عن ابن معين في محمد هذا، وعليه فهذه القراءة وهم فادح من الأزهري.

(١) جعله الأزهري محمد بن قيس الهمداني المرهبي الكوفي، قلت: بل هو محمد بن قيس الأسدي، راجع كتاب من كلام أبي زكريا لابن طهمان ص٦٠، وتعليقات بشار عواد على ترجمته في تهذيب الكمال ٢٦/ ٣١٨، ٣٢٠.

(٢) قال الأزهري: «هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك المدني، تقدم برقم ٢٤١». قلت: بل هو محمد بن أبي إسماعيل راشد الكوفي، روى عن الشعبي، بينما الأول ـ كما هو في ترجمته ـ مدني.

(٣) كذا قال الإمام الحافظ إمام الرجال، ولكن الأزهري لم يعجبه ذلك إذ إنه علم ما لم يعلمه ابن معين، فإذا به يقول: «كذا قال ابن معين رحمه الله، وفي الجرح والتعديل ٣/ ٢٧٦٨: زبرقان بن عبد الله العبدي، أبو زرقاء الكوفي.. روى عنه الثوري، وشعبة، وإسرائيل..= =إلخ»!! قلت: ياهذا، يقول لك الإمام الحافظ ابن معين: لم يرو عنه غير شعبة، ولا يُسَمَّى، وتأتيه بآخر مُسمى روى عنه غير شعبة ثم تُعرّض بخطأه!! فإن الحق معه، ذلك أنه يعنى أبو الزرقاء الهمداني وقد فصل ابن الجوزي بينهما في حديثين ذكرهما في تلقيح فهوم الأثر (ص ٥٩٤)، ثم قال: «أبو الزرقاء الأول اسمه الزبرقان بن عبد الله العبدي الكوفي.. وهو أصح وأما أبو الزرقاء الثاني فهو شيخ من همدان» ا.هـ. قلت: وترجم ابن منده لكليهما في فتح الباب (١/ ٣٤٤) وقال في الثاني: «أبو الزرقاء الهمداني. حدث عن: مرة. روى عنه: شعبة».

- (النص ٤٦٦): وسألت يحيى عن أبى الهيثم العطار؟ فقال: ثقة. قلت: اسمه؟ قال: عمار[١].

- (النص ٥٥٦): وسمعت يحيى يقول كان ابن المبارك أفضل من إدريس[٢] وكان ابن إدريس مأمونً[٣] ثقة لا بأس به.

- (النص ٦١٩)[٤].

- (النص ٦٥٩): وسمعت يحيى يقول: إسماعيل بن أبى خالد عن ابن أبى أوفى والشيبانى والهجرى ليس هم بشىء. كأنه ضعفهم فى روايتهم عن ابن أبى أوفى[٥].

- (النص ٧٣٥): وسمعت يحيى وقيل له أبو حصين[٦] عن أبى عامر الكاهلي من هو قال شيخ له روى عن على روى عنه أبو بكر يعنى ابن عياش[٧].

---

(١) قال الأزهري: «هو عمار أبو الهيثم صاحب القصب، يعد في الكوفيين». قلت: بل هو أبو الهيثم العطار الأسدي (الطبقات لابن سعد ٨/ ٤٥٨)، وليس بياع القصب المرادي، وقد فرق بينهما البخاري (التاريخ الكبير ٩/ ٧٩)، وقد جاء في الكنى للدولابي: «سمعت العباس بن محمد، قال: سمعت ابن معين، يقول: أبو الهيثم العطار اسمه عمار.. قال: وأبو الهيثم صاحب القصب اسمه: عمار». (الكنى والأسماء ٣/ ١١٥٧).

(٢) كذا في طبعة دمشق ـ وأظنها كذلك في الأصل ـ وجعله الأزهري ([ابن] إدريس) ولم ينبه.

(٣) جعلها الأزهري (مأمونا) ولم ينبه لأنه ـ بالطبع ـ تصحيف بيّن! وراجع ما قلته في هذا آنفا.

(٤) هناك خطأ في ترجمة حاشية هذا النص إذ هي لرجل آخر غير الذي في النص، فليحرر.

(٥) جعل الأزهري الشيباني الذي في النص: سليمان بن أبي سليمان. قلت بل هو القاسم بن= =عوف، فإن سليمان أخرج له الجماعة عن ابن أبي أوفى! ولم يتهمه أحد بالاضطراب أو الضعف عنه.

(٦) في طبعة دمشق: «أبو حصين» بفتح الحاء المهملة، وفي طبعة الأزهري: «أبو حُصين».

(٧) جعل الأزهري أبا حصين هذا: الهيثم بن شفى، وجعل أبا عامر: عبد الله بن جابر، ويقع في ظني أنهما ليسا كما قال.

- (النص ١٠١٢): سمعت يحيى بن معين يقول: قال أبو الأسود، وكان ثقة، ما اختلط ابن لهيعة قط حتى مات[١].

- (النص ١٤١٨): سمعت يحيى بن معين أبو أبى إبراهيم الأنصارى من هو قال لا يعرفونه[٢].

- (النص ١٧١٨): وسمعت ابن نمير يقول ابن قابوس بن أبى ظبيان لم يكن يسوى تمرة[٣].

## ثالثا: سقطه[٤]:

### * كتاب تاريخ هاشم بن مرثد:

- (النص ١١): قال: ابن المبارك أكثر [منه]..

---

(١) قال الأزهري: «وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود المدني..». قلت: بل هو النضر بن عبد الجبار المصري كما في النص رقم ٤٣٨ من كتاب معرفة الرجال نفسه!

(٢) قال الأزهري: «تقدم برقم ٢٠٣». قلت: بل الذي تقدم ابن صاحبنا هنا.

(٣) أسقط الأزهري «ابن» من النص وجعله قابوس بن أبي ظبيان، ثم علق على هذا بقوله: «كتب الناسخ: ابن قابوس.. وضبب على قوله: ابن..». قلت: بل هو صاحب خبر رأس مرحب، رواه ابن معين (التاريخ رواية الدوري برقم ٥٥)، وأحمد (المسند ١/ ١١١)، والطحاوي في مشكل الآثار برقم ٢٩٥٧، والمحاملي في أماليه برقم ١٤٩، كلهم عن حسين الأشقر عن ابن قابوس عن أبيه عن جده عن علي قال:«أتيت النبي صلى الله عليه وسلم برأس مرحب»، وهذا تصرف قبيح تبرأ منه محققا طبعة دمشق حينما أثبتا ما في الأصل على ما هو عليه. ويدل على احتمال النص للصحة ما قاله ابن محرز عقب هذا الخبر= =مباشرة:«سمعت ابن نمير وقيل له: حدث يحيى بن معين وأحمد بن حنبل عن حسين الأشقر. فقال عثمان بن أبي شيبة وهو إلى جانب ابن نمير: ومن حسين وأى شيء حسين ودفعه، فقال ابن نمير: هو أعلم به منهما».

(٤) جعلت الساقط من طبعة الأزهري بين حاصرتين بخط أسود ثخين.

- (النص ١٢): عبيد الله [بن عمر: كنت أرى الزهري يُؤتى بالكتاب ما قرأه ولا قرئ عليه، فيقولون: نرويه عنك؟][1] فيقول: نعم، اروه عني..

- (النص ٣٨): [الحارث بن نبهان ضعيف الحديث. سمعت يحيى يقول][2]: سمعت أبا المسهر يقول لأبي المطبب[3]..

- (النص ٦٣، ٦٤): قال: مخافة [إرساله بما لا يدري] ما هو. قال أبو عوانة: قال [لي المغيرة: ابن كم كان قتادة يوم مات؟ قال:ابن سبع وخمسين][4]..

* كتاب معرفة الرجال:

- (النص ٦١)[5]: حارثة بن محمد، [ابن] أبي الرجال[6]..

- (النص ١١٧): وذكر عقبة الأصم فقال حدثني [حسين] بن عربي..

- (النص ١٨٧): قال: لم يأت [أحد] بهذه الأحاديث..

- (النص ٥٩٠): كان من أكثر الناس حديثا عن الزهري [و]أحسنه..

- (النص ٨١٤): وكان يختم القرآن [في] كل ليلة..

---

(١) تعلل الأزهري لسقطه هذا أن أصله كذلك صوّره ناقصا من نسخة شيخه.

(٢) تعلل الأزهري لسقطه هذا أن أصله كذلك صوّره ناقصا من نسخة شيخه.

(٣) وقع في طبعته: المُتَطَيِّبِ.

(٤) قراءة هذا السقط في هذا النص مِن طبعة الفاريابي في حين جعل الأزهري مكان النقص فراغات لعدم وضوح القراءة في مصورة أصله.

(٥) جعلت الساقط من طبعة الأزهري بين حاصرتين بخط أسود ثخين.

(٦) زعم في الحاشية مزاعم تبرر صنيعه في إسقاط «ابن» واتهام الأصل بالخطأ، والأمر أهون= =من ذلك، إذ إن علامة ترقيم واحدة ـ هي الفاصلة ـ ترفع هذا الإشكال الذي أوقع نفسه وأصلَه فيه!!

- (النص ٩٤٩)[1]: سمعت يحيى بن معين [وقيل له يعطى من الزكاة مائتا درهم قال نعم لا بأس به]..

- (النص ٩٩٤): لا والله ما أريدها ولا لي فيها حاجة. قال:[ فمضى وتركني، وقال لي]: أنت أحمق..

- (النص ١٠١٨): فقلت له هات أو كما قال يحيى قال فأخرج إلي جرابين عن ابن عيينة قال فنظرت فى أحدهما وأنا مقتدر أو كما قال يحيى بن معين حتى انتهيت الى آخره فلم أر شيئا [ثم نظرت فى الآخر حتى قاربت أن أفرغ منه فلم أجد عليه فيه شيئا ] فكدت أن أخجل..

- (النص ١٣٢٠): سمعت يحيى بن معين وقيل له شعبة عن أبي جعفر [من أبو جعفر]..

- (النص ١٣٥٢): سمعت يحيى بن معين وقيل له ابن أبى نجيح أبوه [أبو] نجيح يسمى قال لا..

- (وهذا سقط لنص كامل بعد النص ١٦٤١): [قال على بن المدينى: وأعجبنى رواية قاسم بن يزيد الجرمى الموصلى هذا الحديث عن سفيان لأنه لم يكن سماعه وسماع هؤلاء واحدا ].

*** سؤالات ابن الجنيد لابن معين:**

- (النص ٤٥٣): أن إبراهيم العلوي قد خرج [فرجع] إلى البصرة..

- (النص ٦٧٢): [قلت ليحيى عثمان بن أبي رواد أخو عبد العزيز بن ابي رواد قال نعم قلت ثقة][2] وعبد العزيز ثقة..

- (النص ٦٧٢): وأما في نفسه فهو ثقة، [يعني عبد المجيد]..

---

(١) وهذا النص عند الأزهري سقط منه أصله فكرر النص التالي بعده برقم ٩٥٠.

(٢) ما بين حاصرتين جميعه ليس في أصل الأزهري، ولا في نشرته، بينما هي في طبعة سيف، ولم ينبه الأزهري على شيء من هذا مما يؤكد عندي أنه لم يقابل نشرته على التمام بطبعة سيف.

- (النص ٦٧٣): سئل يحيى عن [بكار][1] ابن أخي موسى بن عبيدة..

- (النص ٧١٢): قلبت مشارق الارض قال نعم سمعته[منه][2]..

- (النص ٧٥٣): [هذا] إنما عن ابن طاوس..

- (النص ٧٧٣): فتعرف أحدا روى عن الضحاك [بن قيس][3] هذا..

- (النص ١١٧): قال عسى لقيه في بعض المواضع ولو [كان] دخل الكوفة..

* * *

# رسالة إلى دار الفاروق الحديثة

سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد:

---

(١) ما بين حاصرتين ليس في أصل الأزهري، ولا في نشرته، بينما هي في طبعة سيف الذي قال أنه أثبتها من: ث (وهي من أصلي الأزهري)، ص. ولم ينبه الأزهري على شيء من هذا.

(٢) زادها سيف من: ث (وهي من أصلي الأزهري)، ص. ولم ينبه الأزهري على شيء من هذا.

(٣) زادها سيف من: ث (وهي من أصلي الأزهري)، ص. ولم ينبه الأزهري على شيء من هذا.

فإن الله عز وجل استرعاكم دينه، وأخذ عليكم ميثاق الكتاب ألّا تقولوا عليه ورسولِه إلا الحق، وناظر ماذا تعملون، فإنكم وما تنشرون، بين أمانة وندامة، فاختاروا لأنفسكم، واعلموا أنكم مسئولون يوم القيامة عما تعملون.

ولقد علمتم أن لنشر العلم أجرا، ألا واعلموا أن له كذلك أصولا معتبرة، أفكلما جاءتكم بقلة وادعت أنّ لها من النخل السحوق نصيبا أجبتموها من غير فحصٍ ناقد، ولا إجازة عالم[1]، فغرستم غرسها، ومددتم فرعها، فأضرَّتْ وما نفعتْ. ورحم الله أبا عمرو بن العلاء حين قال: «إنما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل طوال». فماذا يقول وقد كثر البقل وخبث حتى أضر بالنخل ـ وثمره وآكله ـ يشامه ولا يطيق. أما علمتم أن للتحقيق أصولا، وأن للحديث رجالا؟! فما لكم إذا جاءكم الباد وقد تأبط شرا خبيثا لَوحًا خُطّ فيه بقلم يدعي له خطرا، وأنه لاقى من أمره نصبا حتى جعله كتابا سويا، نفخ فيه من روحه فأقام معوجه، وضبط نصه، وأحيا ذكره.. كَنَّيتموه، ثم لَقَّبتموه، ثم رزقتموه رزقا حسنا، ثم ألبستموه ثَوبَيْ زورٍ فدعوتموه محققا، يخرج بذلك على الناس فرحا فخورا. ولو أذن الله لهذا النخل أن يتكلم لخاصمكم عند ربكم إذ لم تحفظوه من عبث العابثين.

---

(١) ولا تقولوا إنكم كذلك تفعلون، فهذا الوليد المتولي جاءكم نكير مَن ترضونه من أهل العلم ـ الشيخ محمود خليل ـ على عمله في ضعفاء البخاري بعد أن اطلع عليه، فأعرضتم عنه ولم تبالوا بنكيره، وزعمتم مع ذلك على شبكة المعلومات: إنه عمل جديد متميز.. وأنكم لا تقبلون عملا حتى يكون قد أضاف الجديد والتميز !!!

فإنّا لم نكد ننفض عن أعيننا غبار الأزهري وكتبه حتى خرجت علينا بقلة جديدة، لا أدري أين بُذرت بَذرتها، تُدعى: (أبو سفيان ياسر بن ممدوح الإسماعيلي!!) يريد كذلك أن يشامم نخلا شامخا لا يدانيه بحال، وبنظرة عابرة على ما طبعتموه له ـ بعد أن صرفت عن ناظريّ بهر العيون الذي يلمع من أغلفة مطبوعاتكم ـ أدركت معها مِن أي أنواع البقل هو، فسألتكم عنه فما كان جوابكم إلا أنه امرؤ يعمل على مخطوطات[1].. وكفى؟! وحتى لا أكون له ظالما خسرت بعض مالي في بعض كتبه، فإذا الخسارة فادحة، ليس لما أنفقت، بل لما اشتريت، ويكفي أنْ أدلل لكم على ما أقول بأصغر أعماله قدَّم، أو كما زعمتم له: «حَقّق»، يكون برهانا على ما أقول، وهو كتاب: تسمية من لم يرو عنه غير [رجل] واحد، للنسائي، الذي لا تتعدى نصوصه ــ حسب طبعتكم ــ ثمان وعشرين ترجمة في صفحتين ونصف الصفحة، وكان قد أصدره من قبل محققا مخرجا ـ وهي آخر طبعات هذا الكتاب حسب علمي ـ فضيلة الشيخ مشهور حسن سلمان، والشيخ عبد الكريم الوريكات عن مكتبة المنار بالأردن، سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، فلن أقابل لكم مِن أعماله إلا قطعة من هذا الكتاب بطبعة مشهور والوريكات، حتى تنظروا إلى الجديد، والتميز الذي تضيفونه إلى مطبوعاتكم:

---

(١) هكذا ضابط النشر عندكم إذن في هذا العلم الخطير، علم الحديث والرجال؟! كل امرئ يأتي بصورة خطية، يزعم معها أنه حققها وخرجها.

*طبعة مشهور:* أخبرنا علي بن منير، أنا أبو محمد الحسن بن رشيق، قال: قال لنا أبو عبد الرحمن النسائي رحمه الله: تسمية من لم يَرْوِ عنه غير رجل واحد:

١- أبو نَهْشل، لا نعلم أحدا روى عنه غير المسعودي.

٢- علي بن علي الكوفي، يروي عن إبراهيم، لا نعلم أحدا روى عنه غير شريك.

٣- خالد بن الفَرْز لا نعلم أحدا روى عنه غير الحسن بن صالح.

٤- طارق بن زياد، لا نعلم أحدا روى عنه غير إبراهيم بن عبد الأعلى.

٥- أبو الزَّعْرَاء، لا نعلم أحدا روى عنه غير سَلَمَة بن كُهَيل.

٦- هشام بن عَمْرو الفزاري، لا نعلم أحدا روى عنه غير حماد بن سلمة.

٧- خلاف بن غَلَّاق، لا نعلم أحدا روى عنه غير الجُريري.

٨- عمير بن إسحاق، لا نعلم أحدا روى عنه غير ابن عون.

٩- نُبَيْح العَنَزِي، لا نعلم أحدا روى عنه غير الأسود بن قيس.

١٠- شبيب بن بشر، لا نعلم أحدا روى عنه غير أبي عاصم.

١١- ولا عن أبي البَزَرِي ولا عن مُنْقِر أبي بشامة غير عمران بن حُدَيْر.

١٢- ولا عن أبي مريم، غير نعيم بن حكيم.

١٣- ولا عن عبد العزيز بن عُبَيْد الله، وحميد بن مالك، غير إسماعيل بن عياش.

١٤- ولا عن عيسى بن جارية، غير يعقوب وعنبسة الرازي.

١٥- ولا عن بُجَيْر بن أبي بُجَيْر غير إسماعيل بن أمية.

*طبعة الفاروق:* أخبرنا أبو محمد الحسن بن رشيق قال: قال لنا أبو عبد الرحمن النسائي رحمه الله: تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد:

١- أبو نهشل لا نعلم أحدا روى عنه غير المسعودي.

٢- علي بن علي الكوفي يروي عن إبراهيم لا نعلم أحدا روى عنه غير الحسن بن شريك.

٣- خالد بن الفزر لا يعلم أحدا روى عنه غير الحسن بن صالح.

٤- طارق بن زياد لا نعلم أحدا روى عنه غير إبراهيم بن الأعلى.

٥- أبو الزهراء لا نعلم أحدا روى عنه غير سلمة بن كهيل.

٦- هشام بن عمرو الفزاري لا نعلم أحدا روى عنه غير حماد بن سلمة.

٧- خالد بن علاق لا نعلم أحدا روى عنه غير الجريري.

٨- عمير بن إسحاق، لا نعلم أحدا روى عنه غير عون.

٩- نبيح العنزي لا نعلم أحدا روى عنه غير الأسود بن قيس.

١٠- شبيب بن بشر لا نعلم أحدا روى عنه غير أبي عاصم.

١١- ولا عن أبي البزري.

١٢- ولا عن منقر أبي بشامة غير عمران بن جرير.

١٣- ولا عن ابن مريم غير نعيم بن حكيم.

١٤- ولا عن عبد العزيز بن عبيد الله.

١٥- وحميد بن مالك غير إسماعيل بن عياش.

١٦- ولا عن عيسى بن جارية غير يعقوب.

١٧- ولا عن عنبسة الرازي.

١٨- ولا عن بجير بن أبي بجير غير إسماعيل بن أمية.

أَيا دار الفاروق:

عَفَا اللهُ عَنْكم، مَالَكُم أَيها الرَّهْطُ قَسَطتُم، ومِنْ قَلْبِ المُحِبِّ لَكُمْ قِسْطُ

شَرَطتُم لَهُ حِفْظَ الوِدَادِ وخُنْتُم! حَنَانيكُم.. مَا هَكَذَا الوُدُّ والشَّرْطُ[1]

فنسألكم بالله يا دار الفاروق أن تفرقوا بين المحققين لهذا العِلم حقا، وبين أشباهه، وأناشدكم الله أن تكفوا ــ رحمكم الله ــ عنا وعن تراثنا هذا الأذى، وتالله لوددت لو أنّ لي بكم قوة فأصدكم عما تعملون، ولكن عسى الله أن يهديَكم فينفع بكم، إنه على ما يشاء قدير.

وغفر الله ذنوبنا وذنوبكم، وهدانا وإياكم سواء السبيل.

* * *

(١) من ديوان عماد الدين الأصفهاني، ومن خريدة القصر له.

# تاريخ أبي سعيد
# هاشم بن مرثد الطبرانى

(ت ٢٧٨ هـ)

قرأه وعلق عليه

أحمد خليل الشال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمدا طيبا طاهرا مباركا فيه، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ

أما بعـد..

فإنما هذا الكتاب مصدر من مصادر تاريخ الرجال وأحوالهم، رواه هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيى بن معين وغيره، وهو على صغر حجمه إلا أنه لم يعدم من الفوائد التي رفد بها هذا العلم العظيم الذي مَيّز به الله تعالى أمة الإسلام عن غيرها من الأمم تصديقا لوعده ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحِجر:٩]. وهذا يجرنا إلى إلقاء الضوء على شيء من تاريخ هذه الكلمة (التاريخ) ومعناها عند القدماء.

## ـ مقدمة في علم التاريخ عند المسلمين[١]:

صار مشهورًا عند تعريف مصطلح التاريخ لغة: أنه الإعلام بالوقت، يقال: أرخت الكتاب وورخته أي بينت وقت كتابته، ويُروى عن الأصمعي قوله: «بنو تميم يقولون: ورخت الكتاب توريخًا، وقيس تقول: أرخته تأريخًا».اهـ. في حين يواجهنا قول آخر أن التاريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض، وإنما أخذه المسلمون عن أهل الكتاب، وقيل هو معرب مأخوذ من ماه روز، بالفارسية[٢]. ثم

(١) هذه المقدمة مستلة من رسالتي للماجستير: رياض الأنس لعقلاء الإنس، في السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء، للديلمي صاحب الفردوس، تحقيق ودراسة.

(٢) المعرب، للجواليقي، ص ٨٩، تهذيب اللغة، ٧/ ٥٤٤ ـ ٥٤٦، ومادة (أرخ) في كل من لسان العرب، والقاموس المحيط، وانظر كذلك فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، القاهرة، ٧/ ٣١٤، والإعلان بالتوبيخ ص ١٤.

اختُلف في تعريفه اصطلاحًا حسب ما تراءى لكل باحث وناظر في علم التاريخ. ونرى أن كل هذه القضايا المختصة بالمصطلح ومدلوله ما هي في أكثرها إلا اجتهادات وتخمينات، أخذها اللاحق عن السابق، وأنها ما تزال في حاجة إلى مزيد بحث وتأصيل ليس هذا مجاله.

وعلى كلٍ، فما يعنينا هنا أمر آخر في غاية الأهمية، وهو أمر التاريخ كعلم عند المسلمين، كيف بدأ ؟ وما الذي كان يدل عليه في اصطلاحهم ؟ وما كان دافعهم إليه؟ ومن ثم تدوينه وكتابته ؟ وهذا كله أمر يطول الكلام فيه، نكتفي فيه بالإشارة والإيجاز، عسى أن يكون له مقام آخر.

كان المعنى الأول للتاريخ عند المسلمين الأُوَل لايعدو معنى العَدّ، عَدّ الأيام والشهور والسنين، يدل على ذلك صنيع البخاري في كتاب مناقب الأنصار من صحيحه، حين ترجم لأحد أبوابه بعنوان: «باب التاريخ، من أين أرخوا التاريخ »، ثم روي تحته خبرًا صحيحًا عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «ما عَدُّوا من مبعث النبي ﷺ ولا من وفاته، ما عَدُّوا إلا من مَقدمه المدينة»[1]. وكذلك مارواه البخاري في تاريخه[2]، والطبري[3]، والطبراني[4]، عن ابن عباس قال: كان التاريخ في السنة التي قدم فيها النبي ﷺ إلى المدينة، وفيها ولد عبد الله بن الزبير»[5].

---

(١) صحيح البخاري برقم ٣٩٣٤.

(٢) الكبير ١/ ٩.

(٣) تاريخه ٢/ ٣٨٩.

(٤) المعجم الكبير، برقم ١١١٨٢.

(٥) إسناده إلى ابن عباس صحيح: رجاله ثقات، رجال الصحيح، عدا يعقوب بن سحاق، وهو ابن أبي عباد المكي القَلْزُمي، وهو ثقة ( انظر الجرح والتعديل ٩/ ٢٠٣، والثقات لابن حبان ٩/ ٢٨٥، والأنساب ٤/ ٥٣٦ ).

ومن ثم كان مبدأ التاريخ عند المسلمين تقويمًا، بدءوه بمقدمه ﷺ المدينة. وبه تحددت تواريخ المغازي بعد ذلك، ومواليد الصحابة في عهد النبي صلى الله ووفياتهم، ثم وفاة النبي ﷺ، ثم الفتوح.

ومع الفتوح كان انتقال الصحابة إلى كثير من البلدان التي فتحت فاستوطنوها، فتعلم منهم أهلوها وسمعوا. وهنا ازداد احتياج المسلمين للتاريخ ليعرفوا به الناسخ والمنسوخ وغير ذلك من أمور التشريع، فضلا عن احتياج أمرائهم له لتقييد وتأريخ الكتب والحوادث ونحو ذلك.

ثم كانت الفتنة، وانتشر الكذب انتشارًا فاحشًا لترويج الأهواء والبدع، فكان من هؤلاء الكذابين من ادعى السماع ممن لم يسمع منه، وادعى اللقاء ممن لم يره، وسبب ذلك غالبًا إما مولده بعد وفاته، أو دخوله بلده بعد خروجه منها أو بعد وفاته.. وغير ذلك من مظاهر الكذب التي كان يجب التصدي لها.

وهنا تظهر لنا عبارة مهمة لسفيان الثوري يقول فيها: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[1]. ويعضد هذا القول ما روي عن حسان بن زيد[2] قوله: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ»[3]. ويصدِّق ابن عساكر على هذين القولين ببابه الذي عقده في تاريخه (١/٥٤) بعنوان: «ذكر السبب الذي حمل الأئمة والشيوخ على أن قيدوا المواليد وأرخوا التواريخ». وأدى الاهتمام بالتاريخ على هذا النحو إلى أن يتمخض عنه علم آخر تابع له، هو علم الطبقات.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٨٤، والكفاية للخطيب، ص ١١٩ ،وتاريخ دمشق١/ ٥٤.

(٢) كذا يُرْوَى هذا الخبر عن حسان بن زيد، والصواب حماد، وانظر تبيين ابن عساكر لهذا في تاريخه١/ ٥٤.

(٣) تاريخ بغداد ٧/ ٣٧٥ ( ٨/ ٣٤٠، ٣٤١ ط بشار )، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، برقم ١٤٦، وتاريخ دمشق ١/ ٥٤.

وهذا الذي سبق ذكره يوضح لنا بصورة مُبِينة المقدمات الأولى للتاريخ كعلم عند المسلمين بعد أن كان مجرد تقويم، ليصير بعد ذلك: تقييد الحوادث بالأيام والشهور والسنين، الذي عُرف بعد ذلك بالتاريخ الحولي، أو بالتاريخ مطلقًا. ويبين لنا هذا الأمر بوضوح ويؤكده أوائل التصانيف التي حملت هذا العنوان لدى المسلمين: (التاريخ)[١] ، فضلا عما ورد في مقدمات هذه الكتب[٢].

ونخلص من كل ماسبق إلى تصحيح خطأ وقع فيه البعض، وهو أن المسلمين تأثروا في البديات الأولى لتدوين التاريخ بغيرهم من الأمم السابقة عليهم كالفرس والروم[٣]. فإن التاريخ في رأيي نشأ لدى المسلمين مستقلاً بذاته ودون تأثر بغيرهم، أوجبه عليهم دافعهم لحفظ الدين، مع تصديقنا أنه علم مشاع بين الأمم، ولكن كان منهج المسلمين في إنشائه وتدوينه يختلف في صورته وبنيانه وخصائصه عما كان عليه عند غيرهم.

نأتي بعد ذلك إلى قضية أخرى لا تقل في خطرها وأهميتها عن سابقتها، والحديث عنها يمثل جانبًا آخر من جوانب علم التاريخ باصطلاحنا المعاصر، وهي قضية الخلط بين التاريخ والأخبار، ذلك أنه يتبين لنا من كتب المسلمين الأولى

---

(١) ومنها تاريخ يزيد بن أبي حبيب ( ت ١٢٨ هـ)، وهو من الكتب الضائعة، ولكن نقل عنه الكندي وابن زولاق ( انظر فضائل مصر للكندي ص ٤ )، والتاريخ لليث بن سعد ( ت ١٧٥هـ)، ذكره النديم (الفهرست ص ٢٥٢) ومنه نقول في تاريخ خليفة وغيره، والتاريخ لابن المبارك (ت ١٨١هـ)، ( انظر الفهرست ص ٢٨٤ )، وتاريخ الواقدي (ت٢٠٧هـ)، والهيثم بن عدي (ت ٢٠٧هـ) وكتاب التاريخ لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) بمصنفه، وتاريخ خليفة (ت٢٤٠هـ)، وتواريخ البخاري (ت٢٥٦هـ)، والمعرفة والتاريخ للفسوي (ت٢٧٧هـ)، وتاريخ ابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، وتاريخ الطبري (ت٣١٠هـ).

(٢) انظر مثلا مقدمة خليفة لتاريخه، وكذلك الطبري، وابن عساكر.. وغيرهم.

(٣) فرانز روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص١٠٦-١١٠.

فصلهم الواضح بين التاريخ من جهه، وبين الأخبار أو القصص أو الأنباء من جهة أخرى، فهم لم يعرفوا الخلط بين هذا وذاك، بل كان مستقبحًا عندهم مثل ذلك، وسبب ذلك أنهم كانوا أدق في تمييز علومهم، فكان التمييز عندهم واضحًا بين المؤرخ والأخباري. وكان الأخباريون والقصاص متهمين عندهم في الغالب، بما يروجونه من أباطيل تجذب العوام وتجلب المال.

والبدايات الأولى للأخبار والأَخْبَاريين كانت بوازع الوعظ والقَصّ، ثم تطور الأمر، فدخل الميدان من لا خلاق له من الأفاكين والمبطلين.

وتظهر البواكير الأولى لهذا الجانب بداية من عهد الصحابة، ونقف في هذا الجانب على نصوص كثيرة، نكتفي منها بما يأتي ذكره. ومن ذلك: ماروي عن ابن عمر قال: «لم يُقَصّ في زمن النبي، ولا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، إنما كان القَصّ زمن الفتنة»[1]. ولا يعني هذا انعدام القَصّ قبل ذلك، وإنما يعني اشتهاره الواسع مع انتشار الكذب فيه، ونجد ذلك واضحًا صريحًا فيما رواه البخاري[2]، عن سعيد بن جبير أنه سأل ابن عباس قال: «أي أبا عباس، جعلني الله فداءك، بالكوفة رجل قاص يقال له نَوف يزعم أنه ليس بموسى بن إسرائيل - يعني صاحب الخضر - فقال ابن عباس: قد كذب عدو الله.. ».

وكان من هؤلاء الأخباريين الذين صنفوا الكتب: محمد بن السائب الكلبي (ت١٤٦هـ) ـ وابنه هشام (ت٢٠٤هـ) ـ وعوانة بن الحكم (توفي سنة ١٥٧هـ على الصحيح)، ولوط بن يحيى، أبو مخنف (ت١٥٧ هـ)، وسيف بن عمر (ت١٨٠هـ)، وإسحاق بن بشر (ت٢٠٦هـ).

---

(١)المصنف، لابن أبي شيبة،برقم ٢٦٥٩٣ (ط الرشد )، وأخبار المدينة ـ المطبوع بعنوان تاريخ المدينة المنورة ـ لعمر بن شبه، ١/ ٩، وصحيح ابن حبان برقم ٦٢٦١.

(٢) صحيحه برقم ٤٧٢٦.

ثم نأتي إلى جانب أخير من جوانب التاريخ، وهو رواية الأيام، والأنساب، والمغازي، والسير، وكان أصحاب هذا الجانب خليطًا من أهل الجانبين السابقين، فكان منه الصحابة والتابعين كابن عباس (ت٦٨هـ)، وعروة (٩٣هـ)، وابن إسحاق (١٥١هـ)، الزهري (ت ١٢٤هـ).. وغيرهم ــ وكان الإسناد هو السمة الغالبة على كتابات هذه الفئة ــ وزاحمهم فيه ضعفاء من الأخباريين كالكلبي، وإسحاق بن بشر، وأبي مخنف.. وغيرهم، الذين كانت أخبارهم مرسلة عن كل أحد من غير إسناد ـ غالبا ـ ولا تمحيص.

ثم اتسم التاريخ بعد ذلك عند المتأخرين بدمج هذه الجوانب جميعا في تصانيفهم مطلقين عليها اسم التواريخ.

## تاريخ هاشم بن مرثد

يُنسب هذا التاريخ كما في المصادر إلى أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني، وهو عبارة عن سماعاته لأقوال يحيى بن معين وغيره في علمي الرجال، والجرح والتعديل، ولكن حازت أقوال ابن معين النصيب الأوفى من هذا الكتاب، فكان اسمه ألصق بمادة الكتاب مع هاشم ـ عند القدماء ـ من غيره:

### أولا: يحيى بن معين:

إمام الجرح والتعديل، وهو أشهر من أن تسود في ترجمته الصفحات، وقد أقيمت حوله دراسات، من أهمها دراسة الدكتور أحمد محمد نور سيف: (يحيى بن معين وكتابه التاريخ)[1]، وعليه، فإنه يكفينا من شأنه هنا التذكرة بما ليس منه بد.

---

(١) وهي رسالته للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم الحديث بكلية أصول الدين جامعة الأزهر، وطبعت في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بِسطام بن عبد الرحمن المُريّ الغطفاني. مولاهم. ولد سنة ثمان وخمسين ومائة، نشأ ببغداد، يُروى أن أباه خلف له ثروة كبيرة قدرت بمائة وخمسين ألف درهم، فأنفقها كلها في طلب الحديث، حتى نفدت ولم يبق له نعل يلبسه. من أشهر شيوخه: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق بن همام، وروى عنه خلائق لا يحصون. ومات بالمدينة أيام الحج سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وعمره نيّف وسبعون سنة. ولم يبق من آثاره ــ حسب علمي ــ إلا قطعة من حديثه برواية أبي بكر أحمد بن علي المروزي[1]، وأخرى برواية أبي الحسن الحربي، عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي عنه[2]. في حين رويت عنه أقوال كثيرة في الرجال جمع منها تلاميذه كتبا

---

(١) طبعت بتحقيق خالد بن عبد الله السبيت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

(٢) وهو الأول من الحربيات، مخطوط في الظاهرية بدمشق باسم (الحديث والأمالي) ضمن المجموع ١٨/ ١١ (ق ٢٣٦/ أ-٢٥٢أ) بتاريخ ٦٧٥هـ، والمجموع ٥٥ (ق ١٧٤/ أ-١٨٠ب) من القرن ٦هـ، والمجموع ١٠٥ (ق ٣٣/ أ-٤١ب) بتاريخ ٥٩٨هـ، والمجموع ١١١ (ق٣٨/ أ-٤٩/ ب) من القرن السادس. انظر تاريخ التراث العربي لسزكين ١/ ٤٢٧، والمجمع المؤسس لابن حجر بتحقيق يوسف المرعشلي ١/ ٢٥٢، ٢/ ٤٤، ٢/ ٢٢١، ٣/ ١٣٢، ١٣٧، ٢٧٨.

تنبيه: جعل الأزهري حديث ابن معين رواية الحربي عن الصوفي من المفقود الذي لم يصل إلينا من تراث ابن معين، في حين جعل من تراثه الذي وصل إلينا: «حديث يحيى بن معين مع أحاديث أبي اليمان الحكم بن نافع، وأحاديث أبي ذوالة، رواية أبي داود سليمان بن الأشغث (كذا) السجستاني (ت٢٥٧هـ ! كذا عنده)»(مقدمة طبعته لسؤالات ابن الجنيد ص١٦، ومقدمة تاريخ هاشم ص ١٥، ١٦) وهذا شيء لم أعرفه، ، ولا أدري مِن أين جاء به ـ إلا أن يكون اتبع سزكين في تاريخه وليس عنده رواية أبي داود هذه ـ بل زعم وجود نسخة خطية له في الظاهرية، ثم أحال على المجمع المؤسس وقد نقبت في المجمع عن هذا الذي قال فلم أجد إلا ما ذكرته آنفا.

عرفت بكتب السؤالات والتواريخ، وصل إلينا منها: معرفة الرجال، رواية ابن محرز[١]، وسؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد[٢]، والتاريخ رواية الدوري[٣]، والتاريخ رواية هاشم بن مرثد الطبراني ـ وهو كتابنا هذا ـ والتاريخ رواية عثمان ابن سعيد الدارمي[٤]، وكتاب من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم[٥]. ناهيك عن مئات الأقوال المنثورة بروايات أخرى في جماهر كتب الرجال.

**ثانيا: هاشم بن مرثد[٦]:**

---

(١) طبع في جزأين بتحقيق كامل محمد القصار وآخرين، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥. وطبع طبعة أخرى سقيمة مشوهة بدار الفاروق بالقاهرة، سبق الحديث عنها.

(٢) طبع بتحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨. وأخرى بتحقيق: محمود خليل، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٢، وطبع طبعة أخرى سقيمة بدار الفاروق بالقاهرة، سبق الحديث عنها.

(٣) تحقيق: أحمد محمد نورسيف، في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. ونسأله تعالى أن يحفظ هذه الطبعة من كل مكروه وسوء!

(٤) طبعت بتحقيق: أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وقد أصابها ما أصاب روايتين سابقتين!

(٥) طبعت بتحقيق: أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وأصابها ما أصاب أختها السابقة.

(٦) انظر ترجمته في: المعجم الصغير للطبراني ٢/ ٢٥٥، المؤتلف والمختلف للدارقطني ٤/ ٤٠٣٣، والإرشاد للخليلي ١/ ٤٨٤ (ص١٣٥ ط حيدر)، والإكمال لابن ماكولا ٧/ ٢٣١، ١٨٤، والأنساب للسمعاني ٤/ ٤٢، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (اختصار ابن منظور ٢٧/ ٥٤)، وتكملة الإكمال لابن نقطة ٤/ ٣٩، وتهذيب الكمال (في=

**اسمه ونسبه:** هو أبو سعيد هاشم بن مَرْثَد بن سليمان بن عبد الصمد بن عبد ربه ـ وقيل عبد الله ـ بن مرهوب الطبراني وهو مولى عبد الله بن عباس. كذا نسبه ابن ماكولا في الإكمال في ترجمة ولده سعيد بن هاشم.

ونسبه السمعاني في ترجمة ولده فقال: هاشم بن مَرْثَد بن سليمان بن عبد الصمد بن أحمد بن أيوب بن موهوب[1] الطبراني، وهو مولى عبد الله بن عباس.

وجاء في مختصر تاريخ دمشق: هاشم بن مَرْثَد بن سليمان بن عبد الصمد ـ ويقال: عبد الله ـ بن عبد ربه بن أيوب بن مرهوب الطبراني الطيالسي، مولى ابن عباس.

ينسب إلى طَبَرِيَّة، قال السمعاني: الطَّبَرَاني: بفتح الطاء المهملة، والباء المنقوطة بواحدة، والراء، وفي آخرها النون هذه النسبة إلى «طَبَرِيّة» وهي مدينة في الأردن بناحية الغور.

**شيوخه:** حَدَّث هاشم عن يحيى بن معين، وآدم بن أبي إياس العسقلاني، والمعافى بن سليمان الرَّسْعَني، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن طالوت، وعبد الواحد بن غياث، وصفوان بن صالح، وأبو غسان مالك بن عبد الواحد، ومحمد بن ثعلبة بن سواء، ومحمد بن عبدالرحمن بن بكر العلاف. وممن

---

=ترجمة سنين أبي جميلة ١٢/ ١٦٦)، وتاريخ الإسلام ، ٦/ ٦٣٥ (ط بشار)، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٠، ٣٣٦، والمغني في الضعفاء ٢/ ٧٠٧، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٩٠، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (في ترجمة سنين أبي جميلة ٦/ ١٢٦، ١٢٧)، والوافي بالوفيات ٢٧/ ٢١٢، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن ٣/ ٢٢٧، وتوضيح المشتبه ٦/ ١٢، ولسان الميزان ٦/ ٢٢٣، وتبصير المنتبه ٤/ ١٣٣١

(١) كذا في المطبوع في حين أكد ابن حجر في التنبيه على أنه مرهوب، بالراء.

وقفت عليه من شيوخه أيضا: أحمد بن الغمر، وزكريا بن نافع الأرسوفي، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعمرو بن الربيع بن طارق، ومحمد بن إسماعيل بن عياش الحمصي، ومحمد بن عبد العزيز الرملي، ويعقوب بن محمد الزهري، وأبو صالح الفراء.

**تلاميذه:** حدث عنه ابنه سعيد بن هاشم، و الطبراني سليمان بن أحمد ــ قال الصفدي في الوافي: «هو ـ يعني هاشما ـ من قُدماء شيوخ الطَّبَراني» ـ وممن وقفت عليه من تلاميذه أيضا: عبد الله بن أحمد اليماني، وعبد الملك بن محمد بن أبي صالح الحراني، وأبو بكر محمد بن أحمد بن أبي الأصبغ، ومحمد بن بشر بن عبد الله، وأبو جعفر محمد بن عبد الله البغدادي، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن الغمر الطبراني، وأبو بكر محمد بن مسكين بن عبد الله، ويحيى بن زكريا النيسابوري.

**وفاته:** وكانت وفاته في شوال سنة ثمان وسبعين ومائتين.

**آثاره:** لم أعرف كتبا ذُكرت لهاشم غير تاريخه هذا الذي سوف يأتي الحديث عنه، ولكن يظهر مما رُوي له في بطون كتب السنة أنه لا ريب كان ممن دَوّن فيها وكَتب، ولكن لم أعرف له في ذلك مصنفا مجموعا، وكان أكثر من روى عنه الطبراني في كتبه، فقد أكثر من الرواية عنه مما يؤكد ما ذكرنا.

**ما قيل فيه:** اختلفت الأقوال ـ على قلة من تكلم ــ في هاشم، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، وكان مِن أقدم مَن تكلم فيه الخليلي، فقال في الإرشاد: «ثقة لكنه صاحب غرائب»، في حين قال الذهبي في التاريخ: «وما هو بذاك المجود» وتفرد (في الميزان) بنسبته إلى ابن حبان قول:« ليس بشيء» يعني هاشما، وقد طال بحثي عن قول ابن حبان هذا في مصدر من المصادر، فلم أجده، وتبعه على ذلك ابن الملقن في البدر، وابن حجر في اللسان، ثم بعد ذلك وسمه الذهبي في تاريخه أيضا بمحدث طبرية. ثم وجدتُ المزي قد عرّض كذلك بهاشم عند

ترجمته لسُنَين أبي جميلة فقال هناك وكأنه ينكر عليه قولا رواه عن يحيى قال فيه: «سمعت يحيى يقول: ولا لسُنَين أبي جميلة عن النبي ﷺ رؤية»، فعلق المزي على ذلك قائلا: «هكذا قال هذا الرجل عن يحيى بن معين وفي ذلك نظر فقد روى له البخاري في صحيحه من حديث معمر عن الزهري عن سُنَين أبي جميلة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب قال وزعم أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح وروى له أبو داود في حديث مالك والنسائي كذلك»، ولكن مغلطاي لم يعجبه ذلك من المزي فرد على ذلك في إكماله قائلا: «فإنكار المزي قول هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيى قوله: ليس لسُنين رؤية من النبي صلى الله عليه وسلم غير جيد، لأمرين، الأول: لما أسلفناه قاصدا قول يحيى، الثاني: أن هاشما هذا لا يحسن فيه أن يقال هكذا: قال هذا الرجل عن يحيى، مستغربا قوله ومقللا أمره فإنه ممن روى عن يحيى تاريخا معتمدا عند العلماء وممدوحا بينهم، رويناه عنه بسند صحيح متصل»ا.هـ. ومما سبق ـ فضلا عن استقراء ما استطعت من مروياته ـ فإنّ أرجح ما يكون من أمر هاشم عندي قول الخليلي فيه: «ثقة لكنه صاحب غرائب». أما في تاريخه فقد اعتمده عدد من العلماء، رووه عنه، ونقلوا منه من غير نكير عليه، بل المزي وإن أنكر منه قولا فقد رضيه في كل المواضع الأخرى التي نقل عنه فيها من غير نكير، مما يعني أن الرجل إذا وافق غيره كان مرضيا، وإذا خالف وأغرب وجب التثبت.

### ثالثا: كتاب التاريخ لهاشم:

**صحة نسبته إلى هاشم:** لم يُعرف هذا الكتاب عند القدماء فيما رأيت إلا بنسبته إلى هاشم بن مَرْثَد الطبراني، حتى صار هذا عَلما على الكتاب فعُرف بتاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطبراني، وكذلك هو في إسناد النسخة التي وصلت إلينا، ولم أعرف أحدا نسبه إلى غيره إلا ما كان مِن محقق تهذيب الكمال في أكثر من

موضع من تعليقاته[١]، ثم اتباع الأزهري له في نشرته المنتقدة آنفا[٢] حين حَرَّف العنوان من ذلك الذي عرف به طول دهره إلى (سؤالات عثمان بن طالوت البصري للإمام أبي زكريا يحيى بن معين!) ولا أعرف مستندهم في تغيير عنوان هذا الكتاب[٣] إلى ما زعموه إلا أن تكون النسخة الخطية غَرَّتهم بأول خبر فيها رواه هاشم عن عثمان بن طالوت فظنوا أن النسخة جميعها رواية ابن طالوت، ولا أدري كيف خفي عليهم عدم كونها سؤالات وأن الكتاب كله سماعات ليس فيه سؤال واحد ليحيى؟

وعلى أية حال، فإنّ هذا التاريخ لا يُعرف عند القدماء إلا بتاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثَد الطبراني، وأما عن نسبته إلى صاحبه فهي صحيحة، وأقدم من رأيته نسب هذا التاريخ إلى هاشم صراحا فهو علاء الدين مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) في أكثر من موضع من كتابه إكمال تهذيب الكمال، من ذلك قوله في ترجمة أحمد بن صالح المصري(١/ ٥٨): «وقال أبو سعيد الطبراني في تاريخه..» وقوله في ترجمة سعيد بن المسيب (٥/ ٣٥٨): «وفي تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني..»،

---

(١) انظر على سبيل المثال تهذيب الكمال ١٢/ ١٦٧، ١٤/ ٤٩٩، ٥٠٣، ٢٥/ ٣٧٣، فكان مما قالوه في هذه المواضع تعليقا على قول المزي (وقال هاشم بن مرثد): «وكذلك قال عنه ابن طالوت: سؤالاته الورقة ..»! وانظر تهذيب الكمال أيضا: ٤/ ٢٠٨، ٧/ ٧١، ١٢/ ٢٤١، ١٣/ ٩٦، ١٤/ ٢٨٢، ٢١/ ٦٠٥، ٢٥/ ٦٥، ٣٠/ ٢٤٧، ويبدو أنهم عرفوه في آخر الكتاب، انظر ٣١/ ١١٧.

(٢) فإذا علمت أن شيخا له شارك في تحقيق هذا الكتاب مع د.بشار عواد في بعض أجزائه أدركت علة اتفاق هذا الإشكال، وأنه لم يكن عفويا.

(٣) ويظهر من تعليقات محقق تهذيب الكمال ومن معه أنهم كانوا في اضطراب بشأن هذا التاريخ وأنهم لم يقفوا على حقيقته بصورة بيّنة، فأحيانا لا يحيلون عليه إذا عزا إليه المزي وكأنه وقع في روعهم فقدانه، ثم تجدهم مرة أخرى يحيلون عليه بسؤالات ابن طالوت.

وكذلك قال في ترجمة حاتم بن أبي صغيرة (٣/ ٢٧٢)، ثم فصله في هذا الأمر بعبارته السابق ذكرها في ترجمة سُنين أبي جميلة (١٢/ ١٦٦): « فإنه ـ يعني هاشما ـ ممن روى عن يحيى تاريخا معتمدا عند العلماء وممدوحا بينهم، رويناه عنه بسند صحيح متصل».

وممن رأيته صرح كذلك بنسبة هذا التاريخ إلى أبي سعيد، الصفدي (ت٧٦٤هـ) في ترجمة أحمد بن سليمان في كتابه أعيان العصر وأعوان النصر (١/ ٢٢٣) فكان مما قال: «أحمد بن سليمان بن مروان بن علي بن سحاب..قرأ القرآن على علم الدين السخاوي، وعرض عليه الشاطبية قال شيخنا البرزالي: رواها لنا عنه مرات، وروى لنا أيضاً جزء سفيان، وجزء الصفار، والأربعين السلفية، وتاريخ هاشم بن مرثد ..».

وممن ذكره أيضا الفاسي (ت ٨٣٢هـ) في ذيل التقييد في ترجمة أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف (١/ ٣٣٣) قال: « وسمع .. عَلَى أبي الحزم محمد بن محمد بن محمد القلانسي الموطأ لمالك رواية أبي مصعب..ومعجم الطبراني الصغير وتاريخ هاشم بن مرثد الطبراني».

ثم ابن حجر في اللسان في ترجمة ولده سعيد بن هاشم إذ يقول: «وأبوه معروف له تاريخ لطيف».

أما أقدم من رأيته نقل عنه فابن عدي في الكامل، ثم محمد بن المظفر في غرائب مالك، ثم البيهقي، فالخطيب، فابن عساكر، فالمزي، فالذهبي، ثم ابن حجر ـ وسوف تأتي الإحالات إليهم في مواضعها من التاريخ ـ وقد زاد ذلك كله في توثيق ما جاء في نسختنا من نصوص وأقوال.

هذا، وقد تعددت روايات هذا التاريخ عن هاشم، وأول هذه الروايات إسناد نسختنا الذي يأتي الترجمة لرجالها قريبا إن شاء الله[١]، وهناك طريق ابن عدي[٢] عن يحيى بن زكريا بن حيوة[٣]، عن هاشم ، وهناك طريق ابن المظفر[٤] عن أبي بكر محمد بن مسكين بن عبد الله بمصر ، عن هاشم، وطريق الخطيب[٥] عن الدارقطني، عن محمد بن مخلد العطار، عن الزبير بن عبد الواحد، عن محمد ابن بشر، وعبد الملك بن محمد بن أبي صالح الحراني، كلاهما عن هاشم، وطريق البيهقي[٦] عن محمد بن عبد الله بن شاذان، عن محمد بن موسى بن عيسى المصري، عن هاشم، وطريق ابن عساكر[٧] عن أبي الحسين عبد الرحمن بن عبد الله، عن جده الحسن بن أحمد، عن علي بن الحسن بن علي بن بكر الربعي، عن أحمد بن عتبة، عن الهروي عن هاشم، وكذلك روى عنه من طريق[٨] أبي الوفاء حفاظ بن الحسن بن الحسين، عن عبدالعزيز بن أحمد،عن أبي نصر بن الجبان، عن أبي سليمان بن زَبر، عن محمد بن بشر العلوي[٩] بمصر، عن هاشم.

---

(١) وقد روى الخطيب من طريقها خبرا في تاريخ مدينة السلام ١١/ ٤٠٢.

(٢) روى من هذا الطريق خبرا في الكامل ١/ ١١٦.

(٣) وكذلك عند الخطيب في مسألة الاحتجاج بالشافعي ص ١٠٣.

(٤) روى من هذا الطريق خبرا في غرائب مالك بن أنس برقم ٥٨.

(٥) تاريخ مدينة السلام ٩/ ٤٩٥.

(٦) مناقب الشافعي ٢/ ٢٤٩.

(٧) تاريخ دمشق ١٤/ ٤٣٨، ٥٧/ ٣١٦، وانظر أيضا ٥٣/ ٢٥١.

(٨) تاريخ دمشق ٦٥/ ١٦.

(٩) ومن طريق محمد بن بشر كذلك أبو نعيم في الحلية (٩/ ٩٧) قال: حدثنا محمد بن المظفر ثنا محمد بن بشر بن عبدالله عن هاشم بن مرثد.

**مخطوطة الكتاب وإسنادها:** لا نعلم لهذا الكتاب غير نسخة خطية فريدة تلك المحفوظة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع فيه عشرون مصنفا في السؤالات والرجال برقم (٦٢٤/ ١٠) أوله سؤالات ابن الجنيد لابن معين احتل هذا التاريخ منه ورقتين فيهما ثلاث صفحات (من ٨٦أ – ٨٧أ)[١] ، أما عن ناسخها، فإن الذي يظهر من خط المجموع أن جميعه بخط ناسخ واحد، لكن المجموع يورد لنا ناسخَيْن اثنين الأول جاء ذكره على طرة الورقة الأولى للمجموع، وفيه: « قرأ السؤالات أجمع كاتبه محمد المظفري[٢] من أصل آخر». وجاء على يمين الصفحة نفسها: «تشرف فتملكه محمد بن أحمد المظفري نفعه الله به». وفي أسفل الصفحة أيضا جاء فيها ما يفيد قراءة هذا المجموع (السؤالات وما أُلحق به ولكن من أصل غير هذا) « رابع عشر شعبان سنة اثنتي عشرة وتسعمائة. وكتب محمد بن أحمد بن محمد المظفري..» .

بينما جاء في آخر المجموع: «نسخه أبو بكر علي بن إسماعيل الأنصاري في شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وسبعمائة».

---

(١) تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠٣، ومما يجب ذكره هنا الجهد المشكور للفاضل أبي عبد العزيز خليفة بن ارحمة بن جهام الكواري، في رفع صورة هذه النسخة الخطية القيمة من هذا المجموع وأمثالها على شبكة المعلومات، وتوفيرها للباحثين والمحققين مجانا ، فجزاه الله خيرا . وأقول ذلك لأن الجمهرة العظمى من الباحثين في هذا الزمان يتكئون على مثل هذه الجهود ثم ينكرون فضل أصحابها بتجاهل عرفان الجميل لهم.

(٢) ترجم له السخاوي في الضوء اللامع (٧/ ٧٦) فقال: محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله المظفري – نسبة لسويقة المظفر خارج باب الشعرية – الفاخوري أبوه الشافعي نزيل جامع الغمري ويعرف بالمظفري وبابن الفاخوري. ولد سنة تسع وسبعين بسويقة المظفر وحفظ القرآن .. وسمع ثلاثيات البخاري والكثير من دلائل النبوة .. وغير ذلك وكتبتُ له إجازة في كراسة وقرأ على الديمي وغيره؛ واشتغل قليلاً ولازم فضلاء الوقت كالبدر المارداني في فنون وجاور بجامع الغمري وربما أذن به وحرص على القراءة في السبع وله همة ورغبة في الاشتغال.

وظني أن المجموع نسخا وتملكا إنما هو للمظفري، وأن ما جاء في آخر لعله حكاية خط الأصل المنسوخ منه والله أعلم.

أما عن رواة هذه النسخة الذين ورد ذكرهم في أول تاريخ هاشم فهم:

- محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن منير الحراني، أبو بكر بن أبي الأصبغ الحراني إمام الجامع بالفسطاط، ، قال الذهبي[١]: إمام جامع عمرو بن العاص، ونزيل مصر قرأ القرآن على: أحمد بن هلال. وسمع قراءة نافع من عبد الله بن عيسى عن عيسى بن مينا المدني قالون. وحدث، ودرس مذهب مالك. روى عنه: أحمد بن عمر القاضي، ومحمد بن مفرج القاضي الأندلسي القرطبي، وغيرهما. توفي في شوال ــ يعني سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة بمصر ــ .

- عبدالرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد، أبو محمد التجيبي المصري المالكي البزاز، المعروف بابن النحاس، قال الذهبي[٢]: المحدث الصدوق، مسند الديار المصرية .. ولد ليلة الاضحى سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة.. قال الحبال: مات في عاشر صفر سنة ست عشرة وأربعمائة.

- محمد بن على بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الصوري، قال الخطيب[٣]: قدم علينا في سنة ثمان عشرة وأربعمائة فسمع من أبى الحسن ابن مخلد ومن بعده أقام ببغداد يكتب الحديث وكان من أحرص الناس عليه وأكثرهم كتبا له وأحسنهم معرفة به ولم يقدم علينا من الغرباء الذين لقيتهم أفهم منه بعلم الحديث وكان دقيق الخط صحيح النقل .. كان مع كثرة طلبه وكتبه صعب المذهب فيما يسمعه، ربما كرر قراءة الحديث الواحد على شيخة مرات .. ولم يزل في بغداد حتى توفى بها في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعين وأربعمائة .. وكان قد نيف عن الستين سنة.

---

(١) تاريخ الإسلام ٧/ ٧٢٨.

(٢) سير الأعلام ١٧/ ٣١٣ .

(٣) تاريخ مدينة السلام ٤/ ١٧٢.

- المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسين البغدادي الصيرفي، ابن الطيوري، قال الذهبي[١]: ولد سنة إحدى عشرة وأربعمائة .. مات في نصف ذي القعدة سنة خمس مئة عن تسعين سنة..قال أبو سعد السمعاني: كان محدثا مكثرا صالحا، أمينا صدوقا، صحيح الأصول، صينا ورعا وقورا، حسن السمت، كثير الخير، كتب الكثير، وسمع الناس بإفادته، ومتعه الله بما سمع حتى انتشرت عنه الرواية.

- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الاصبهاني، أبو طاهر السِّلفي ، الثقة الحافظ، وهو أشهر من أن يُترجم هنا، ولد سنة ٤٧٥هـ، وتوفي سنة ٥٧٦هـ[٢].

- رشيد الدين ابن رواج أبو محمد عبد الوهاب بن رواج واسمه: ظافر ابن علي بن فتوح بن حسين، الإسكندراني المالكي، قال الذهبي[٣]: ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة، وطلب بنفسه فأكثر عن السلفي .. وكان فقيها فطنا، دينا، متواضعا، صحيح السماع، انقطع بموته شيء كثير..توفي في ثامن عشر ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وستمائة بالثغر.

- عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف بن الخضر بن موسى التوني الحافظ شرف الدين الدمياطي، قال السبكي[٤]: كان حافظ زمانه وأستاذ الأستاذين في معرفة الأنساب وإمام أهل الحديث المجمع على جلالته الجامع بين الدراية والرواية بالسند العالي للقدر الكثير وله المعرفة بالفقه .. ولد سنة ثلاث عشرة وستمائة وتوفي فجأة عقيب فراق الوالد له في الخامس عشر من ذي القعدة سنة خمس وسبعمائة.

ناهيك عما جاء على هامش نسخة تاريخ هاشم، وفيها:« قرأه كاتبه محمد المظفري من أصل آخر».

---

(١) سير الأعلام ١٩/ ٢١٣ .

(٢) من مصادر ترجمته الأنساب ، وتاريخ دمشق ٥/ ٢٠٨، وسير الأعلام ٢١/ ٥.

(٣) سير الأعلام ٢٣/ ٢٣٧.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ١٠٢.

**طبعات الكتاب:** لهذا الكتاب طبعتان قبل طبعته هذه، سبق الحديث على الآخرة منهما ـ وهي طبعة الأزهري[١] ـ في مواضع متفرقة من هذا الكتاب بما يغني عن إعادة القول فيها مرة أخرى هنا.

أما الأولى، فهي تلك التي حققها نظر محمد الفاريابي[٢] ولم أعرف لها ناشرا ولا طابعا ولعلها خرجت على نفقة محققها، إلا أنه وقَّع مقدمته لهذه الطبعة في الرياض بتاريخ ١٥ رجب ١٤١٠هـ، وتمتاز هذه الطبعة بعمل المحقق لفهرسة شاملة لرجال جميع ما طبع من روايات كتب الرجال عن يحيى بن معين، ألحقها بهذا التاريخ. وقد فَرَط من محققها بعض الهنات[٣] إلا أنها على أية حال أَتَمّ وأَقْوَم من طبعة الأزهري، ولولا مسخ الأزهري لهذا الكتاب وحداثة طبعته وانتشارها مع الاعتقاد السائد عند أكثر الباحثين أنّ الطبعات المتأخرة للكتاب تكون في الغالب خيرا من سابقاتها لاكتفيت بمسرد لهذه الهنات دون اللجوء إلى إعادة نشره مرة أخرى.

**منهج التحقيق:** يعتبر هذا الكتاب أصلا في فنه لكل الكتب بعده، كما أنه يُقدَّم إلى طائفة من المختصين بهذا الفن دون غيرهم، لذلك كان إثقال الحواشي بما هو معلوم لديهم في مصادره لا فائدة ترتجى منه، لذلك اكتفيت في عملي بعد مقابلة الأصل بنسخته بتبيين المبهم، وتقييد المهمل، وتمييز المشكل، والتعبير عن ذلك بأوجز ما يكون، دون الخوض في تفاصيل لن تغني الباحث عن الرجوع إلى مصادرها الأصلية.

---

(١) ورمزت لها في حواشي التحقيق بـ« ز »، إلا أن أصرح باسمه.

(٢) ورمزت لها في حواشي التحقيق بـ« ف ».

(٣) نبهت علي أهمها في حواشي التحقيق.

وبما أن النسخة فريدة كانت الحاجة ماسة إلى مقابلة نصوصها على المصادر لتوثيقها، ولكن اكتفيت في الإحالات على من تأخر واقتبس من هذا التاريخ، فمثل هذه النقول المتأخرة تعد بمثابة نسخ أخرى، أو قطع منها تعين كثيرا على قراءة النص من جهة، وتوثيقه من جهة أخرى.

أما الأحاديث ـ وهي قليلة جدا في كتابنا هذا ـ فاكتفيت من تخريجها بما يبين مقصود المصنف من إيرادها في مثل مواضعها دون شرح أو تضعيف أو تصحيح، وهذا أليق بطبيعة موضوعات مثل هذه الكتب، والتي تعتبر الأحاديث المعلة غالبا هي زادها، فهي تروى غالبا في مثل هذه الكتب للدلالة على ضعفها وبيان علتها وعلل رواتها، لا للبحث عما يرفع درجتها إلى الصحة أو القبول بكثرة المتابعات والشواهد التي لا قيمة لها غالبا في مثل هذه الكتب.

* * *

الورقة الأولى من تاريخ هاشم بن مرثد

# النص المحقق

/١١/ الجزء من

# تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أنبأنا شيخنا الإمام شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدِّمياطي، أثابه الله تعالى، قال: أنا أبو محمد عبد الوهاب بن ظافر بن علي بن رَوَاج الأزدي سماعا، قال: أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد ابن محمد السِّلَفي الأصبهاني قراءة عليه وأنا أسمع في العشر الآخر من شهر ربيع الآخر سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، قال: أنا أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد الصيرفي من أصل سماعه قراءة عليه في شهر ربيع الأول سنة خمس وتسعين وأربعمائة، أنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر التجيبي بمصر، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن منير الحراني إمام الجامع بالفسطاط، أنا هاشم بن مرثد الطبراني، قال:

١. سمعت عثمان بن طالوت يقول: سمعت عَليَّ بن المَدِيني يقول: انتهى العلم إلى رجلين: إلى ابن المبارك، وبعد ابن المبارك إلى يحيى ابن معين.

٢. سمعت[١] أبا زكريا يحيى بن معين وسئل عن بعض المشايخ لا أحفظ اسمه، فقال: يَعلَى[٢] أوثق منه.

٣. وسمعت يحيى يقول: حاتم بن أبي صَغِيرة لم يسمع من عِكرمة شيئا[٣].

٤. وسمعت يحيى يقول: عبدالله بن العلاء بن زَبْر ليس به بأس.

٥. سمعت يحيى يقول: ابن الحارث الذِّمَارِي[٤] صالح.

٦. وقيل ليحيى بن معين وأنا أسمع: حديث رواه نُعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن ابن عَون، عن محمد بن سِيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « **إذا اغْتَلَمَتْ آنيتُكم فاكسروها بالماء** »[٥]. وسمعت يحيى بن معين يقول: نُعيم قد قال

---

(١) في « ز »: سمع.

(٢) هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية.

(٣) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٢، وإكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٢.

(٤) هو: يحيى بن الحارث الذِّمَاري.

(٥) رواه ابن أبي شيبة ٧/ ٥٠٥، (١٢/ ٢١٨ برقم ٢٤٣٥٩ ط عوامة)، والبخاري في التاريخ الكبير ٥/ ٤٣٤، والنسائي ٨/ ٣٢٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢١٩، والعقيلي في الضعفاء، في ترجمة عبد الملك بن نافع (٣/ ٤٩٨ ط السرساوي)، وابن أبي حاتم في=

لي: سمعتُه[١] من ابن المبارك. فقلت: كَذِب. فقال لي: اتق الله! فقلت: كَذِبٌ والله الذي لا إله إلا هو. فذهب ثم لقيني بعد، فقال: ما وجدتُ له عندي أصلا. فرجع عنه.

٧. وسمعت يحيى يقول: سُويد[٢] الحَدِيثي[٣] ـ حَدِيثة النُّورة[٤] ـ لا ينبغي أن يُؤتَى[٥]، ولا يُسمع منه. يعني الذي كان بالعراق.

٨. وسمعت يحيى يقول: شيبان الأُبُلِّي[٦] خير منه[٧] وأوثق.

---

=العلل برقم ١٥٧٩ (٤/ ٤٧٤ ط الجريسي)، وابن حبان في المجروحين ٢/ ١٣٢، والدارقطني في السنن ٤/ ٢٦٢، (برقم ٤٦٩٤ ط شعيب)، والبيهقي في الكبرى ٨/ ٣٠٥. كلهم عن عبد الملك بن نافع ـ وقيل في نسبه غير ذلك ـ عن ابن عمر.

(١) في «ف»: سمعت.

(٢) هو: سويد بن سعيد الحدثاني الأنباري.

(٣) كذا في الأصل، ووقع في: «ف»، و«ز»: الحدثاني. واتهم محقق «ف» الأصل بالخطأ! قلت: ما عليه الأصل نسبة صحيحة أيضا لسويد، فهو من بلدة حديثة النورة كما سيأتي، والنسبة إليها: حَدَثي، وحَدَثَاني (وهي المشهور بها سويد في المصادر)، وحَدِيثي، ومن ثم لا يجوز تخطئة الأصل ما دام له وجه. قال السمعاني: سويد بن سعيد الحَدَثاني، يروي عن مالك وابن عيينة وغيرهما ويقال له الحَدِيثي أيضا من أهل الحديثة، بلدة على الفرات. (انظر الأنساب ٤/ ٨٠، ٨١).

(٤) أي نسبة إلى بلدة حَدِيثَة النُّورة، وهي حَدِيثة الفرات، بلدة على الفرات، وهي على فراسخ من الأنبار. انظر معجم البلدان ٢/ ٢٣٠.

(٥) في «ف»: توقى.

(٦) هو: شيبان بن فروخ.

(٧) يعني من سويد.

٩. وسمعت يحيى يقول: أكثرُ الناس في مَعْمَر، عبد الرزاق. قيل ليحيى وأنا أسمع: ومِن ابن المبارك؟ قال: ابن المبارك أكثر [منه][(١)] ومن أبيه.

١٠. وسمعت يحيى يقول مِن حديث[(٢)] عبيد الله /١/ب/ [بن عمر: كنت أرى[(٣)] الزهري يُؤتى بالكتاب ما قرأه ولا قرئ عليه، فيقولون: نرويه عنك؟][(٤)] فيقول: نعم، اروه عني[(٥)].

١١. وسمعت يحيى يقول: أبو صالح كاتب الليث، ثقة.

١٢. وسمعت يحيى يقول: أحمد بن صالح سمع من ابن وهب وهو صغير[(٦)].

١٣. وسمعت يحيى يقول: أبو مُعَيد[(٧)] ليس به بأس، اسمه حفص بن

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط من « ز ».

(٢) في الأصل: حدث.

(٣) في «ف»: « حدثنا أبو ضمرة عن عبد الله بن عمر قال كنت أرى..» ! واتهم الأصل في الحاشية بقوله:« في المخطوطة: (من حدث عبيد الله بن عمر كنت أرى..) وهو خطأ لا يستقيم معناه والصواب ما أثبتنا من رواية ابن محرز» !!

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من « ز ».

(٥) انظر: معرفة الرجال ٢/ ٦٩، ١٤٩ (ط دمشق).

(٦) انظر الخبر عن هاشم في إكمال تهذيب الكمال ١/ ٥٨.

(٧) في الأصل، و«ف»: « أبو معبد». والتصويب من الإكمال ٧/ ٢٦٤، وانظر: الكنى والأسماء لمسلم ٢/ ٨٢٨، والمؤتلف والمختلف للخطيب ٤/ ٢٠٢٩.

غَيْلَان[١].

١٤. وسمعت يحيى يقول: عبد العزيز بن مسلم هو أخو المغيرة بن مسلم.

١٥. وسمعت يحيى يقول: أكثر الناس في الزهري: مالك بن أنس، ثم مَعْمَر، ثم عُقيل، ثم يونس[٢].

١٦. وسمعت يحيى يقول: بشر المَقَابري[٣] رجل صالح، ولكنه كان يرى القَدَر.

١٧. وسمعت يحيى يقول: عكرمة بن عمار كان أُميًّا[٤]، وكان ثقة.

١٨. وسمعت يحيى يقول: وبلغني أن رجلا دعاه ـ يعني[٥] عكرمة ـ إلى طعامه، فإذا هو ينازع رجلا في البيت وهو يقول: والله لا تذوقه. فقال عكرمة: مَن هذا؟ قال: ابني. قال عكرمة: والله لا ذقت طعامك.

---

(١) انظر الخبر عن هاشم في: تاريخ دمشق ١٤/ ٤٣٨، وتهذيب الكمال ٧/ ٧١.

(٢) انظر الخبر عن هاشم في: غرائب مالك بن أنس لابن المظفر برقم ٥٨.

(٣) كذا في الأصل، ولم أعرفه.

(٤) في الأصل: «أمينا»، وراجع التاريخ رواية الدوري برقم ٤٣٠٤، والجرح والتعديل ٧/ ١١، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٢٥٩.

(٥) في « ز »: أي.

١٩. وسمعت يحيى يقول: عمرو بن يحيى المازني ضعيف الحديث.

٢٠. وسمعت يحيى يقول: وَهْبَان[١] ثقة، ولكنه سمع وهو صغير[٢].

٢١. سمعت يحيى يقول: وأبو خالد[٣] كذاب ليس بشيء[٤].

٢٢. وسمعتُ[٥]: ابن[٦] زَبَالة[٧] كذاب خبيث، لم يكن بثقة ولا مأمون، يسرق[٨].

٢٣. وسمعت يحيى يقول: حماد[٩] ثقة.

٢٤. وسمعت يحيى يقول وسئل عن حديث وكيع ـ حديث عبدالله ابن مسعود «**إن الله يغار..**»[١] ـ قال: حدثنا وكيع، لم يرفعه وكيع.

---

(١) هو: وهب بن بقية.

(٢) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ٣١/ ١١٧، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٤٦٢، وتهذيب التهذيب ٦/ ١٠٢.

(٣) ترجمه الفاريابي والأزهري على أنه يوسف بن خالد بن عمير السمتي، وليس كذلك، بل هو عمرو بن خالد، أبو خالد القرشي كما في تهذيب الكمال. وانظر تخريج الخبر.

(٤) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ٢١/ ٦٠٥، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٣.

(٥) كذا في الأصل. وفي «ز»: وسمعته يقول.

(٦) في الأصل: ان.

(٧) هو: محمد بن الحسن بن زبالة.

(٨) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ٢٥/ ٦٥، وتهذيب التهذيب٥/ ٧٧.

(٩) هو: حماد بن سلمة.

٢٥. وسمعت يحيى يقول: ابن[٢] الشَّاذَكُوني[٣] ليس بثقة ولا مأمون، إذا بلغه حديث عن إنسان قلبه عن غيره، لا ينبغي يُكتب[٤] عنه الحديث، ولا كرامة.

٢٦. وسمعت يحيى يقول: آدم العسقلاني[٥] صدوق ثقة.

٢٧. وسمعت يحيى يقول: صالح بن كَيْسان أكثر عن الزهري.

٢٨. وسمعت يحيى يقول: ليس للزهري عن ابن عمر رواية.

٢٩. وسمعت يحيى يقول: ولا[٦] لسُنَيْن أبي جميلة[٧] عن النبي ﷺ رؤية[٨].

٣٠. وسمعت يحيى يقول: إسماعيل بن عَيَّاش ثقة في كل ما حدث به عن ثقات الشاميين، وهو في حديث العراقيين ضعيف.

---

(١) انظر الكلام على هذا الحديث في العلل للدارقطني ٥/ ٣٠٦، ٣٠٧، ورواه عن ابن مسعود الإسماعيلي في معجم شيوخه (في ترجمة العباس بن يوسف)،والقضاعي في مسند= =الشهاب ٢/ ١٥٧. وقد صح عن أبي هريرة مرفوعا. رواه أحمد ٢/ ٢٨٧، والبخاري برقم ٥٢٢٣، ومسلم برقم ٢٧٦١.

(٢) في «ز»: سليمان بن.

(٣) هو: سليمان بن الشاذكوني.

(٤) كذا في الأصل.

(٥) هو: آدم بن أبي إياس العسقلاني.

(٦) في «ز»: ليس لسنين.

(٧) في الأصل: سنين بن أبي جميلة.

(٨) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال١٢/ ١٦،وإكمال تهذيب الكمال٦/ ١٢٦، ١٢٧.

٣١. وسمعت يحيى يقول: خالد بن يزيد بن أبي مالك ضعيف الحديث.

٣٢. وسمعت يحيى يقول: هشام بن عمار أحب إلي من ابن أبي مالك[١][٢].

٣٣. وسمعت يحيى يقول: موسى بن عُبَيدة ضعيف الحديث.

٣٤. وسمعت يحيى يقول: الأوزاعي إمام ثقة.

٣٥. وسمعت يحيى يقول: سَوَّار بن عُمارة ثقة[٣].

٣٦. وسمعت يحيى يقول: /٢أ/ [ الحارث بن نَبْهان ضعيف الحديث.

٣٧. سمعت يحيى/ يقول][٤]: سمعت أبا مُسْهِر[٥] يقول لأبي المطبب[٦]: أحب أن[٧] تأذن لي في المُلَين. قال: والله يا أبا مُسْهِر، لئن سهل[٨] عليك بطنك لا تعيش إلا ثلاثة أيام.

---

(١) يعني خالدا الذي مَرّ في الترجمة السابقة.

(٢) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ١٢/ ١٦، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٤٢٥.

(٣) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ١٢/ ٢٤١، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤٥٤.

(٤) ما بين حاصرتين ساقط من «ز».

(٥) هو: عبد الأعلى بن مسهر.

(٦) في «ز»: المُتَطَيِّبِ.

(٧) في «ز»: إن.

(٨) في «ز»: أسهل.

٣٨. وسمعت يحيى يقول: ما رأيت منذ فارقت الأنبار إلى أن رجعت مثل أبي مُسْهِر.

٣٩. وسمعت يحيى يقول: مَرْوَان بن محمد الطَّاطَرِيّ ثقة، وهو مرجئ[١].

٤٠. وسمعت يحيى يقول: ذَكْوَان ليس به بأس[٢].

٤١. وسمعت يحيى يقول: أكثر الناس في ابن إسحاق[٣] سفيان الثوري، وشعبة.

٤٢. وسمعت يحيى يقول: وقال أبو مسهر: ابن سَمَاعة[١] عَرَضَ[٢].

---

(١) انظر الخبر عن هاشم في: تاريخ دمشق ٥٧/ ٣١٦.

(٢) كذا النص في الأصل، وقد جعله الأزهري: أبا صالح السمان. قلت: وكنت أظنه أبا عمرو مولى عائشة ـ وكذلك الفاريابي في طبعته ـ حتى وجدت النص عند ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، قال: «وبلغني عن هاشم بن مرثد الطبراني، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ابن ذكوان ليس به بأس، يعني عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان» (تاريخ دمشق ٢٧/ ٨). ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨٢)، وهذا غريب من ابن عساكر أن لا يروى إسناد هذا الخبر كما فعل في نصوص أخرى من تاريخ هاشم! فلست أدري هل سقطت لفظة [ابن] من أصلنا، أم أن ابن عساكر انتبه لغرابة النص ومصدره فحكاه بلاغا من غير إسناد.

(٣) جعله الأزهري «أبا إسحاق»، واتهم الأصل الخطي بالتحريف، ولا يقبل منه ذلك ما دام النص يحتمل وجها من الصحة وإن كان بعيدا، إلا بدليل صريح، وما أحال عليه للتدليل على ما قال ليس صريحا. ومن يستقرئ ترجمة ابن إسحاق يجد للنص وجها من الصحة. وقد أحسن الفاريابي حين ترك النص على أصله وطلب من المصادر ما يشهد له.

٤٣. وسمعت يحيى يقول: قال أبو مُسْهِر: ليس مع أهل الشام أوثق في الأوزاعي من هِقْل بن زياد.

٤٤. وسمعت يحيى يقول: قال أبو مُسْهِر: كل ما[٣] قال فيه الوليد[٤]: قال الأوزاعي، فبينه وبين الأوزاعي رجل، إلا أن يكون نسي اسمه.

٤٥. وسمعت يحيى يقول: أبو صالح[٥] ثقة.

٤٦. وسمعت يحيى يقول: وابن بُكير[٦] ثقة صحيح الحديث عن الليث.

٤٧. وسمعت يحيى يقول: الهيثم[٧] ليس به بأس، وكان قارئا.

---

(١) في الأصل: «سمعان». ولعله سبق قلم من الناسخ، فقد طال بحثي عن وجهٍ لهذا الخبر، فلم أجده إلا في ابن سماعة، إسماعيل بن عبدالله.

(٢) يعني على الأوزاعي. انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٣٨٤، وتاريخ دمشق ٨/ ٤٢١.

(٣) في الأصل: «كما».

(٤) هو: الوليد بن مسلم.

(٥) جعله الأزهري والفاريابي: ذكوان أبا صالح السمان، قلت: وفي النفس شيء من هذا، وظني أنه أبو صالح كاتب الليث، تكررت ترجمته هنا، يدل على ذلك النص التالي على نصنا هذا في ابن بكير، والذي يقوي ظني هذا شيوع المقارنة في المصادر بين ابن بكير وأبي صالح كاتب الليث في الليث، من ذلك ما جاء في الإكمال لمغلطاي(١٢/ ٣٣٤).

(٦) هو: يحيى بن عبد الله بن بكير.

(٧) هو: الهيثم بن حبيب.

٤٨. وسمعت يحيى يقول: محمد بن شعيب كان مرجئا، ليس به في الحديث بأس[١].

٤٩. وسمعت يحيى يقول: الطَّلْحِيّ صالح بن موسى ليس بثقة.

٥٠. وسمعت يحيى يقول: يوسف السَّمْتِيّ[٢] غير ثقة ولا مأمون، ولا يحدث عنه مأمون.

٥١. وسمعت يحيى يقول: أبو مَعشر البَرَّاء[٣] ليس به بأس.

٥٢. وسمعت يحيى يقول: عبدالله بن رجاء الذي كان بمكة[٤]، رجل صدوق[٥]، والذي كان بالبصرة[٦] كبير التصحيف، وليس به بأس[٧].

٥٣. وسمعت يحيى يقول: أبو بشر ــ يعني خَتَن المقرئ[٨] ــ صدوق[٩].

---

(١) انظر الخبر عن هاشم في: تاريخ دمشق ٥٣/ ٢٥١، وتهذيب الكمال ٢٥/ ٣٧٣، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٣٧٨، وتهذيب التهذيب ٥/ ١٤٥.

(٢) هو: أبو خالد يوسف بن خالد بن عمير.

(٣) هو: يوسف بن يزيد.

(٤) هو: عبد الله بن رجاء المكي.

(٥) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ١٤/ ٥٠٣.

(٦) هو: عبد الله بن رجاء بن عمر الغُدَاني البصري.

(٧) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ١٤/ ٤٩٩، وتهذيب التهذيب ٣/ ١٣٩.

(٨) هو: بكر بن خلف البصري.

(٩) انظر الخبر عن هاشم في: تهذيب الكمال ٤/ ٢٠٨، وتهذيب التهذيب ١/ ٣٠٢.

٥٤. وسمعت يحيى يقول: الشافعي ـ يعني إبراهيم بن محمد ـ صدوق، ليس به بأس[١].

٥٥. حدثنا محمد بن عبد الرحمن، ثنا ابن سواء، ثنا همام[٢]، عن قتادة، قال: مات سعيد بن المسيب سنة سبع[٣] وثمانين[٤].

٥٦. حدثنا محمد، ثنا ابن سواء[٥]، ثنا همام، عن قتادة، قال: مات أنس سنة إحدى وتسعين. قال همام: قال أبان: سنة ثلاث وتسعين.

٥٧. حدثنا محمد، ثنا ابن سواء[٦]، ثنا سعيد، عن قتادة، قال: ولد سعيد بن المسيب لسنتين مضتا من خلافة عمر.

---

(١) كذا النص في الأصل، في حين أن ما عليه المصادر جميعا في رواية هذا الخبر عن هاشم عن ابن معين من غير زيادة:« يعني إبراهيم بن محمد »، مع إجماعهم على تخريج هذا النص في= =ترجمة الإمام الشافعي محمد بن إدريس!! ولم أعرف تفسيرا لذلك. وانظر الخبر عن هاشم في: الكامل لابن عدي ١/ ١١٦، وحلية الأولياء ٩/ ٩٧، وتاريخ مدينة السلام ٩/ ٤٩٥، ومسألة الاحتجاج بالشافعي للخطيب ص ١٠٣، ومناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ٢٤٩، وبيان خطأ من أخطأ على الشافعي له ص ١٠٠، وتاريخ دمشق ٥١/ ٣٦٠، وتهذيب الكمال ٤/ ٢٠٨، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٧١، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٠.

(٢) كذا في الأصل، وهو الصواب، وفي «ز»: «حدثنا محمد بن سواء، حدثنا همام»! وزعم الأزهري أن في الأصل تحريفا وأن ما أثبتَه من المصادر هو الصواب !!!

(٣) في «ف»: تسع.

(٤) انظر الخبر عن هاشم في: إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٣٥٨.

(٥) في «ز»: «حدثنا محمد بن سواء».

(٦) في «ز»: «حدثنا محمد بن سواء».

٥٨. وسمعت عبد الواحد بن غياث يقول: مات حماد بن سلمة سنة سبع وستين، وما رأيناه[١] يزداد إلا رفعة.

٥٩. وسمعت أبا بكر بن أبي شيبة يقول: توفي شَرِيك[٢] سنة سبع ومائتين[٣].

٦٠. وسمعت أبا غسان مالك بن عبد الواحد يقول: لم يسمع سليمان التيمي[٤] من نافع مولى ابن عمر، ولا من عطاء[٥].

٦١. حدثنا محمد بن ثعلبة، ابن أخي محمد بن سواء، ثنا محمد بن سواء، قال: قال أبو عَوانة: قلت للمغيرة[٦]: ما منـ[ـعك أن][٧] تخرج إلى قتادة؟ قال: مخافة [إرساله بما لا يدري ما هو. قال أبو عَوانة: قال لي المغيرة: ابن كم كان قتادة يوم مات؟ قال:ابن سبع وخمسين][٨].

---

(١) في «ز»: «ومار أيناه».

(٢) هو: شريك بن عبد الله النَّخَعي.

(٣) كذا في الأصل! وهو مخالف لما عليه المصادر في وفاة شريك ما بين سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. وجعلها الأزهري «سبع وسبعين».

(٤) هو: سليمان بن طرخان.

(٥) انظر الخبر عن هاشم في: إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٧٢.

(٦) هو: المغيرة بن مقسم.

(٧) ما بين حاصرتين غير واضح في مصورة الأصل.

(٨) ما بين حاصرتين غير واضح في مصورة الأصل لدي، واستعنت على قراءتها بقراءة الفاريابي لأصله. في حين جعل الأزهري مكان النقص فراغات.

٦٢. قلت للمغيرة: ابن كم كان إبراهيم[١] يوم مات؟ قال: ابن ثلاث وخمسين.

٦٣. قال أبو عَوانة: مات قتادة سنة سبع عشرة ومائة، وفيها ولد ابن سواء.

٦٤. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة[٢]، ثنا جرير بن عبد الحميد، عن وا[صل] بن سليمان[٣]، عن عبدالله بن سعيد بن جبير، قال: قتل سعيد وهو ابن سبع وأربعين سنة.

**آخر الجزء والحمد لله وحده، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.**

---

(١) هو: إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي.

(٢) في طبعة الأزهري: «أبو بكر بن أبي شيبة»، في حين لا يظهر من أصله إلا ما أثبتُّ والفاريابي.

(٣) في طبعة الفاريابي: «عاصم بن سليمان»، وفي طبعة الأزهري: «سليمان بن أبي سليمان»! ولم يوضح الأخير سبب ترجيحه لهذه القراءة رغم بعد احتمال رسم أصله لها! وانظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣/ ٤٦١، ٨/ ١٧٢، والمحدث الفاصل ص ٣٥٧ ـ وفيهما أن سعيد قتل وهو ابن تسع وأربعين ـ والتاريخ الأوسط للبخاري ٢/ ١٠٩٨ (ط الرشد)، وعلل أحمد ٢/ ٤٤١ ـ وفيهما: واصل بن سليم ـ.

# فهرس الأعلام


- آدم العسقلاني ٢٦
- أبان ٥٦.
- إبراهيم بن محمد الشافعي ٥٤.
- إبراهيم (النخعي) ٦٢.
- أحمد بن صالح ١٢.
- ابن إسحاق ٤١.
- إسماعيل بن عياش ٣٠.
- أنس (بن مالك) ٥٦.
- الأوزاعي ٣٤، ٤٣، ٤٤.
- بشر المقابري ١٦.
- أبو بشر ختن المقرئ ٥٣.
- أبو بكر بن أبي شيبة ٥٩، ٦٤.
- ابن بكير ٤٦.
- جرير بن عبد الحميد ٦٤.
- أبو جميلة = سنين.
- حاتم بن أبي صغيرة ٣.
- ابن الحارث الذماري ٥.
- الحارث بن نبهان ٣٦.
- حفص بن غيلان ١٣.
- حماد بن سلمة ٢٣، ٥٨.
- أبو خالد (عمرو بن خالد) ٢١.
- خالد بن يزيد بن أبي مالك ٣١، ٣٢.
- ذكوان ٤٠.
- (ابن ذكوان عبدالله بن أحمد بن بشير!) = ذكوان.
- ابن زبالة ٢٢.
- الزهري ١٠، ١٥، ٢٧، ٢٨.
- سعيد ٥٧.
- سعيد بن جبير ٦٤.
- سعيد بن المسيب ٥٥.
- سفيان الثوري ٤١.
- سليمان التيمي ٦٠.
- سليمان بن الشاذكوني = ابن الشاذكوني.
- سليمان بن طرخان = سليمان التيمي.
- ابن سماعة ٤٢.
- سنين أبو جميلة ٢٩.
- ابن سواء ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٣.
- سوار بن عمارة ٣٥.
- سويد الحديثي ٧.

- سويد بن سعيد الحدثاني = سويد الحديثي.
- ابن الشاذكوني ٢٥.
- الشافعي = إبراهيم بن محمد.
- شريك ٥٩.
- شعبة ٤١.
- شيبان الأبلي ٨.
- شيبان بن فروخ = شيبان الأبلي.
- ابن أبي شيبة = أبو بكر.
- أبو صالح كاتب الليث ١١، ٤٥.
- صالح بن كيسان ٢٧.
- صالح بن موسى الطلحي ٤٩.
- الطلحي = صالح بن موسى.
- (عبدالله بن أحمد بن بشير) = ذكوان !
- عبد الله بن رجاء البصري ٥٢.
- عبد الله بن رجاء المكي ٥٢.
- عبد الله بن سعيد بن جبير ٦٤.
- عبد الله بن العلاء بن زبر ٤.
- عبد الله بن عمر = ابن عمر.
- عبد الله بن المبارك ١، ٦، ٩.
- عبد الله بن مسعود ٢٤.
- عبد الرزاق (بن همام) ٩.
- عبد العزيز بن مسلم ١٤.
- عبد الواحد بن غياث ٥٨.
- عبيد الله بن عمر ١٠.
- عثمان بن طالوت ١.
- عطاء ٦٠.
- عقيل ١٥.
- عكرمة ٣.
- عكرمة بن عمار ١٧، ١٨.
- علي بن المديني ١.
- ابن عمر ٦، ٢٨.
- عمرو بن خالد = أبو خالد.
- عمرو بن يحيى المازني ١٩.
- أبو عوانة ٦١، ٦٣.
- ابن عون ٦.
- أبو غسان = مالك بن عبد الواحد.
- قتادة ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٣.
- الليث (بن سعد) ٤٦.
- ابن أبي مالك = خالد بن يزيد.
- مالك بن أنس ١٥.
- مالك بن عبد الواحد ٦٠.
- ابن المبارك = عبد الله بن المبارك.
- محمد بن إسحاق = ابن إسحاق.
- محمد بن ثعلبة ٦١.
- محمد بن الحسن = ابن زبالة.
- محمد بن سواء = ابن سواء.
- محمد بن سيرين ٦.
- محمد بن شعيب ٤٨.
- محمد بن عبد الرحمن ٥٥، ٥٦، ٥٧.
- محمد بن مسلم بن شهاب=الزهري
- مروان بن محمد الطاطري ٣٩.
- ابن مسعود = عبد الله بن مسعود.
- أبو مسهر ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤.
- أبو المطبب ٣٧.
- أبو معشر البراء ٥١.
- معمر ٩، ١٥.

- أبو معيد = حفص بن غيلان.
- المغيرة بن مسلم ١٤.
- المغيرة (بن مقسم) ٦١، ٦٢.
- موسى بن عبيدة ٣٣.
- نافع مولى ابن عمر ٦٠.
- نعيم بن حماد ٦.
- هشام بن عمار ٣٢.
- هقل بن زياد ٤٣.
- همام ٥٥، ٥٦.
- الهيثم (بن حبيب) ٤٧.
- واصل بن سليمان ٦٤.
- وكيع ٢٤.
- الوليد (بن مسلم) ٤٤.
- ابن وهب ١٢.
- وهب بن بقية = وهبان.
- وهبان ٢٠.
- يحيى بن بكير = ابن بكير.
- يحيى بن الحارث الذماري = ابن الحارث الذماري.
- يحيى (بن معين)...
- يعلى ٢.
- يوسف بن خالد= يوسف السمتي.
- يوسف السمتي ٥٠.
- يوسف بن يزيد = أبو معشر البراء.
- يونس ١٥.

# ثبت بأهم مصادر التحقيق

١. **أعيان العصر وأعوان النصر**، للصفدي خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ) ، تحقيق: علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢. **إكمال تهذيب الكمال** (١٢ج)، لمغلطاي بن قليج (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل محمد، وأسامة إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب** (٧ج) ، لابن ماكولا علي بن هبة الله (ت ٤٧٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، طبعة مصورة عن الطبعة الهندية.

٤. **الأنساب** (١٢ج)، للسمعاني عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م.

٥. **تاج العروس من جواهر القاموس** (٤٠ج)، للزبيدي محمد بن محمد مرتضى (ت١٢٠٥هـ)، سلسلة التراث العربي،وزارة الإرشاد، الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٠م.

٦. **التاريخ**، لأبي زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو (ت٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله القوجاني، وأصله رسالة الدكتوراه للمحقق، د.ت.

٧. **التاريخ**، ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩.

٨. **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، د.ت.

٩. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** (١٧ج)، للذهبي محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، تحقيق : بشار عواد، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٠. **تاريخ بغداد** (١٤ج)، للخطيب البغدادي أحمد بن علي(ت٤٦٣هـ)،مكتبة الخانجي، القاهرة.د.ت. وهي طبعة يكثر بها التصحيف،وقد أعاد الدكتور بشار عواد تحقيقه بعنوان: تاريخ مدينة السلام. سيأتي.

١١. **تاريخ الثقات** للعجلي أحمد بن عبد الله (ت٢٦١هـ)، بترتيب الهيثمي علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)، تحقيق:عبد المعطي قلعجي،دار الكتب العلمية،بيروت،١٤٠٥هـ ـ١٩٨٤م.

١٢. **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي** عن يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

١٣. **تاريخ مدينة دمشق** (٨٠ج)، لابن عساكر علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمر غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

١٤. **تاريخ مدينة السلام** (١٧ج بالفهارس)، للخطيب أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق:د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م.

١٥. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** (٤ج)، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: علي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.

١٦. **تكملة الإكمال** (٧ج)، لابن نقطة محمد بن عبد الغني (ت٦٢٩هـ)، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.

١٧. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** (٣٥ج)، للمزي يوسف بن الزكي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

١٨. **تهذيب التهذيب**، (٦ج) ، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيبروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٩. **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٢٠. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواه** (١٠ج بالفهارس)، لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٢١. **الثقات** (١٠ج بالفهارس)، لابن حبان محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، طبعة مصورة لدار الفكر عن الطبعة الهندية سنة ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

٢٢. **الجامع الكبير للترمذي**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.

٢٣. **الجرح والتعديل** (٩ج)، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ)، طبعة مصورة عن الطبعة الهندية.

٢٤. **السنن** (٨ج)، للنسائي أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، دار الريان، القاهرة.

٢٥. **السنن الكبرى** (١٠ج)، للبيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، طبعة مصورة عن الطبعة الهندية.

٢٦. **سؤالات ابن الجنيد ليحيي بن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٧. **صحيح البخاري**، ومعه فتح الباري، اعتنى به: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

٢٨. **شرح معاني الآثار**(٥ج)، للطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، راجعه وفهرسه: يوسف المرعشلي، عالم الكتب، بيروت،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٩. **الضعفاء** (٧ج)، للعقيلي محمد بن عمرو (ت٣٢٢هـ)، قرأه وعلق عليه: مازن محمد السرساوي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨.

٣٠. **الطبقات الكبير** (١١ج)، لمحمد بن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة خاصة لمكتبة الأسرة سنة ٢٠٠٢م.

٣١. **علل الحديث**(٧ج)، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ)، تحقيق فريق من الباحثين، الرياض، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٢. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** (١٦ج)، للدارقطني علي بن عمر (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.

٣٣. **العلل ومعرفة الرجال** (٤ج)، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصى الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٣٤. **المجروحين** (٣ج)، لمحمد بن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ٢، ١٤٠٢ هـ، وطبعة حمدي عبد المجيد السلفي (٢ج)، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٥. **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، اختصار ابن منظور، تحقيق: روحية النحاس، ومحمد مطيع حافظ، دار الفكر، دمشق، ١٤١١-١٩٩٠م.

٣٦. **المسند** (٥٠ج)، لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

٣٧. **المصنف** (٢٦ج)، لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد عوامة، شركة دار القبلة، جدة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٨. **معرفة الرجال**، ليحيى بن معين، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٩. **من كلام أبي زكريا في الرجال**، رواية ابن طهمان يزيد بن الهيثم، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، د. ت.

٤٠. **الوافي بالوفيات**، للصفدي خليل بن أيبك(ت٧٦٤هـ) ، عناية هلموت ريتر ، دار النشر فرانز شتايز ، بفيسبادن ، ١٩٦٢م.